الداخلي لانتقال الشباب ذوي

المحتويات

١. **المسؤوليات لخدمات الأطفال**

٢. **المسؤوليات للعاملين الاجتماعيين في المرحلة الانتقالية**

٣. **المسؤوليات لخدمات الكبار**

٤. **خدمة اشتراك المستخدم والقائمين بالرعاية**

٥. **معايير الأداء**

١ مسؤوليات توفير الخدمات للأطفال

المسؤوليات ينبغي الوفاء بها كل سنة

موظفي خدمات الأطفال ينبغي الاضطلاع بالمسؤوليات التالية كل سنة. يتم سرد هذه شملت أدناه تجنبا للتكرار:

- إعلام "خدمات الكبار" من أي إمكانية الحفاظ على الشواغل التي ستكون ذات الصلة و/أو الجارية عندما يصل الشاب إلى سن البلوغ.
- إعلام "خدمات الكبار" من أي إمكانية الحفاظ على الشواغل المتعلقة بالكبار الضعيفة التي قد تخرج إلى الضوء أثناء العمل مع الشباب في مرحلة انتقالية.
- إخطار انتقال الأخصائي الاجتماعي والمناسبة خدمات فريق المديرين الكبار في جميع المواضع المقترح/دعم الحزم التي قد تتطلب "خدمات الكبار" تمويل وظيفة ١٨ (المواضع المدرسة السكنية على سبيل المثال) قبل إبرام أي اتفاقات رسمية. وهذا سبب الاختلاف في معايير الأهلية. معايير الأهلية خدمات الكبار يتحدد وفقا "الوصول العادل" "خدمات الرعاية" التوجيه من وزارة الصحة، ويمكن العثور عليها في دليل الممارسة لإدارة الرعاية
- ضمان أن لا قانونا الالتزامات المالية الملزمة أو الاتفاقات التعاقدية مصنوعة التي ستؤثر على ميزانيات "الخدمات الكبار" عند الشخص الذي يصل إلى ثمانية عشر عاماً دون موافقة رسمية مسبقة من مديري ذات الصلة ضمن "خدمات الكبار".
- المشاركة في المجموعات المتعددة التخصصات عقد "الأخصائي الاجتماعي" بالانتقال من أجل ضمان انضم إلى إعداد النهج لتلبية احتياجات الرعاية.
- تصعيد الخلافات من خلال هياكل إدارة خط الخدمات للبالغين والأطفال.

٩، سن ١٤ سنة

- تحديد جميع الشباب تعطيل الناس وأولئك ذوي الاحتياجات المعقدة في السنة الدراسية ٩، الذين من المحتمل أن تفي بمعايير خدمات الرعاية الاجتماعية الكبار.

- تزويد كل عامل "التحول الاجتماعي" بمناسبة إحالة المعلومات المتعلقة بالشباب المعروفة لخدمات الأطفال في العام الدراسي ٩، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالظروف والاحتياجات والتكاليف الحالية أي التغيرات المتوقعة للحزم المستقبلية للرعاية.
- ضمان أن رشح "المهنية يؤدي" لكل شاب.
- بالتزامن مع المتعددة فريق التأديبية (تشمل الصحة والاحتياجات التعليمية الخاصة واخصائية اجتماعية انتقالية) إعطاء الأولوية للشباب والآباء/رعايتهم النظر إلى أن معظم الذين يحتاجون إلى الدعم والمشورة إعادة عملية الانتقال.
- ضمان احتفاظ كل عامل "التحول الاجتماعي" وسائر المهنيين المختصين المعنيين مع الشاب حتى الآن للاحتياجات والظروف المتغيرة.
- بالتزامن مع "انتقال الأخصائي الاجتماعي" ضمان أن كل شخص الشباب ورعايتهم الآباء يتم إطلاع جيدا لعملية الانتقال من الطفل لخدمات الرعاية الاجتماعية الكبار
- دعم، بالاشتراك مع غيرهم من المهنيين، إنشاء "الشخص يركز على خطة" لكل شاب عند الاقتضاء
- تقديم الدعم، عند الاقتضاء، إنشاء "الصحة خطة عمل" لكل شاب.
- الإسهام في "خطة الانتقال" خلال الاستعراض السنوي لبيان الاحتياجات التعليمية الخاصة
- المشاركة في استعراض خطط الرعاية عند الاقتضاء
- ضمان أن "الأخصائي الاجتماعي مرحلة انتقالية" ذات الصلة هو إبلاغ ملاحظات المجدولة لخطط الرعاية والبيانات للاحتياجات التعليمية الخاصة للشباب المعروفة لخدمات الأطفال.

السنة ١٠، ١٥ سنة

- الإسهام في "خطة الانتقال" خلال الاستعراض السنوي لبيان الاحتياجات التعليمية الخاصة
- المشاركة في استعراض خطط الرعاية عند الاقتضاء

- ضمان إبلاغ "العاملين الاجتماعيين الانتقال" ملاحظات المجدولة لخطط الرعاية والبيانات للاحتياجات التعليمية الخاصة للشباب المعروفة لخدمات الأطفال.
- بالاشتراك مع دائرة الاتصالات واخصائية اجتماعية انتقالية تضمن أن ينصح الشاب ورعايتهم الآباء حول الفرص المحتملة للتعليم أو التدريب أو العمل التي قد تكون متاحة لهم في المستقبل
- تكفل، حيثما كان ذلك مناسباً، أن الشخص يركز على خطة و الصحة خطة العمل حتى الآن.

السنة ١١، ١٦ سنة

- الإسهام في "خطة الانتقال" خلال الاستعراض السنوي لبيان الاحتياجات التعليمية الخاصة
- المشاركة في استعراض خطط الرعاية عند الاقتضاء
- ضمان أن "الأخصائي الاجتماعي مرحلة انتقالية" ذات الصلة هو إبلاغ ملاحظات المجدولة لخطط الرعاية والبيانات للاحتياجات التعليمية الخاصة للشباب المعروفة لخدمات الأطفال.
- بالاشتراك مع دائرة الاتصالات واخصائية اجتماعية انتقالية تضمن أن ينصح الشاب ورعايتهم الآباء حول الفرص المحتملة للتعليم أو التدريب أو العمل التي قد تكون متاحة لهم في المستقبل
- تكفل، حيثما كان ذلك مناسباً، أن الشخص يركز على خطة و الصحة خطة العمل حتى الآن.
- الاتصال مع "انتقال الأخصائي الاجتماعي" لضمان حصول الشاب ورعايتهم الآباء والأمهات بالمعلومات حول "الذاتي توجيه الدعم" تحضيرا للشاب وصلت إلى مرحلة البلوغ
- بالتنسيق مع "الأخصائي الاجتماعي مرحلة انتقالية" لتمكينها من البدء تقييم الدعم Self-directed تحضيرا للشاب وصلت إلى مرحلة البلوغ.

- الاتصال مع "انتقال الأخصائي الاجتماعي" حول الآثار المترتبة على قانون القدرة العقلية لعام ٢٠٠٥ الذي يسري اعتبارا من سن ١٦.
- الاتصال مع عامل دائرة الاتصالات لتوفير المعلومات التي تمكنهم من إكمال المضي في خطة للشباب التي تخطط للتقدم إلى مزيد من التعليم أو التدريب أو التوظيف في سن السادسة عشرة
- عند الاقتضاء بالاتصال مع "انتقال الأخصائي الاجتماعي" لضمان أن الشاب ورعايتهم الآباء قد أبلغت بها "المبلغ إرشادي" ويتلقون المشورة بشأن كيف يمكن تلبية احتياجات الدعم ضمن هذه الميزانية.

السنة ١٢، ١٧ عاماً

- الإسهام في "خطة الانتقال" خلال الاستعراض السنوي لبيان الاحتياجات التعليمية الخاصة
- المشاركة في استعراض خطط الرعاية عند الاقتضاء
- ضمان أن "الأخصائي الاجتماعي مرحلة انتقالية" ذات الصلة هو إبلاغ ملاحظات المجدولة لخطط الرعاية والبيانات للاحتياجات التعليمية الخاصة للشباب المعروفة لخدمات الأطفال.
- وبمجرد "انتقال الأخصائي الاجتماعي" قد أشار الشاب على "الخدمات" ذات الصلة الكبار فريق الرعاية الاجتماعية بالاتصال بعامل المسماة تقديم المعلومات ذات الصلة على الاحتياجات والظروف والتكاليف عند الطلب.
- الاتصال مع عامل الصلة في "خدمات الكبار" لتوفير المعلومات للشباب "خطة الدعم" عندما طلبت.

٢ مسؤوليات الأخصائي الاجتماعي في المرحلة الانتقالية

المسؤوليات ينبغي الوفاء بها كل سنة

الأخصائيون الاجتماعيون الانتقال ينبغي الوفاء بالمسؤوليات التالية كل سنة. أنها مدرجة أدناه تجنبا للتكرار:

- إعلام خدمات الأطفال من أي شواغل حماية محتملة تتعلق بشاب تحت سن ١٨ سنة. خدمات الكبار حماية الإجراء
- المشاركة في المناقشات في الوقت المناسب مع مديري الخدمات ذات الصلة للأطفال والكبار فيما يتعلق بالمواقع المقترحة كلها/دعم حزم الممولة من الخدمات للأطفال التي قد تتطلب "خدمات الكبار" تمويل وظيفة ١٨ (على سبيل المثال مدرسة سكنية المواضع) قبل أي اتفاقات رسمية تبذل.
- الاتصال مع الكبار وخدمات للأطفال للمساعدة في منع أي ملزمة قانونا الالتزامات المالية أو الاتفاقات التعاقدية التي تقوم بها خدمات للأطفال التي ستؤثر على ميزانيات "الخدمات الكبار" عندما يصل الشخص إلى ثمانية عشر عاماً دون اتفاق رسمي مسبق من مديري ذات الصلة ضمن معايير الأهلية "خدمات الكبار"، كما وجدت في دليل الممارسة لإدارة الرعاية
- الاتصال "خدمات الكبار" لمساعدتها على ضمان أن أن جميع عمليات التخطيط اللازم والمفاوضات المالية الانتهاء في الوقت المناسب، مما يتيح الانتقال من الأطفال إلى الكبار أن تكون سلسة قدر الإمكان لجميع "الخدمات" المعنية.
- ترتيب متعدد العادية التأديبية اجتماعات لمناقشة الأطفال في الانتقال من الأطفال إلى الكبار الخدمات ضمانا لانضم إلى إعداد النهج لتلبية احتياجات الرعاية.
- النظر في أهلية "الرعاية الصحية المستمرة" وإبلاغ خدمات الأطفال من الحاجة إلى الشروع في عملية التطبيق عند الاقتضاء
- تصعيد الخلافات من خلال هياكل إدارة خط الخدمات للبالغين والأطفال.

٩، سن ١٤ سنة

الطلب وتسجيل تفاصيل جميع الشباب المعاقين وذوي الاحتياجات المعقدة في السنة الدراسية ٩ التي معروفة لخدمات الأطفال ومن المحتمل أن تفي بمعايير خدمات الرعاية الاجتماعية الكبار.

الاتصال مع المرشح "المهنية يؤدي" لكل شاب حيثما كان ذلك مناسباً .

بالتزامن مع المتعددة التأديبية الفريق (بما في ذلك الصحة والاحتياجات التعليمية الخاصة والأخصائيين الاجتماعيين) إعطاء الأولوية للشباب ورعايتهم الآباء النظر إلى أن معظم الذين يحتاجون إلى الدعم والمشورة إعادة عملية الانتقال.

تقدم الشاب ورعايتهم الآباء والأمهات بالمعلومات ذات الصلة في عملية التحول بما في ذلك "الدعم الموجه الذاتي" تمهيدا للوصول إلى مرحلة البلوغ

الإسهام في "خطة الانتقال" خلال الاستعراض السنوي لبيان الاحتياجات التعليمية الخاصة عند الاقتضاء

حضور/توفير المعلومات لملاحظات خطط الرعاية عند الاقتضاء

المشاركة في المناقشات المتعلقة بالانتقال للشاب بين الإدارات في ملاحظات/التخطيط للاجتماعات، حسب الاقتضاء

المساهمة في إنجاز خطط العمل الصحية وتركزت خطط الشخص عند الاقتضاء

السنة ١٠، ١٥ سنة

المشاركة في المناقشات المتعلقة بالانتقال للشاب بين الإدارات في ملاحظات/التخطيط للاجتماعات، حسب الاقتضاء

الإسهام في "خطة الانتقال" خلال الاستعراض السنوي لبيان الاحتياجات التعليمية الخاصة عند الاقتضاء

حضور/توفير المعلومات لملاحظات خطط الرعاية عند الاقتضاء

المساهمة في إنجاز خطط العمل الصحية وتركزت خطط الشخص عند الاقتضاء

الاتصال مع عامل دائرة الاتصالات لتوفير المعلومات التي تمكنهم من إكمال المضي في خطة للشباب يتقدم إلى مزيد من التعليم أو التدريب أو التوظيف في سن السادسة عشرة إذا لزم الأمر

السنة ١١، ١٦ سنة

الإسهام في "خطة الانتقال" خلال الاستعراض السنوي لبيان الاحتياجات التعليمية الخاصة عند الاقتضاء

حضور/توفير المعلومات لملاحظات خطط الرعاية عند الاقتضاء

المشاركة في المناقشات المتعلقة بالانتقال للشاب بين الإدارات في ملاحظات/التخطيط للاجتماعات، حسب الاقتضاء

المساهمة في إنجاز خطط العمل الصحية وتركزت خطط الشخص عند الاقتضاء

النظر في أهلية الشخص الشباب "الرعاية الصحية المستمرة" إطار الكبار

ضمان الشاب ورعايتهم الآباء من الحصول على معلومات حول "الدعم الموجه الذاتي" تحضيرا للشاب وصلت إلى مرحلة البلوغ.

الشروع في إنجاز تقييم الدعم Self-directed تحضيرا للشاب وصلت إلى مرحلة البلوغ

النظر في ما إذا كانت هناك أية مسائل القدرة العقلية التي قد تؤثر على تقييم أو دعم التخطيط، الاضطلاع بتقييم القدرات للقرارات ذات الصلة، وجعل مصلحة القرارات عند الاقتضاء

الاتصال بدائرة الاتصالات العاملة لتمكينها من وضع اللمسات الأخيرة المضي في خطة للشباب يتقدم إلى مزيد من التعليم أو التدريب أو التوظيف في سن السادسة عشرة إذا لزم الأمر

ضمان أن الشاب ورعايتهم الآباء من الحصول على المعلومات والمشورة بشأن كيفية دعمها يحتاج يمكن تلبيتها ضمن ميزانية شخصية عند بلوغهم سن الرشد.

السنة ١٢، ١٧ عاماً

الإسهام في "خطة الانتقال" خلال الاستعراض السنوي لبيان الاحتياجات التعليمية الخاصة عند الاقتضاء

حضور/توفير المعلومات لملاحظات خطط الرعاية عند الاقتضاء

المشاركة في المناقشات المتعلقة بالانتقال للشاب بين الإدارات في ملاحظات/التخطيط للاجتماعات، حسب الاقتضاء

المساهمة في إنجاز خطط العمل الصحية وتركزت خطط الشخص عند الاقتضاء

ضمان أن تقييم الدعم Self-directed وقد تم وضع اللمسات الأخيرة، وأن الشاب ورعايتهم الآباء قد تم نصح تقييمهم الإرشادية Amount "الحزب الديمقراطي الصربي" هو الأسلوب الذي هو الوفاء واجب قانوني لإجراء تقييم رعاية مجتمع تحت دائرة الصحة الوطنية ونسخة قانون عام ١٩٩٠.

إحالة "شخص الشباب" إلى "فريق خدمات الكبار" عندما يكونون سبعة عشر ونصف سنة.

المشاركة في مناقشات مع مديري فريق خدمات الكبار لتمكينهم من التوصل إلى اتفاقات في الوقت المناسب على فريق "خدمات الكبار" الأكثر ملائمة للعمل مع الشباب في مرحلة البلوغ. العمل جنبا إلى جنب مع مديري رعاية الكبار والحسية خدمة ضباط وبعد التمديد لأي الأخرى الموظفين ذوي الصلة "الخدمات للبالغين" من العمر ١٧.٥.

ضمان قد عرضت "تقييم مقدمي الرعاية"

ضمان الإحالة إلى فريق القوات المسلحة البوروندية في سنوات ١٧.٧٥

٣ مسؤوليات الخدمات الكبار

المسؤوليات ينبغي الوفاء بها كل سنة

الكبار خدمات الموظفين ينبغي الوفاء بالمسؤوليات التالية كل سنة. أنها مدرجة أدناه تجنبا للتكرار:

- إعلام خدمات الأطفال من أي شواغل حماية محتملة تتعلق بشاب تحت سن ١٨ سنة. خدمات الكبار حماية الإجراء.
- المشاركة في المناقشات في الوقت المناسب مع مديري خدمات للأطفال ذات الصلة فيما يتعلق بجميع المواضع المقترح/دعم حزم الممولة من الخدمات للأطفال التي قد

تتطلب "خدمات الكبار" تمويل وظيفة ١٨ (على سبيل المثال مدرسة سكنية المواضع) قبل أي اتفاقات رسمية تبذل.

- الاتصال بخدمات الأطفال لمنع أي ملزمة قانونا الالتزامات المالية أو الاتفاقات التعاقدية التي تقوم بها خدمات للأطفال التي ستؤثر على ميزانيات "الخدمات الكبار" عند الشخص الذي يصل إلى ثمانية عشر عاماً دون موافقة رسمية مسبقة من مديري ذات الصلة ضمن "خدمات الكبار".
- الاتصال بخدمات للأطفال لضمان أن أن جميع عمليات التخطيط اللازم والمفاوضات المالية الانتهاء في الوقت المناسب، مما يتيح الانتقال من الأطفال إلى الكبار أن تكون سلسة قدر الإمكان لجميع "الخدمات" المعنية.
- المشاركة في المجموعات المتعددة التخصصات عقد "الأخصائي الاجتماعي" بالانتقال من أجل ضمان انضم إلى إعداد النهج لتلبية احتياجات الرعاية. الكبار خدمات الإجراءات--بما في ذلك "فقدان الحواس المزدوج"
- تصعيد الخلافات من خلال هياكل إدارة خط الخدمات للبالغين والأطفال.

السنة ١١، ١٦ سنة

المشاركة في المناقشات المتعلقة بالانتقال للشاب بين الإدارات في ملاحظات/التخطيط للاجتماعات، حسب الاقتضاء

السنة ١٢، ١٧ عاماً

المشاركة في المناقشات المتعلقة بالانتقال للشاب بين الإدارات في ملاحظات/التخطيط للاجتماعات، حسب الاقتضاء

المساهمة في إنجاز خطط العمل الصحية وتركزت خطط الشخص عند الاقتضاء

الاتصال "أخصائي اجتماعي مرحلة انتقالية" لضمان أن تقييم الدعم Self-directed وقد تم وضع اللمسات الأخيرة وهذا الشاب ورعايتهم الآباء قد تم نصح "مبلغها الإرشادية" عند الاقتضاء

التوصل إلى اتفاق في الوقت المناسب بشأن أنسب "الخدمات الكبار" فريق للعمل مع الشباب في مرحلة البلوغ. التأكد من أن المديرين ذوي الصلة رعاية الكبار والحسية من موظفي الخدمة وبعد

التمديد لأي الموظفين "الكبار خدمات" أخرى تعمل جنبا إلى جنب مع العامل "الاجتماعي الانتقال" من العمر ١٧.٥.

التأكد من اسم للفريق ومدير الرعاية التي تم تحديدها للشاب وإنشائها مشاركة في سويفت.

التأكد من أن دعم خطة إعداد ووافق "فريق خدمات الكبار" بحيث أن دعم مستعدة للبدء بمجرد الشاب يصل إلى ١٨

تحمل مسؤولية الاضطلاع بالتقييم اللازمة، ودعم التخطيط بعد الشاب يصل إلى ١٧.٥ سنة.

متابعة الإحالة القوات المسلحة البوروندية لضمان تقييم أكمل ١٨ سنة

٤ خدمة المستخدم وإشراك مقدمي الرعاية

خدمة المستخدمين ومقدمي الرعاية وقد لم تشارك مباشرة في إعداد هذا الإجراء. الآراء المعرب عنها من خلال مجموعة من الأحداث التشاور حول "هدف عالية" قد أبلغ وضع هذه التوجيهات الإجرائية الذي يهدف إلى توفير انتقال سلس بين خدمات البالغين والأطفال.

٥ حماية

يجب أن يظل إدراكا منها لمسؤولياتها على التمسك بالسياسات والإجراءات "مجلس مقاطعة هامبشير" فيما يتعلق بحماية الموظفين الاضطلاع بالمهام وفقا لهذا الإجراء. هذه تمت الإشارة إليها مسبقاً في هذا الإجراء ولكن هي أبرز مرة أخرى لتسهيل الرجوع إليها: الداخلي الحفاظ على خدمات الكبار و سياسة **حماية الأطفال** ٠٩/٤٧

٦ معايير الأداء

هذا الإجراء سوف ترصد بانتظام وتحديث ليأخذ في الاعتبار التغيرات أي مستقبل، لا سيما فيما يتعلق بالتشريعات و/أو الإدارات أو عبر–تطورات السياسة الإدارات فيما يتعلق بالتخطيط للمرحلة الانتقالية. سوف تكون خدمات الأطفال الإعاقة خدمة إدارة متكاملة والتكليف الكبار مدير خدمات مشتركة مسؤولة عن ضمان أن رصد وتحديث تأخذ مكان عند الضرورة.

الرعاية الاجتماعية

تصاميم الحكومة سياسات الرعاية الاجتماعية بالتعاون مع الوكالات غير الحكومية؛ ذلك أن المنظمات الحكومية وغير الحكومية تقديم الخدمات الاجتماعية العملية التي تلبي احتياجات المواطنين. مكتب الرعاية الاجتماعية أنفقت ما يزيد على ١.٤ بيليون باتاكا في خدمات الرعاية الاجتماعية في عام ٢٠١٢، بزيادة ٣١.٨ في المائة.

وفي عام ٢٠٠٥، بدأت الحكومة لتقديم بدل الشيخوخة للمسنين ماكاو الدائمين من السكان من سن ٦٥ سنة فما فوق. تم تسليم البدل للمسنين المؤهلين في مقطوع في تشرين الأول/أكتوبر من كل عام. في عام ٢٠١٢، وبدل الشيخوخة ٦، ٠٠٠ باتاكا في السنة. مجموعة من ٥٢,٤٣٩ كانت الطلبات الموافق عليها، وفي كل شيء، ٣١٥ دفعت مليون باتاكا لكبار السن–

مكتب الرعاية الاجتماعية

"مكتب الرعاية الاجتماعية" تقدم خدمات للأفراد والأسر والأطفال والشباب، المعوقين والمسنين. كما يقدم خدمات الاعتماد على مكافحة المخدرات، فضلا عن المعاملة والاجتماعية إعادة تأهيل لمدمني المخدرات. وتشمل مرافق الخدمة الاجتماعية الترفيهية والخدمات المتعددة ل مراكز للمسنين، ومركز الإصابات لضحايا الكوارث، "هين تشي منظمة العفو الدولية" – كنزيلينغ مركز لمشكلة المقامرين، "تقييم مركز" لإعادة التأهيل، و "مركز التعليم حياة صحية"، مركز موارد التعليم في مكافحة المخدرات والعلاج وخدمة إعادة التأهيل الاجتماعي ل "الارتهان بالمخدرات".

خدمات كبار السن

ماكاو بيوت المسنين ١٩؛ و ١٠ منهم عدم الربح (٩ التي مدعومة من مكتب الرعاية الاجتماعية) و ٩ من القطاع الخاص (الربح حاليا تسعة وواحد يجري غير هادفة للربح). أنها توفر الخدمات السكنية للمواطنين كبار السن الذين لا يستطيعون العيش في منازلهم لأسباب مختلفة. في عام ٢٠١٢، ما مجموعة ١,١٨٨ المسنين الذين بقوا في هذه المرافق.

ماكاو أيضا وقد واحدة عامة و ستة اليوم لا تستهدف الربح مراكز لكبار السن، وثلاثة مراكز للرعاية النهارية المسنين لا تستهدف الربح التي هي مدعومة من "مكتب الرعاية الاجتماعية". توفر هذه الرعاية النهارية، والتمريض، وإعادة التأهيل للمسنين في عدم الصحة. وبالإضافة إلى ذلك،

واحدة عامة و ٢٤ عدم الربح المراكز الاجتماعية للمسنين، وتقديم الخدمات إلى ٦,٤٧٢ كبار السن من المواطنين. هذه هي مدعومة من **مكتب الرفاه الاجتماعي**

الأشخاص الذين يحملون "بطاقات هوية المقيمين في ماكاو" من سن ٦٥ سنة أو ما فوقها هي مؤهلة للتقدم بطلب لبطاقة المواطن كبار حاملي بطاقات كبار المواطنين يحق للرعاية الاجتماعية والفوائد التي تتيحها المنظمات العامة والشركات التي وقعت اتفاقات تعاون مع مكتب الرعاية الاجتماعية– بنهاية عام ٢٠١٢ ، وقد أصدر "مكتب الرعاية الاجتماعية" مجموع تراكمي ٣٩,٨٠١ بطاقات كبار المواطنين.

في ١ يوليه ٢٠٠٨، أطلقت الحكومة برنامج إعانة أجرة حافلة لكبار السن. في إطار هذا البرنامج، جميع سكان ماكاو سن ٦٥ سنة أو أعلاه يحق للإعانات المباشرة لكل من الحافلة. وهذا يعني أن لديهم فقط لدفع ٠.٣ باتاكا لتذكرة الحافلة لكل رحلة، بالنقص يدفعها زالتأرية.

الأسرة والمجتمع، والأطفال وخدمات الشباب

وهناك خمسة مراكز للخدمات الاجتماعية في ماكاو، تزويد الأفراد والأسر المحتاجة بالخدمات العامة، بما في ذلك تقديم المشورة الشخصية والعائلية، مساعدات مالية، الدعم على مدار الساعة، وخدمات الإغاثة والإحالة الكوارث.

أربعة عشر مراكز مجتمعية غير هادفة للربح تقدم خدمات للجمهور في ماكاو. هذه هي إعانة ١٣ مكتب الرعاية الاجتماعية.

ماكاو حاليا ٣٦ مراكز رعاية الأطفال؛ ومن الذي ٣٢ هي عدم الربح (٢٨ هذه هي مدعومة من مكتب الرعاية الاجتماعية) و أربعة هي التي تستهدف الربح. في عام ٢٠١٢، وهذه المراكز تقدم الخدمات إلى ٤,٨٦٣ الأطفال.

وبالإضافة إلى ذلك، تسعة منازل غير هادفة للربح للأطفال والمراهقين بإعانة من "مكتب الرعاية الاجتماعية" توفير بيئة معيشية صحية والرعاية قصيرة أو طويلة الأجل وتقديم المشورة للأيتام، فضلا عن الأطفال والمراهقين الذين تم التخلي عنهم، والذين يفتقرون إلى الرعاية الأسرية، أو الذين هم على شفا أزمة نتيجة الصراعات الأسرية أو الاجتماعية. في عام ٢٠١٢، وأنها قدمت خدمات إلى ٢٧٠ الشباب–

مكتب الرفاه الاجتماعي هو منظمة معتمدة فقط في ماكاو التي تتعامل مع اعتماد الخدمات . فالتعامل مع ٩٦ مثل هذه الحالات في عام ٢٠١٢. وبالإضافة إلى ذلك، المكتب مسؤولاً عن توفير المساعدة للقصر الذين تشارك في الإجراءات القضائية، وفقا للاجتماعية حماية النظام. خلال ٢٠١٢، المكتب معالجة ١٨٦ مثل هذه الحالات والتعامل مع واحد القضية تحت برنامج دعم المجتمع المحلي-

خدمات إعادة التأهيل

ماكاو وقد ستة دور تأهيل غير هادفة للربح وثمانية مراكز للرعاية النهارية التي لا تستهدف الربح. أنها توفر خدمات إعادة التأهيل والدعم للمعوقين عقلياً، والمزمن المرضى عقلياً، الأطفال ذوي الإعاقات العقلية أو الجسدية، السمع، وضعاف البصر، والناس تتعافى من المرض العقلي. في ٢٠١٢، فإن ستة بيوت التأهيل وتقدم خدمات إلى ٣٨٦ الناس بينما اليوم ثمانية مراكز تقدم خدمات لرعاية ١,١٢٥ الناس.

في الوقت الحاضر، ستة بإعانة الورش المحمية، مراكز التدريب المهني ودعم مراكز التوظيف وهما المراكز قبل schools/التعليم غير الهادفة للربح.

خدمة الأتوبيس التأهيل في ماكاو توفرها الوكالتين غير هادفة للربح. يدعم "حكومة منطقة ماكاو الإدارية الخاصة" أن تكلفة شراء وتشغيل الحافلات التأهيل. تمكن الخدمة الناس مع التنقل البصر، والمعوقين جسديا، والمرضى الذين يحتاجون إلى الغسيل الكلوي التنقل بين منازلهم والمستشفيات أو "المراكز الصحية". في عام ٢٠١٢، ما مجموعة ٦,١٩٧ الناس تستخدم هذه الخدمة-

مركز الخدمات الممولة من "الحكومة" إعادة تأهيل شاملة مصممة للأشخاص الذين يعانون فتح الإعاقة الفكرية للخدمة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦-

بعد أن أصبح القانون رقم ٢٠١١/٣ نظام تقييم وتصنيف الإعاقة لتسجيل بطاقات الإعاقة فعالة من ١١ مارس ٢٠١١، بدأ "تقييم مركز" إعادة التأهيل لقبول طلبات الحصول على "بطاقات تقييم الإعاقة". كما في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أنها تلقت ١١,٢٥٠ التطبيقات وأصدر ٨,٥٩٦ "بطاقات تقييم الإعاقة"-

أن تبدي الرعاية الحكومة للمعوقين، "مكتب الرعاية الاجتماعية" تصرفت طبقاً للقانون رقم ٢٠١١/٩، وبدل الإعاقة ونظام خدمات الرعاية الصحية المجانية، التي دخلت حيز النفاذ في ٢٩ أغسطس ٢٠١١. وينص القانون على أن المقيمين الدائمين الذين يتم إصدار وثائق مؤقتة "بطاقات تقييم الإعاقة" أو يحملون "بطاقات تقييم الإعاقة" ستعطى "بدل الإعاقة". مخصصات العجز وتعطي مرة واحدة في سنة. في فئتين: "بدل الإعاقة العادية" ٦,٠٠٠ باتاكا في السنة، في حين "بدل الإعاقة الخاصة" ١٢,٠٠٠ باتاكا في السنة. في عام ٢٠١٢، وكانت هناك ٩,٩٣٩ طلبات الحصول على "علاوات الإعاقة". وكما في ٢٢ مارس ٢٠١٣ ، وأنه التعامل ٧,٨٢٦ التطبيقات و ٦,٤١٥ تطبيق التجديدات.

الضمان الاجتماعي صندوق

أنشئ نظام مساهمة الضمان الاجتماعي في ماكاو لحماية العاملين في عام ١٩٨٩. أنشئت "هيئة صندوق الضمان الاجتماعي" في ٢٣ مارس ١٩٩٠ التأكد من الوفاء بالمسؤوليات مساهمة. أن الأموال مستمدة من مساهمات أرباب العمل والموظفين، واعتماد من الإيرادات في صناعة الألعاب، تخصيص الحكومة من واحد في المئة من إيرادات الميزانية الإجمالية، ومدفوعات الفائدة وتلقى من استثمارات "صندوق الضمان الاجتماعي".

الضمان الاجتماعي نظام

يوفر القانون رقم ٢٠١٠/٤، "نظام الضمان الاجتماعي"، من أهالي ماكاو بالأمن الأساسي المسنين. وهذا ينص على أن العاملين وأرباب العمل يجوز تقديم مساهمات إلزامية "صندوق الادخار المركزي". أخرى من أهالي ماكاو الكبار الذين يحق لهم بموجب القانون أن تختار الانضمام إلى و المساهمة في النظام الأمني الطوعية.

"صندوق الضمان الاجتماعي" اتسع نطاق تغطيته على مر السنين. ارتفع عدد المساهمين فيها من ١١٦,٠٠٠ في عام ١٩٩٩ إلى حوالي ٣٤٣، ٠٠٠ في من عام ٢٠١٢. المساهمين وشملت ٢٦٣,٠٠٠ الموظفين، ٨٠,٠٠٠ المساهمة الطوعية (بما في ذلك أثناء الخدمة الموظفين العموميين المسجلين في نظام التقاعد والمعاشات التقاعدية). وبلغ مجموع المساهمات حول ١٨٠ مليون باتاكا.

ووفقا لنظام الضمان الاجتماعي الحالي، والمستفيدين المستحقين يحق قانونا إلى المعاشات، بدل الإعاقة، إعانة البطالة، إعانة المرض، وبدل الجنازة، بدل الزواج، وبدل الولادة، بدل للتكاليف الناشئة عن الديون المتعلقة بالعمل و أمراض الجهاز التنفسي-

في ٢٠١٢ ، تلقي ما مجموعة ٦٣,٥٧٩ المستفيدين من المعاشات التقاعدية. مجموع مدفوعات الضمان الاجتماعيااد حوالي ١. ٣ مليار باتاكا. المعاشات التقاعدية التي تشكل الأغلبية الضمان الاجتماعي، والمحاسبة ل ٩٤.٣ في المائة – حول ١.٢٣ مليار باتاكا.

حسابات صندوق الادخار الفردي

القانون رقم ٢٠١٢/١٤ صندوق الادخار الحسابات الفردية والقانون رقم ٢٠١٢/٢٥ إجراءات تخصيص الأموال "صندوق الادخار حسابات فردية" كانت اعتبارا من ١٥ أكتوبر ٢٠١٢، الاستعاضة عن طريق القانون رقم ٣١ لسنة ٢٠٠٩ "اللائحة العامة" على فتح وإدارة حسابات فردية تحت "صندوق الادخار المركزي". حسابات "صندوق الادخار" المركزي والمشاركين تحولت تلقائياً إلى "حسابات فردية صندوق الادخار" وأصحاب؛ تم نقل أرصدة الحسابات في نفس الوقت. يهدف "صندوق الادخار حسابات فردية" للتعامل مع الأموال المخصصة للمقيمين في منطقة ماكاو الإدارية الخاصة من الأموال العامة، لتعزيز الأمن الاجتماعي والمستوى المعيشي للسكان، وبخاصة كبار السن، وتيسير إنشاء "صندوق الادخار المركزي" ضمن نظام الضمان الاجتماعي في ماكاو.

ويحق للصندوق تخصيص إذا أنه أو أنها هي مقيم دائم فوق سن ال ٢٢، والمقيمين في ماكاو منذ خلال السنة السابقة التخصيص ما لا يقل عن ١٨٣ يوما حامل "الحساب الفردي صندوق الادخار". في عام ٢٠١٢، وهناك أصحاب "الحساب الفردي صندوق الادخار" ٤٠٥,٠٠٠، منهم ٣٢٠,٠٠٠ الوفاء بالاحتياجات اللازمة لتلقي الصندوق. تدفع الحكومة ٦,٠٠٠ باتاكا لكل المقيمين بعنوان. أصحاب الحسابات الذين أصبح يحق للمرة الأولى أعطيت حوافز أساسية مبلغ (المعروف سابقا برأس مال ابتدائي) ١٠,٠٠٠ باتاكا. في عام ٢٠١٢، تلقي ما مجموعة من ٢٠,٠٠٠ أصحاب حساب المبلغ الأساسي الحوافز. تخصيص الأموال الفائضة أجرى في أيلول/سبتمبر، مع كل صاحب الحساب بعنوان استلام فائض يصل إلى ٤٥٤ باتاكا.

في عام ٢٠١٢، كان المشاركون الذين بلغوا ٦٥ عاماً من العمر والذين تفي بمعايير معينة مؤهلاً لتقديم طلب لسحب الأموال من حساباتهم. وطوال العام، كانت هناك ٤٢,٠٠٠ طلبات السحب، مما يؤدي إلى صرف ٣٤٠ مليون باتاكا.

الإسكان العام

الإسكان العام يشير إلى المنازل التي تم بناؤها "حكومة منطقة ماكاو الإدارية الخاصة" أو بواسطة المطورين الخاصة على الأراضي الممنوحة لهم من قبل الحكومة. عند الانتهاء، تسليم عدد المنصوص عليه من وحدات للحكومة للتأجير للأسر ذات الدخل المنخفض، وتلك في الظروف المعاكسة. طرق بتخصيص وإدارة الإسكان العام تحكمها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٩-

يتم توزيع المساكن للأسر من ذوي المكانة المالية ضعيفة في شكل إيجار- الأسر من ذوي المكانة المالية ضعيفة فيعرف من دخل الأسر المعيشية التي تتدرج تحت المستويات المنصوص عليها قانونا.

منذ عام ١٩٩٦، منحت إيجارات المساكن من خلال خمس جولات من العطاءات. في ٢٠١٢، ١,٩٤٣ تم تجهيز الطلبات، ٦٦٦ التي كانت ناجحة. وهناك حاليا ٦,٢٠٧ الأسر في قائمة الانتظار-

وبالإضافة إلى التطبيقات المفتوحة، والناس يبحثون عن المساكن العامة قد تنطبق أيضا في الكتابة. في وفقا للقانون رقم ٢٠٠٩/٢٥، والأسر التي تواجه خطر العقلية أو الجسدية في الوقت الحاضر على مساكن تستثني من عملية تقديم الطلبات ومنح المساكن العامة مباشرة-

في ٢٠١٢ ، تلقي المكتب ٧٢٩ تطبيقات تحت هذه الفئة. هذه، ٤.٩ في المائة من العزم على تتدرج ضمن تعريفه القانوني وتم منح الإسكان العام-

إعانات مؤقتة للأسر على قائمة الانتظار للإسكان العام

في أعقاب التضخم الاقتصادي، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ ، جددت الحكومة "نظام الإعانة" للأسر في انتظار الإسكان العام للتخفيف من عبء السكن للأسر في قائمة انتظار للإسكان العام. عائلة تنتظر الإسكان العام بإجمالي دخل شهري لا أكثر من غطاء قانوني المؤهلة لأحد الإجراءات

التالية: إعانة شهرية من ٣،١باتاكا ٥٠ لعائلة لشخص واحد أو اثنين؛ أو إعانة شهرية من ٢,٠٥٠ باتاكا لأسرة مكونة من ثلاثة أشخاص أو أكثر. في عام ٢٠١٢، ٢٢٤ تمت الموافقة على الطلبات. جنبا إلى جنب مع ٤,٥٣٦ التطبيقات التي تمت الموافقة على من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١ التي ما زالت مؤهلة للحصول الإعانات، ومجموع ٨٩ مليون باتاكا ليستحق من وتم صرف إعانات السكن.

مخطط منزل-ملكية المساكن

تحت المرسوم بقانون "رقم" ٩٣/١٣/م المؤرخ ١٢ أبريل ١٩٩٣، المقاول "مكتب الإسكان" ودعا الشركات في ماكاو لبناء منازل على أراض منحت الحكومة تحت ملكية المنزل "نظام عقود التنمية الإسكانية"، منح الأراضي عقود بين الشركات و الحكومة. عندما اكتمل تطور، بعض الوحدات كانت محجوزة للحكومة، لسداد تكاليف تقديم تنازلات والإعانات لمنح الأراضي. تم بيع بقية الأسر في قائمة انتظار السكن "المكتب"، وفقا للشروط والأسعار المنصوص عليها في منح الأراضي العقود بالمكتب-

تحت القانون رقم ٢٠١١/١٠ من ١ أكتوبر ٢٠١١، بناء "نظام" ملكية المنزل السكن بقيادة الحكومة وينفذه "مكتب الإسكان" أو غيرها من السلطات العمومية يعينهم الرئيس التنفيذي-

حاء ome-ملكية المساكن مخطط يهدف إلى مساعدة سكان ماكاو على دخل خاص الوضع المالي ومستوى لتلبية احتياجاتهم السكنية، وتشجيع إسكان الإمدادات التي وتفي بالاحتياجات العملية والقدرة الشرائية لسكان ماكاو.

المقيمين الراغبين في شراء المنزل-ملكية نظام الإسكان تحتاج إلى ملف التطبيقات مع مكتب الإسكان- T هنا تنظيم صارم فيما يتعلق بالحالة المالية الأسرية. بنهاية عام ٢٠١٢، تي وأعرب "مكتب الإسكان" قد جهزت التطبيقات ٨,٥٨٥ ، التي كانت ٥,٤٣١ المتقدمين فعلا تخصيص الوحدات السكنية. لا تزال هناك ٣,٦١٥ الأسر في قائمة الانتظار-

اقتصاد الرفاه والبيئة

اقتصاد الرفاه هو فرع النظرية الاقتصادية التي حققت طبيعة التوصيات المتعلقة بالسياسات أن الخبير الاقتصادي بعنوان جعل.

بومول (١٩٧٧)، ص ٤٩٦

أهداف التعلم

في هذا الفصل سوف

- التعرف على مفاهيم الكفاءة والمثالية في توزيع
- استخلاص الشروط الضرورية لتحقيق توزيع بكفاءة
- معرفة المزيد عن الظروف التي سيتم تخصيص نظام الأسواق بكفاءة
- تعلم حول فشل السوق وأساساً لتدخل الحكومة لتصحيح ذلك
- معرفة ما هي مصلحة عامة، وكيفية تحديد مقدار ما يجب أن تقدم الحكومة
- تعلم حول التلوث كتأثير خارجي، والوسائل للتعامل مع مشاكل التلوث بأنواعه المختلفة
- تواجه هذه المشكلة ثاني أفضل

مقدمة

عندما الاقتصاديون النظر في مسائل السياسة العامة المتصلة بالبيئة أنها تستند إلى النتائج الأساسية لاقتصاد الرفاه. والغرض من هذا الفصل هو أن تنظر تلك النتائج من اقتصاد الرفاه التي الأكثر ملاءمة لمشاكل السياسة العامة البيئية. الكفاءة والمثالية باثنين من المفاهيم الأساسية لاقتصاد الرفاه، وهذا الفصل يشرح هذه المفاهيم فيما يتعلق بمشاكل توزيع. وهناك فئتان من مشكلة توزيع: ثابت وتزامنية. الكفاءة والمثالية المركزية على حد سواء. في هذا الفصل أننا نقصر الانتباه إلى مشكلة ثابتة – توزيع المدخلات عبر الشركات والنواتج عبر الأفراد عند نقطة في الوقت المناسب. هو معالجة المشكلة تزامنية – تخصيص مع مرور الزمن – في الفصل ١١. إذا كنت قد

درست سابقا دورة في اقتصاد الرفاه، يجب أن تكون قادراً على قراءة من خلال المواد لهذا الفصل بسرعة. إذا لم يكن الأمر كذلك، الفصل سيتم سد هذه الثغرة.

هناك ثلاثة أجزاء لهذا الفصل. الأول الدول وتوضح الشروط المطلوبة لتخصيص (أ) كفاءة والأمثل (ب). وتستمد هذه الشروط دون اعتبار لأي إطار مؤسسي معين. في الجزء الثاني من هذا الفصل، ونرى كيف أن أحدثت توزيع بكفاءة في اقتصاد سوق تتميز بمؤسسات معينة. يبحث الجزء الثالث من الفصل في هذه المسألة من السوق فشل – حالات حيث لم تتحقق الشروط المؤسسية اللازمة لعمل قوي السوق نقية لتحقيق الكفاءة في تخصيص – فيما يتعلق بالبيئة.

الجزء ١ الكفاءة والمثالية

في هذا الجزء، والقادمة، هذا الفصل سنقوم، بعد الاستخدام في أدبيات اقتصاديات الرفاه، استخدم الموارد للإشارة عموما إلى مدخلات للإنتاج بدلاً من على وجه التحديد بعمليات الاستخراج من البيئة الطبيعية لاستخدامها في الإنتاج. وفي الواقع، في الأجزاء التالية من هذا الفصل، عندما نتحدث عن الموارد، أو الموارد الإنتاجية سيكون لدينا في الاعتبار، كما أننا سوف غالباً ما تجعل صريحة، مدخلات رأس المال واليد العاملة للإنتاج.

عند أي نقطة في الوقت المناسب، سيكون اقتصاد الحصول على كميات معينة من الموارد الإنتاجية. الأفراد لديهم تفضيلات حول مختلف السلع التي من الممكن أن تنتج باستخدام الموارد المتاحة. تخصيص الموارد، أو مجرد تخصيص ، ويصف ما هي السلع التي يتم إنتاجها وكميات ما يتم إنتاجها، أي خليط من مدخلات الموارد المستخدمة في إنتاج تلك السلع، وكيف يتم توزيع نواتج تلك السلع بين الأشخاص.

في هذا القسم، والذي يليه، نجعل افتراضين اثنين سوف استرخاء في الجزء الثالث من هذا الفصل. أولاً، أن العوامل الخارجية لا توجد في الاستهلاك أو الإنتاج؛ تحدث تقريبا، وهذا يعني أن أنشطة الإنتاج والاستهلاك ليس لها آثار غير مقصودة ودون تعويض على الآخرين. ثانيا، أن جميع السلع المنتجة والخدمات هي السلع الخاصة (غير العامة)؛ تحدث تقريبا، وهذا يعني أن جميع النواتج لها خصائص تسمح حصرية الاستهلاك الفردي من جانب المالك.

توخياً للبساطة، ولكن مع عدم فقدان عمومية، نحن قطاع المشكلة وصولاً إلى جوهره أدنى. اقتصادنا ويتكون من شخصين (A و B)؛ تنتج السلع هما (X و Y)؛ والإنتاج لكل الاستخدامات الجيدة اثنين من المدخلات (K لرأس المال) و ل لعمل كل منها متاح في كمية ثابتة.

واسمحوا يو الدلالة على الأداة المساعدة الإجمالية للفرد، الذي يعتمد فقط على كميات البضائع اثنين بأنه أو أنها تستهلك. ثم يمكن أن نكتب دالات الأداة المساعدة ل A و B في النموذج المبين في معادلات ٥.١:

(٥.١)

يتمتع بها الفرد بالأداة المساعدة الإجمالية، والإشارة إلى يو A، يعتمد على الكميات، A X و Y A، أنه أو أنها تستهلك البضائع اثنين. يمكن أن أدلى ببيان ما يعادل حول الأداة المساعدة الخاصة ب.

كل دالة الإنتاج يحدد كيف يختلف مستوى الإخراج كما تختلف المبالغ من اثنين من المدخلات. عند القيام بذلك، فإنه يفترض الكفاءة التقنية في الإنتاج. ويصف دالة الإنتاج، هو كيفية إخراج يعتمد على تركيبات الإدخال، نظراً لأن المدخلات لا تضيع ببساطة. النظر في تركيبة إدخال خاصة كx١ و لx١ مع X١ تولي وظيفة الإنتاج. الكفاءة التقنية يعني أن من الضروري من أجل إنتاج أكثر من X لاستخدام أكثر من كx و/أو لx.

يتم الرمز إلى المنفعة الهامشية A مشتقة من استهلاك جيدة س يو Ax؛ أن يو Ax = ∂يو A X∂/A. تتم الإشارة إليها المنتج الهامشية للإدخال ل في إنتاج جيدة Y مfلل؛ هذا هو، مgلل = ∂ ∂Y/لy. تدوين ما يعادل ينطبق على ثلاثة منتجات هامشية.

معدل استبدال الأداة المساعدة للهامشية هو المعدل الذي يمكن أن يكون محل X عن Y في الهامش، أو العكس بالعكس، أثناء الضغط على المستوى الثابت في الأداة المساعدة. أنه يختلف مع مستويات الاستهلاك من X و Y وهو منحدر المنحنى اللامبالاة. نحن تدل على أ للهامشية معدل الإحلال كأم آر يو إسA، وكذلك لباء.

معدل هامشية استبدال التقنية بين K و L في إنتاج X هو المعدل الذي يمكن أن يكون محل K ل لام في الهامش، أو العكس بالعكس، حين عقد الإخراج مستوى ثابت X . أنه يختلف مع مستويات الإدخال ك و ل وهو المنحدر من إيسوكوانت. نحن الدلالة الهامشية معدل الإحلال في إنتاج X ك MRTSx، وكذلك ل Y.

هي أسعار هامشية من التحول عن السلع الأساسية X و Y التي يمكن أن تتحول الإخراج من واحدة إلى أخرى بشكل هامشي تحويل رأس المال أو العمل من سطر واحد من إنتاج إلى أخرى. وهكذا، محطة مترو الإنفاقل هو الزيادة في الناتج من Y التي تم الحصول عليها عن طريق تحويل صغيرة، ودقة الحظوة الصغيرة، حجم القوى العاملة من الاستخدام في إنتاج X لاستخدامها في إنتاج Y، أو العكس بالعكس. وبالمثل، محطة مترو الإنفاقك هو الزيادة في الناتج من Y التي تم الحصول عليها عن طريق تحويل صغيرة، ودقة الحظوة الصغيرة، مبلغ رأس المال من الاستخدام في إنتاج X لاستخدامها في إنتاج Y، أو العكس بالعكس.

مع هذا التدوين ونحن الآن الدولة، وتقديم تفسيرات بديهية للشروط التي تميز مخصصات كفاءة والأمثل. التذييل ٥.١ يستخدم حساب التفاضل والتكامل للتحسين مقيدة (التي تم استعراضها في التذييل ٣–١) لاستخلاص هذه الشروط رسميا.

٥.١ الكفاءة الاقتصادية

تخصيص الموارد هو أن تكون فعالة إذا كان من غير الممكن لجعل شخص واحد أو أكثر أفضل حالاً دون إجراء واحد على الأقل شخص آخر أعمال أسوأ على العكس من ذلك، توزيع غير فعال إذا كان من الممكن تحسين الوضع لشخص ما دون تفاقم الموقف من أي شخص آخر. الحصول على واحد أو أكثر من الأشخاص دون أي شخص آخر يعاني المعروف حدوث تحسن باريتو. عندما بذلت كل هذه المكاسب، توزيع الناتج في بعض الأحيان يشار إلى باريتو الأمثل، أو باريتو كفاءة. دولة التي لا توجد إمكانية لإدخال تحسينات باريتو يشار إليه أحياناً ككفاءة اللوكاتيفيلي، بدلاً من مجرد الكفاءة، بغية التمييز بين مسألة الكفاءة في تخصيص هذه المسألة للكفاءة التقنية في الإنتاج.

الكفاءة في تخصيص يتطلب استيفاء ثلاثة شروط الفعالية – الكفاءة في استهلاك والكفاءة في الإنتاج، وكفاءة خليط المنتجات.

٥.١.١ الكفاءة في استهلاك

كفاءة استهلاك يتطلب أن تتساوى معدلات هامشية لاستبدال الأداة المساعدة لهذين الشخصين:

أم آر يو إسA = أم آر يو إسب (٥.٣)

إذا لم تكن راضية هذا الشرط، فإنه سيكون بوسن إعادة ترتيب التخصيص بين أ وب من أيا كان يتم إنتاجه بغية جعل واحد أفضل دون يجعل أسوأ أخرى. الشكل ٥.١ يبين ما تنطوي عليه بالنظر في مخصصات ممكن مبالغ ثابتة من X و Y بين A و B' الركن الأيسر العلوي، المسمى A٠، يشير إلى حالة حيث A يحصل شيء يحصل X أو Y، وب المتاحة كل من السلع الأساسية على حد سواء. الزاوية اليسرى السفلي، ب٠، يشير إلى الحالة فيها ب يحصل أي شيء ويحصل بكل شيء. بدءاً من أ٠ تحريك الاستهلاك التدابير الأيسر أفقياً في العاشر، ويتحرك رأسياً إلى أسفل من استهلاك التدابير أ من ذ. أ يزيد استهلاك سلعة، حيث يجب أن ينخفض ب. بدءاً ب٠ يتحرك أفقياً حق اتخاذ تدابير الاستهلاك الخاصة ب X، وتتحرك رأسياً إلى أعلى استهلاك ب Y. تخصيص أي من X و Y بين أ وب هي بشكل فريد بنقطة في المربع SA٠تيرابايت٠. عند النقطة، على سبيل المثال، يستهلك ألف ألف ألفAx٠أ س وألف A٠يا من ذ، ويستهلك ب ب ٠بXa س وب ٠بيا من ذ.

النقطة يظهر كالكذب علىAانAانA، وهو منحنى عدم اكتراث لكل ألف أناAانA قد تبدو غريبة لمنحنى لامبالاة، ولكن تذكر أن فإنه يتم رسمها فيما يتعلق بالأصل ألف الذي هو النقطة أ٠. كما هو موضح منحنيين اللامبالاة ب، أناب ٠انا0B وأناب ١انا1B. النظر في إعادة توزيع بين A و B، بدءاً من نقطة وتتحرك على طول أناAانA، مثل أن A هو التخلي عن X وتكتسب Y، بينما تكتسب ب س والتخلي عن Y. في البداية، وهذا يعني زيادة فائدة ب، وحركة إلى أعلى المنحنى اللامبالاة، وفائدة ثابتة لألف ومع ذلك، تتجاوز النقطة (ب) أي زيادة سوف تنطوي على مثل هذا

التخصيص تتناقص المنفعة "النقطة باء" ب يحدد وضع حيث أنه لا يمكن جعل ب الفردية أفضل حالاً مع الحفاظ على أ فائدة ثابت – وهو يمثل كفاءة تخصيص مبالغ معينة من X و Y كبين A و b في ب، على المنحدرات من أناAانا وأناب ١انا B1 هي المساواة – أ وب معدلات هامشية متساوية لاستبدال الأداة المساعدة.

٥.١.٢ الكفاءة في الإنتاج

انتقل الآن إلى جانب الإنتاج الاقتصاد، أذكر بأن ننظر اقتصاد مع اثنين من المدخلات، L و K، التي يمكن استخدامها (عن طريق مهام إنتاج معادلات ٥.٢) لإنتاج السلع X و Y. الكفاءة في الإنتاج يتطلب أن يكون معدل هامشية استبدال التقنية نفسها في إنتاج السلع الأساسية على حد سواء. إنه

MRTSx = محطة مترو الإنفاقSy (٥.٤)

إذا لم تكن راضية هذا الشرط، أنه سيكون ممكناً إعادة توزيع مدخلات الإنتاج من أجل إنتاج أكثر من واحدة من السلع دون إنتاج أقل من الأخرى. ويبين الشكل ٥.٢ لماذا هذا الشرط ضروري. هي التي شيدت على نحو مماثل للشكل ٥.١، ولكن نقطة في المربع يشير إلى مخصصات رأس المال واليد العاملة لإنتاج السلع الأساسية اثنين بدلاً من مخصصات السلع الأساسية بين الأفراد. [٢] في العاشر٠ لا رأس مال أو عمل مكرسة لإنتاج السلع الأساسية X –جميع الموارد على حد سواء ويستخدم في إنتاج Y. يتحرك أفقياً إلى اليسار من ٠X تدابير زيادة الاستخدام لليد العاملة في إنتاج X، يتحرك رأسياً إلى أسفل من ٠X استخدام تدابير زيادة رأس المال في إنتاج X. يتم قياس التغيرات المقابلة في الاستخدام المدخلات في إنتاج Y – أي الزيادة/النقصان في استخدامها لإنتاج X يجب أن تنطوي نقصان/زيادة في الاستخدام للإنتاج Y –في اتجاهين متعاكسين بدءاً من أصل ٠Y.

انا xانا x إيسوكوانت لإنتاج السلع الأساسية X. تنظر الحركات على طول الشرقي من نقطة أ، حيث أن إنتاج س يجري استعيض عن رأس المال للعمل، عقد ثابت الإخراج. وفي المقابل، نظراً

للعمالة الكاملة من الموارد المتاحة في الاقتصاد، هو يجري استبدال العمل لرأس المال في إنتاج Y. أناذ ٠أنا Y0 واناص ١أنا Y1 إيسوكوانتس لإنتاج Y. تتحرك على طول أنا xأنا x من نحو ب يعني الانتقال إلى إيسوكوانت أعلى ل Y – أكثر يتم إنتاجه مع إنتاج ثابت X Y . الحركة على طول أنا xأنا x بعد النقطة سيعني ب نقل مرة أخرى إلى إيسوكوانت السفلي ل Y. النقطة (ب) ويحدد أعلى مستوى للإنتاج من ذ أن هذا أمر ممكن، نظراً لأن إنتاج X هو عقد على مستوى المقابلة لانا xأنا x وأن هناك ثابتة مبالغ رأس المال والعمالة يحال بين إنتاج السلع الأساسية اثنين. في النقطة (ب) على منحدرات إيسوكوانتس في كل خط الإنتاج على قدم المساواة – معدلات هامشية استبدال التقنية على قدم المساواة. إذا كانت هذه المعدلات غير متساوية، ثم وضوح سيكون ممكناً إعادة توزيع المدخلات فيما بين هذين الخطين من الإنتاج من أجل إنتاج أكثر من سلعة واحدة دون إنتاج أي أقل من الأخرى.

٥.١.٣–مزيج المنتجات كفاءة

النهائي شرط ضروري لتحقيق الكفاءة الاقتصادية هو الكفاءة خليط المنتجات. وهذا يتطلب أن

مترو الإنفاقل = MRTك = أم آر يو إسA = أم آر يو إسب (٥.٥)

ويمكن فهم هذا الشرط باستخدام الشكل ٥.٣. ونظرا لأن معادلة يحمل ٥.٣، حيث أن هذين الشخصين قد تساوي معدلات هامشية لاستبدال الأداة المساعدة، واتحاد نهر مانو SA = أم آر يو إسب، يمكننا المضي قدما كما لو كان لديهم نفس وظائف الأداة، التي الثانية في الشكل ٥.١ منحنى لامبالاة مع منحدر أم آر يو إس. الأفراد، بالطبع، في الواقع لم نفس دالات الأداة المساعدة. ولكن، نظراً للمساواة أم آر يو إس، المنحنيات اللامبالاة بها لها نفس الميل في توزيع يفي بالشرط كفاءة الاستهلاك، حيث أننا يمكن تبسيط، دون أي خسارة حقيقية، بافتراض نفس الأداة المساعدة المهام ورسم منحنى لامبالاة واحد يشير إلى جميع المستهلكين. نظراً لأن معادلة ٥.٤ يحمل، عندما نفكر في المعدل الذي يمكن للاقتصاد التجارة إيقاف إنتاج Y X والعكس بالعكس، لا يهم ما إذا كان تغيير تشكيل الاستهلاك هو أدركت بالتبديل بين العمل أو رأس المال بين هذين الخطين من الإنتاج. ونتيجة لذلك، في الشكل ٥.٣ نظهر أفقاً إمكانية إنتاج واحد،

Yمxم، تظهر مجموعات الإخراج بأن الاقتصاد يمكن أن تنتج باستخدام جميع الموارد المتاحة لها. المنحدر من Yمxم من محطة مترو الإنفاق.

في الشكل ٥.٣ النقطة يجب أن يكون على منحنى لامبالاة أقل من الثاني. تتحرك على طول Yمxم من نقطة نحو ب يجب أن يعني التحول إلى نقطة على منحنى لامبالاة أعلى. وينطبق نفس الشيء على الحركة على طول Yمxم من ج إلى ب. من ناحية أخرى، الابتعاد عن ب، في اتجاه أما أو ج، يجب أن يعني الانتقال إلى نقطة على منحنى لامبالاة أقل. نخلص إلى أن نقطة مثل ب، التي تتساوى فيها منحدرات منحنى اللامبالاة والحدود إمكانية إنتاج، يتوافق مع مزيج منتج – مستويات الناتج عن X و Y – مثل أن يكبر الأداة المساعدة للممثل الفرد، نظراً للموارد المتاحة للاقتصاد والاختصاصات التي يمكن استخدامها لإنتاج السلع الأساسية. نستنتج أن المساواة بين أم آر يو إس ومترو الإنفاق الضروري لتحقيق الكفاءة في تخصيص. في مزيج من X و Y لا يحمل فيها هذا الشرط، من الممكن بعض التعديل في مستويات X و Y التي ستجعل الممثل الفردية أفضل.

اقتصاد يبلغ ثابت تماما كفاءة تخصيص الموارد إذا توافرت الشروط المقدمة من المعادلات ٥.٣ و ٥.٤ و ٥.٥ في نفس الوقت. وعلاوة على ذلك، لا يهم أن نتعامل مع اقتصاد مع اثنين فقط من الأشخاص والسلع اثنين. النتائج سهولة التعميم إلى الاقتصادات مع الكثير من المدخلات، والعديد من السلع والعديد من الأفراد. والفرق الوحيد سيكون أن ثلاثة شروط الكفاءة لعقد لكل مقارنة عشوائية ممكن واحدة يمكن أن تجعل، وهكذا ستكون شاقة أكثر بكثير على كتابة.

٥.٢ كفاءة تخصيص الموارد ليست فريدة من نوعها

لاقتصاد مع إعطاء كميات الموارد المتاحة ودالات الإنتاج ودالات الأداة المساعدة، سيكون هناك العديد من كفاءة تخصيص الموارد. ، هو معيار الكفاءة في تخصيص لا يخدم لتحديد تخصيص بشكل خاص.

لمشاهدة ذلك، افترض أولاً أن الكميات من X و Y أن تنتج نوعا ما نظراً وثابتة. نحن ثم مهتمة في كيفية تخصيص كميات معينة من X و Y بين أ وب، ومعيار الكفاءة التخصيصية وتقول أن هذا ينبغي أن يكون مثل هذا من/ب لا يمكن إجراء أفضل حالاً إلا بجعل ب/A أسوأ حالاً. وكان هذا ما يمكننا النظر في الشكل ٥.١ اشتقاق معادلة ٥.٣، الذي يقول أنه سيتم توزيع كميات ثابتة من X و Y بكفاءة أن منحدرات اللامبالاة منحنيات ل A و B سوف يكون نفس. في الشكل ٥.١ أظهرنا منحنى اللامبالاة واحد فقط ألف واثنين لباء. ولكن، هذه هي فقط مجموعة فرعية صغيرة من منحنيات عدم الاكتراث لكل فرد بملء مربع SA٠تيرابايت٠. في الشكل ٥.٤ نعرض مجموعة فرعية أكبر لكل فرد. ومن الواضح أن يكون هناك أسرة كاملة للنقاط، مثل ب في الشكل ٥.١، المنحنيات المنحدرات على عدم الاكتراث الذي ألف وب المساواة، الذي لديهم معدلات هامشية مساوية لاستبدال الأداة المساعدة. في أي نقطة على طول CC في الشكل ٥-٤، مقتنعة بشرط الكفاءة في الاستهلاك. في الواقع، لنظرا للكميات المتاحة من X و Y هناك عدد كبير إلى أجل غير مسمى للمخصصات بين A و B التي ترضى أم آر يو إسA = أم آر يو إسب.

٥.١ مربع عدم الكفاءة الإنتاجية في مصائد الأسماك في المحيطات

صيد الأسماك البحرية العالمية الإجمالية زيادة مطردة من الخمسينات من خلال أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، ارتفع بنسبة ٣٢ في المائة بين فترات ١٩٧٦-١٩٧٨ و ١٩٨٦-١٩٨٨ (اليونيب، ١٩٩١). ومع ذلك، كان تباطؤ معدل الزيادة نهاية هذه الفترة، وأوائل التسعينات شهدت فترات الركود في المحاصيل العالمية. حجم الحصاد ارتفعت مرة أخرى في منتصف التسعينات وكان في ذروة جديدة في عام ١٩٩٦، وثم استقر مرة أخرى في أواخر التسعينات. ويقدر أن الحصاد المستدامة العالمية الحد الأقصى هو حوالي ١٠% أكبر من حجم الحصاد في أواخر التسعينات.

الزيادة المطردة في إجمالي المصيد حتى عام ١٩٨٩ ملثمين تغييرات كبيرة في تكوين هذا الصيد؛ كما أصبح يستنفد مخزون أكبر وذات قيمة أعلى، تمت إعادة توجيه الجهود إلى أنواع أصغر حجماً وأقل قيمة. هذا في بعض الأحيان السماح الأرصدة المستنفدة لاسترداد، كما حدث مع

الرنجة شمال المحيط الأطلسي، التي انتعشت في منتصف الثمانينات بعد تتعرض للصيد المفرط في أواخر السبعينات. ومع ذلك، يعتقد العديد من مصايد الأسماك العلماء أنه تم تعديل هذه الدورات من الانتعاش، وهيمنة الأنواع التي تحولت بشكل دائم نحو الأنواع الأصغر حجماً.

ارتفاع المصيد مستويات الضغط الكبير في بعض مصائد الأسماك، وبخاصة تلك التي في المناطق الساحلية، ولكن أيضا بما في ذلك بعض مصائد الأسماك البحرية. بين أنواع المصيد الذي انخفض خلال الفترة ١٩٧٦هي –١٩٨٨ القد الأطلسي والرنجة وسمك الحدوق، البلشار جنوب أفريقيا والانشوجه البيروفية. قد تم تعويض الانخفاضات في المصيد من هذه الأنواع بكثير زيادة محاصيل أنواع الأخرى، بما في ذلك البلشار الياباني في شمال غرب المحيط الهادئ.

حيث القيام بإدخال أوجه القصور في هذه الصورة؟ يمكننا الإجابة على هذا السؤال بطريقتين. أولاً، يمكن إجراء حجة قوية ليفيد بأن المبلغ الإجمالي للموارد المخصصة للصيد البحري المفرط، ربما على نطاق واسع جداً . نحن يرجئ تقديم أدلة لدعم هذه المطالبة حتى الفصل ١٧ (بشأن الموارد المتجددة)، ولكن سوف تشاهد هناك أن أسطولا أصغر من مجموع صيد سيكون قادراً على القبض على الأقل العديد من الأسماك كما يفعل الأسطول الحالي. وعلاوة على ذلك، إذا تم تخفيض جهد الصيد مؤقتاً حيث أنه سمح للمخزونات باسترداد، محصولاً حالة ثابتة أكبر سيكون ممكناً، حتى مع أسطول عالم أصغر بكثير من سفن الصيد. من الواضح أن هناك عدم كفاءة هنا.

يمكن اكتساب نظرة ثانية إلى عدم الكفاءة في الصيد البحري بالاعتراف بأن تعمل نماذج هامتين من الآثار الخارجية السلبية في مصائد الأسماك البحرية، يعزى إلى حد كبير إلى حقيقة أن مصايد الأسماك البحرية هي أساسا فتح–الوصول إلى الموارد على حد سواء. نوع واحد هو يشرع ما يسمى في الازدحام، الناشئة عن حقيقة أن حصاد جهد كل قارب يزيد تكاليف الصيد أن الآخرين يجب أن تتحمل. والنوع الثاني يمكن أن يسمى خارجي تزامنية: كمصائد الأسماك هي غالباً ما تخضع ضعيفة جداً (أو حتى الصفر) الوصول إلى قيود، لا صياد الفردية قد حافزا للمحافظة على الأرصدة السمكية في المستقبل، حتى لو كان الجميع سيستفيد إذا تم اتخاذ القرار مشترك.

كما سيتم شرح مفاهيم العوامل الخارجية والوصول المفتوح وتحليلها في الجزء الثالث من هذا الفصل، والمطبقة على مصايد الأسماك في الفصل ١٧، يجوز لا نفسر هذه الأفكار أي زيادة

الآن. ويكفي أن نقول أن الإنتاج في اقتصادات السوق، بشكل عام، ستكون الكفاءة حضور المؤثرات الخارجية.

مصادر : معهد الموارد العالمية (٢٠٠٠)، معهد الموارد العالمية موقع على شبكة الإنترنت www.wri.org، ومنظمة الأغذية والزراعة موقع www.fao.org

الآن النظر الكفاءة في حالة الإنتاج، والشكل ٥.٢. هنا نحن نبحث في التغيرات في كميات X و Y التي يتم إنتاجها. ومن الواضح بنفس الطريقة أما بالنسبة للأرقام ٥.١ و ٥-٤، يمكن أن نقدم أكبر مجموعات فرعية من جميع إيسوكوانتس الممكنة لإنتاج X و Y لإظهار أن هناك العديد من تركيبات X و Y التي تلبي المعادلة ٥.٤، مجموعات تمثل الاستخدامات لرأس المال والعمالة في كل خط الإنتاج أن سفوح إيسوكوانتس تكون متساوية ، مرتسx = مرتسy.

بذلك، هناك مجموعات عديدة من مستويات الناتج X و Y التي تنسجم مع الكفاءة التخصيصية، لأي مجموعة معينة وهناك مخصصات كثيرة بين A و B التي تنسجم مع الكفاءة التخصيصية. يمكن ضم هذين الاعتبارين في رسم تخطيطي واحد، كما هو الحال في الشكل ٥.٥، حيث يقيس المحور العمودي في الأداة المساعدة وب الأفقي في النظر في تخصيص رأس المال بشكل خاص، والعمل كما بين X و Y إخراج الإنتاج الذي ينطوي على مستويات مخرجات معينة ل X و Y، وتأخذ حصة معينة من هذه المستويات بين A و B – سوف تقابل هناك مستوى معين من أداة أ وب، التي يمكن أن تمثل نقطة في يو A/يوب الفضاء، مثل البحث والتطوير في الشكل ٥.٥. ونظرا للمبالغ الثابتة لرأس المال والعمل، وليس جميع النقاط في يو A/يوب مساحة قابلة للتنفيذ. لنفترض أن استخدمت جميع الموارد المتاحة لإنتاج السلع للاستهلاك فقط بألف، وأن الجمع بين X و Y ثم أنتجت كان مثل أقصى حد في الأداة المساعدة. بعد ذلك، ستكون النقطة المقابلة في الفضاء أداة يو Aماكس في الشكل ٥.٥. ستكون النقطة المقابلة مع جميع الإنتاج تخدم مصالح ب، يو بماكس. منطقة يحدها يو Aماكس٠يو بماكس يتم تعيين إمكانية الأداة المساعدة – نظراً لأن الموارد، وتكنولوجيات الإنتاج والأفضليات، والاقتصاد يمكن أن يحقق كافة تركيبات من A U و U ب الكذب في هذا المجال. السطر يو Aماجستيرxيوبماكس هو على الحدود إمكانية الأداة المساعدة – الاقتصاد غير قادر على تقديم مجموعات من يو A و U ب تقع خارج هذا الخط. شكل الحدود إمكانية الأداة المساعدة يعتمد على أشكال معينة من وظائف الأداة المساعدة

والإنتاج، حتى بالطريقة التي هي ممثلة في الشكل ٥.٥ مجرد واحد إمكانية. ومع ذلك، للافتراضات المعتادة حول دالات الأداة المساعدة والإنتاج، سوف تكون عموما انحنى إلى الخارج على النحو المبين في الشكل ٥.٥.

الحدود إمكانية الأداة المساعدة هو محور جميع التركيبات الممكنة من يو A و U ب التي تتوافق مع الكفاءة في تخصيص. تنظر R نقطة في الشكل ٥.٥، داخل الحدود إمكانية الأداة المساعدة. في هذه المرحلة، هناك عمليات إعادة التخصيص الممكنة التي يمكن أن يعني فائدة أعلى على حد سواء A و b بتأمين الكفاءة التخصيصية، يمكن، على سبيل المثال، نقل الاقتصاد إلى نقطة على الحدود، مثل Z. ولكن، نظراً للأوقاف رأس المال واليد العاملة، ومهام الإنتاج والمرافق، فإنه لا يمكن أن يستمر شمال شرق خارج الحدود. فقط يو A/يوب تركيبات الكذب على طول الحدود قابلة للتنفيذ. وسيكون الانتقال من البحث والتطوير إلى Z إلى تحسن باريتو. لذلك سيكون الانتقال من آر تي، أو إلى S، أو إلى أي نقطة على طول الحدود بين T و s.

ويبين الحدود إمكانية الأداة يو A/يوب تركيبات تتوافق مع الكفاءة في تخصيص – حالات حيث لا مجال لتحسن باريتو. وهناك العديد من هذه المجموعات. هل من الممكن، باستخدام المعلومات المتوافرة، أن يقول أي من النقاط على الحدود الأفضل من وجهة نظر المجتمع؟ من غير الممكن، لسبب بسيط وهو أن معيار الكفاءة الاقتصادية لا توفر أي أساس لإجراء مقارنات بين الأفراد. وبطريقة أخرى، الكفاءة لا تعطينا معياراً للحكم على التخصيص الذي هو أفضل من وجهة نظر اجتماعية. اختيار نقطة على طول الحدود إمكانية الأداة المساعدة حول جعل التحركات التي يجب أن تشمل يجعل أسوأ فردية واحدة بغية جعل الآخر أفضل. معايير الكفاءة ولا تغطي مثل هذه الخيارات.

٥-٣ وظيفة الرعاية الاجتماعية والمثالية

من أجل النظر في هذه الخيارات ونحن بحاجة إلى مفهوم دالة الرفاهية الاجتماعية، فرنك سويسري، الذي استحدث في الفصل ٣. يمكن استخدام فرنك سويسري إلى مرتبة مخصصات بديلة. للاقتصاد شخصين أن ندرس، ستكون فرنك سويسري للشكل العام:

W = ث(A U، يوب) (٥.٦)

فقط الافتراض بأن نجعل هنا بخصوص شكل فرنك سويسري أن الرعاية الاجتماعية غير انخفاض في يو A و U ب. أن يرد، لأي مستوى يو A لا يمكن إنقاص الرفاه إذا يو ب إلى ارتفاع، وعلى أي مستوى معين من يو ب لا يمكن إنقاص الرفاه إذا يو A وكان الارتفاع. وبعبارة أخرى، أننا نفترض أن ث∂W/∂A = ش و ∂W/∂ب = ش ب وكلاهما إيجابية. ونظرا لهذا، فرنك سويسري رسميا بنفس طبيعة وظيفة الأداة المساعدة. بينما أرقام المنتسبين الأخير لفائدة مع مجموعات من استهلاك مستويات X و Y، فرنك سويسري يؤيد أرقام للرعاية الاجتماعية مع مجموعات من مستويات فائدة يو A و U ب. تماما كما أننا يمكن تصور وظيفة الأداة المساعدة من حيث عدم الاكتراث المنحنيات، حتى أننا يمكن أن تصور فرنك سويسري من حيث الرعاية الاجتماعية اللامبالاة المنحنيات. يظهر الشكل ٥.٦ منحنى لامبالاة رعاية اجتماعية WW له نفس الميل كالحدود إمكانية الأداة المساعدة عند ب، النقطة التي تحدد المزيج من يو A و U ب التي تتعاظم فرنك سويسري.

المنطق الذي ينص على أن ب يتوافق مع الحد أقصى الرفاه الاجتماعي الذي يمكن بلوغه ينبغي أن تكون مألوفة الآن – النقاط إلى اليسار أو إلى اليمين بعلي الحدود إمكانية الأداة المساعدة، مثل ج، يجب أن تكون على منحنى لامبالاة رعاية اجتماعية أقل ونقاط خارج حدود إمكانية الأداة غير قابلة للتحقيق. حقيقة أن الأمثل يكمن في حدود إمكانية فائدة يعني أن كافة الشروط اللازمة للكفاءة يجب أن تعقد في الأمثل. يجب أن يكون استيفاء الشروط ٥.٣ و ٥.٤ و ٥.٥ ماكسيميسيشن من الرعاية الاجتماعية. أيضا، يجب أن تستوفي شرط إضافي، المساواة في سفوح منحنى لامبالاة اجتماعية والحدود إمكانية فائدة،. ويمكن ذكر هذا الشرط، كما أنشئت في "التذييل ٥-١"، بوصفها

(٥.٧)

على الجانب الأيسر هنا هو انحدار منحنى اللامبالاة الرعاية الاجتماعية. مصطلحات أخرى تعابير بديلة للمنحدر الحدود إمكانية الأداة المساعدة. في رعاية اجتماعية قصوى، المنحدرات من المنحنى اللامبالاة والحدود يجب أن تكون متساوية، حيث أن من غير الممكن لزيادة الرعاية الاجتماعية عن طريق نقل السلع، والأداة المساعدة ومن ثم، بين الأشخاص.

بينما الكفاءة التخصيصية شرطا ضروريا للمثالية، ليس صحيحاً عموما أن الانتقال من تخصيص لا تتسم بالكفاءة لواحد الكفاءة يجب أن يمثل تحسنا الرعاية الاجتماعية. قد يؤدي هذا تحرك إلى مستوى أدنى من الرفاه الاجتماعي. ويتضح هذا الاحتمال في ٥.٧ الشكل. ج التخصيص لا تتسم بالكفاءة، في د. ومع ذلك، التخصيص في ج يعطي مستوى أعلى من الرعاية الاجتماعية من يفعل ذلك في دال وقد أوضح هذه النقطة، ينبغي أيضا القول أنه كلما كان هناك توزيع غير فعال، هناك دائماً بعض التخصيص الأخرى التي تتسم بالكفاءة ومتفوقة في شروط الرعاية الاجتماعية على حد سواء. على سبيل المثال، قارن النقاط جيم وهاء. هذا الأخير كفاءة اللوكاتيفيلي بينما ج لا، وه على منحنى لامبالاة رعاية اجتماعية أعلى. الانتقال من C إلى E تحسن باريتو فيها كل A و B، ومن ثم ينطوي على الرعاية الاجتماعية أعلى. من ناحية أخرى، ستكون من ج د يستبدل توزيع غير فعال بكفاءة، ولكن التغيير عدم تحسن باريتو – ب المكاسب، لكن A يعاني – وينطوي على تخفيض في الرعاية الاجتماعية. ومن الواضح أن أي تغيير تحسن باريتو يجب زيادة الرفاه الاجتماعي كما تعرف هنا. ونظرا لأن فرنك سويسري عدم انخفاض في يو A و U ب، زيادة يو A/يوب دون خفض يو ب/يوA ويجب زيادة الرفاه الاجتماعي. لهذا النوع من فرنك سويسري يعمل هنا، إلى تحسن باريتو شيء جيد لا لبس فيه (رهنا بالاعتراضات الممكنة على النفعية القائمة على تفضيل لاحظت في الفصل ٣، بطبيعة الحال). من الواضح أيضا أن الكفاءة التخصيصية شيء جيد (رهنا بنفس المؤهلات) إذا كان ذلك ينطوي على توزيع للسلع بين الأفراد التي يمكن أن تعتبر عادلة. الأحكام المتعلقة بالإنصاف، أو العدالة، تتجسد في فرنك سويسري في التحليل هنا. إذا كانت هذه مقبولة، ثم المثالية شيء جيد لا لبس فيه. في الجزء ٢ من هذا الفصل ونحن ننظر إلى الطريقة تخصيص أسواق الموارد والسلع الأساسية. توقع، سنرى أن ما يمكن المطالبة بها

للأسواق أنه، نظراً للترتيبات المؤسسية مثالية وأنماط معينة من السلوك، أنها تحقيق الكفاءة التخصيصية. لا يمكن الادعاء بأن، وحدها، الأسواق، حتى في ضوء الترتيبات المؤسسية مثالية، تحقيق ما يمكن عموما أو المعقول اعتبار مخصصات عادلة. قبل النظر في طريقة تخصيص الموارد من الأسواق، سنتطلع في محاولات خبراء الاقتصاد وضع معايير لتقييم المخصصات البديلة التي لا تنطوي على إشارة صريحة إلى دالة في رعاية اجتماعية.

٥.٤ اختبارات التعويض

إذا كانت هناك فرنك سويسري متفق عليها عموما، هناك لن تكون هناك مشكلة، من حيث المبدأ، في ترتيب مخصصات بديلة. واحد سيكون ببساطة حساب قيمة اتخذتها فرنك سويسري للاعتمادات للفائدة، ورتبة حسب القيم المحسوبة. سوف يكون في المرتبة تخصيص مع قيمة فرنك سويسري أعلى أعلاه واحدة ذات قيمة أقل. هناك، مع ذلك، ليس فرنك سويسري المتفق عليها. الأوزان النسبية ليتم تعيينها للمرافق العامة لمختلف الأفراد مسألة أخلاقية. ويفضل الاقتصاديون تجنب تحديد فرنك سويسري إذا ما يمكن. دقة نداء باريتو معيار التحسين – إعادة توزيع مرغوب فيه إذا كان يزيد من فائدة لشخص ما دون الحد من الأداة المساعدة لأي شخص آخر – وهو يتجنب الحاجة إلى الرجوع إلى فرنك سويسري اتخاذ قرار بشأن التوصية بإعادة تخصيص هذا أم لا. ومع ذلك، هناك مشكلتان، على مستوى المبدأ، مع هذا المعيار. أولاً، كما رأينا، التوصية إجراء جميع عمليات إعادة التخصيص تلبية هذا الشرط لا يصلح تخصيص بشكل فريد. ثانيا، عند النظر في المسائل المتعلقة بالسياسات، وسوف يكون هناك جداً قليلة اقترح إعادة التخصيص التي لا تنطوي على بعض الأفراد اكتساب وفقدان بعض. إلا نادراً، وهذا يعني أنه سيطلب الخبير الاقتصادي والرفاه لتقديم المشورة حول إعادة توزيع يحسن شخص ما هو الكثير دون إلحاق الضرر بأي شخص آخر. تنطوي معظم عمليات إعادة التخصيص التي تتطلب تحليلاً الفائزين والخاسرين، وذلك، خارج شروط معيار التحسين باريتو.

ونظرا لهذا، حاولت والرفاه الاقتصاديين استنباط طرق، التي لا تتطلب استخدام فرنك سويسري، لمقارنة المخصصات حيث هناك رابحون وخاسرون. هذه هي الاختبارات التعويض. والفكرة

الأساسية بسيطة. لنفترض أن هناك مخصصات اثنين، الإشارة إلى ١ و ٢، بالمقارنة. كما في السابق، والأفكار الأساسية التي تغطي إذا أخذنا في الاعتبار عالم شخصين اثنين–السلع الأساسية. الانتقال من تخصيص ١ إلى تخصيص ٢ ينطوي على اكتساب كل واحد وخسارة أخرى. اختبار تعويض كالدر، سميت بها هوية منشئها، نيكولاس كالدر، يقول أن تخصيص ٢ متفوقة على تخصيص ١ إذا كان يمكن أن يعوض الخاسر الفائز ولا تزال تكون أفضل حالاً. الجدول ٥–١ توفر مثالاً عددية لحالة الاختبار كالدر فيها ٢ متفوقة على ١. في هذا، شيدت، مثلاً كل الأفراد يتمتعون بوظائف الأداة المساعدة التي هي U = س ص، وهو الفائز للانتقال من ١ إلى ٢، بينما يفقد ب من مثل هذه خطوة. وفقا لاختبار كالدر، ٢ أعلى لأنه في ٢ يمكن استعادة ب إلى مستوى الأداة التي كان يتمتع بها في ١ ألف ويكون لا يزال أفضل حالاً من الساعة ١. بدءاً من تخصيص ٢، لنفترض أن ٥ وحدات X نقلوا من ألف إلى باء. هذا زيادة فائدة ب ١٠٠ (□ ١٠ من ١٠)، والحد من أ "الأداة المساعدة إلى ٧٥ (١٥ □ ٥) – ب سيكون كذلك قبالة اعتبارا من ١ وألف لا يزال سيكون أفضل حالاً من الساعة ١. ومن ثم فالحجة: تخصيص ٢ يجب أن تكون أعلى من ١، ك، إذا تم الاضطلاع بإعادة توزيع هذه، فوائد حسب تقييم الفائز تتجاوز الخسائر حسب تقييم الخاسر. لاحظ بدقة أن هذا الاختبار لا يتطلب أن الفائز فعلا تعويض الخاسر. أنه يتطلب فقط أن الفائز يمكن أن يعوض الخاسر، ولا يزال يكون أفضل حالاً. لهذا السبب، اختبار كالدر، وغيرها التي ستناقش أدناه، في بعض الأحيان يشار إلى اختبارات التعويضات المحتملة. إذا كان فعلا الكامل يعوض الخاسر الفائز، وكان الفائز لا تزال أفضل حالاً، ثم سوف ننظر في حالة حيث كان هناك تحسن باريتو.

وتم تشييد الأرقام في الجدول ٥–١ بغية توضيح مشكلة مع اختبار كالدر. هذا هو أنه يجوز المعاقبة على الانتقال من تخصيص واحد إلى آخر، ولكن أن قد أيضا معاقبة الانتقال من التوزيع الجديد مرة أخرى إلى تخصيص الأصلي. تجدر الإشارة إلى أن المشكلة بطريقة أخرى، أنه إذا كان علينا استخدام اختبار كالدر لاسال عما إذا كان ٢ متفوقة على ١ قد نحصل نعم، ونحن أيضا الحصول على نعم إذا نحن نسأل إذا ١ متفوقة على ٢. ابتداء من ٢ وتفكر في الانتقال إلى ١، B هو الفائز وهو الخاسر. يبحث في ١ بهذه الطريقة، نرى أنه إذا تم نقل ٥ وحدات من Y من ب

إلى أ، سيكون ب U يساوي ٧٥، أعلى من ٢، وسيكون A U يساوي ١٠٠، هي نفسها كما في ٢. لذا، وفقا لاختبار كالدر القيام بهذه الطريقة، ١ متفوقة على ٢.

ولاحظ هذه المشكلة مع اختبار كالدر الابن هيكس، الذين وضعوا فعلا الأمور بطريقة مختلفة قليلاً. واقترح على مختلف (إمكانيات) اختبار التعويض للنظر في ما إذا كان يمكن أن يعاقب عليها الانتقال من ١ إلى ٢. والسؤال في الاختبار هيكس: يمكن أن يعوض الخاسر الفائز للتخلي عن هذه الخطوة وأن الأسوأ لم قبالة مما إذا النقل جرت. وإذا كان الجواب نعم، ويعاقب على عدم إعادة تخصيص، إلا وفي هذا الاختبار. افترض في الجدول ٥-١، في تخصيص ١ أن نقل ٥ وحدات من Y من ب، الخاسر من الانتقال إلى ٢، إلى ألف. ثم اذهب الآن الأداة المساعدة في يصل إلى ١٠٠ (١٠ □ ١٠)، كما هو في تخصيص ٢، بينما ستنخفض ب ٧٥ (٥ □ ١٥)، أعلى منه في تخصيص ٢. يمكن أن تعوض الخاسر في إعادة تخصيص الفترة من ١ إلى ٢، الفرد الذي ستستفيد من هذه خطوة لمكانها إذ ليس في الواقع، ولا يزال يكون أفضل حالاً من إذا جرت هذه الخطوة. في هذا الاختبار، يتم تخصيص ١ متفوقة على تخصيص ٢.

الجدول ٥-١ اختبارين، إجابتين

	تخصيص ١			تخصيص ٢		
	x	y	يو	x	y	يو
A	10	5	50	20	5	100
ب	5	20	100	5	10	50

الجدول ٥-٢ اختبارين، إجابة واحدة

	تخصيص ١			تخصيص ٢		
	x	y	يو	x	y	يو

A	10	5	50		20	10	200
ب	5	20	100		5	10	50

في المثال للتعويض (المحتملة) الجدول ٥-١ وكالدر هيكس الاختبارات تعطي إجابات مختلفة حول ترتيب المخصصات هما قيد النظر. وهذا لن يكون الحال بالنسبة لجميع عمليات إعادة التخصيص التي يمكن النظر فيها. الجدول ٥-٢، شيدت، مثالاً حيث يعطي كل من الاختبارات نفس الجواب. لاختبار كالدر، تبحث في ٢، يمكن أن تعطي الخاسر ب ٥ وحدات X الفائز ويكون لا يزال أفضل حالاً من الساعة ١ (U ١٥٠)، بينما ب ثم سيتم تعويض كامل عن فقدان المشاركة في الانتقال من ١ إلى ٢ (U ١٠٠ = ١٠ ١٠). في هذا الاختبار، ٢ متفوقة إلى ١. لاختبار هيكس، تبحث في ١، أقصى ما يمكن نقل الخاسر ب للفائز بذلك لا أن تكون أسوأ حالاً مما في تخصيص ٢ ١٠ وحدات من Y. ولكن، مع ١٠ X و ١٥ من ذ، أ ش = ١٥٠، وأقل من ألف أداة ٢، أي ٢٠٠. الخاسر لا يمكن أن تعوض الفائز للتخلي عن هذه الخطوة وأن لا أسوأ قبالة مما إذا كان وقع هذه الخطوة، ذلك مرة أخرى ٢ متفوقة إلى ١.

لنتيجة لا لبس فيها من (محتملة) اختبار التعويض، من الضروري أن تستخدم كالدر ومعايير هيكس. اختبار كالدر – هيكس – سسيتوفسكي – تعرف على هذا النحو لأن تيبور سسيتوفسكي أشار إلى أن كلا المعيارين مطلوبة – يقول أن إعادة تخصيص أمر مرغوب فيه إذا:

الجدول ٥.٣ التعويض قد لا تنتج الإنصاف

	تخصيص ١			تخصيص ٢		
	x	y	يو	x	y	يو
A	10	5	50	10	4	40
ب	5	20	100	15	16	240

(ط)الفائزين يمكن تعويض الخاسرين وتكون لا تزال أفضل حالاً

(ثانيا) هي الخاسرة يمكن أن لا تعويض الفائزين لإعادة تخصيص لا تحدث ويكون لا يزال كذلك قبالة كما أنها كانت في حالة وقوع.

في المثال في الجدول ٥-٢ الانتقال من ١ إلى ٢ بتمرير هذا الاختبار؛ وفي هذا الجدول ٥-١ لا.

كما سنرى، لا سيما في الفصلين ١١ و ١٢ على تحليل التكلفة-الفائدة، والتقييم البيئي على التوالي، إبلاغ الاختبارات تعويض جزء كبير من تطبيق اقتصاد الرفاه للمشاكل البيئية. الاستخدام العملي لاختبارات التعويض نظراً لأن الأداة المساعدة المهام ليست قابلة للملاحظة، لا تأخذ شكل عملت من خلال هنا، بطبيعة الحال. بدلاً من ذلك، كما سنرى، العمل والرفاه الاقتصاديين مع التدابير النقدية التي تهدف إلى قياس تغييرات الأداة المساعدة. وكما لوحظ أعلاه، جذب الاختبارات التعويض أنها لا تحتاج إلى الإشارة إلى فرنك سويسري. ومع ذلك، في حين أنها لا تحتاج إلى الإشارة إلى فرنك سويسري، ليس من الحالة التي هي حل المشكلة التي تتناول استخدام فرنك سويسري. بدلاً من ذلك، اختبارات التعويض ببساطة تجاهل هذه المشكلة. اختبارات التعويض كما هو مبين في الأمثلة أعلاه، تعامل الفائزون والخاسرون على قدم المساواة. لا يؤخذ في الاعتبار من عدالة توزيع الرفاه.

النظر في المثال في الجدول ٥.٣. ونظرا لأن الانتقال من ١ إلى ٢، هو الخاسر وب هو الفائز. كما يتعلق (ط)، في نقل وحدة واحدة من ذ من ب إلى أ ٢ سيجعل A، فضلا عن كانت في ١، وسيترك ب أفضل (U = ٢٢٥) من الساعة ١. فيما يخص (ثانيا)، في نقل ١ أما اثنان من X أو أحد ص من أ إلى ب سيترك A، فضلا عن إيقاف في ٢، ولكن في الحالتين سيكون هذا كافياً لتعويض يجري في ١ بدلاً من ٢ ب (باء بعد ذلك نقل يو = ١٤٠ أو ش = ١٠٥). وفقا لكليهما (ط) و (ثانيا) ٢ متفوقة إلى ١، وهذا اختبار يمر كالدر – هيكس – سسيتوفسكي إعادة توزيع. نلاحظ، مع ذلك، أن A هي الأكثر فقراً من هذين الشخصين، وأن إعادة تخصيص يقرها الاختبار التعويض يجعل من أسوأ قبالة، ويجعل ب أفضل حالاً. في معاقبة إعادة تخصيص هذه، هو اختبار التعويض قائلا أما أن الإنصاف غير ذي صلة أو هناك هو فرنك سويسري ضمنياً أن إعادة تخصيص يتسق مع مفهوم الإنصاف التي تجسدها. إذا، على سبيل المثال، كان فرنك سويسري

W = ٠.٥يو A + ٠.٥يو ب

ثم سيكون في رعاية ١ ٧٥ وأنه سيكون في ٢ ١٤٠. يعني خسائر الترجيح بالتساوي مع المكاسب الخاصة ب أن متفوقة على ١ ٢ في شروط الرعاية. إذا كان يعتقد المناسبة للخسائر الوزن أ بشدة أكثر بكثير من المكاسب الخاصة ب، نظراً لأن A فقيرة نسبيا، ثم استخدام، يقول

W = ٠.٩٥يو A + ٠.٠٥يو ب

يعطي الرعاية في ١ ك ٥٢.٥ و ٢ ك ٥٠، حيث ١ أعلى من ٢ في شروط الرعاية الاجتماعية، على الرغم من أن تقرها (إمكانية الانتقال من ١ إلى ٢) اختبار التعويض.

في اختبارات الاستخدام العملي للتعويض في اقتصاد الرفاه التطبيقية، الرعاية الاجتماعية، أو التوزيعية، وعادة ما تهمل المسائل. المقاييس النقدية للمكاسب الفائزين (الفوائد) وخسائر الخاسرين (تكاليف) تمنح عادة أوزان متساوية بغض النظر عن مستويات الدخل والثروة من أولئك الذين كانوا تتراكم. وهذا في جزء منه، لأنه غالباً ما يصعب تحديد الفائزين والخاسرين عن كثب بما فيه الكفاية لتكون قادرة على القول ما مستويات الدخل والثروة النسبية. ولكن، حتى في تلك الحالات التي يكون فيها واضحة، أقول، سقوط التكاليف أساسا على الفقراء نسبيا والفوائد أساسا على أفضل حالاً، الاقتصاديون مترددة في تطبيق الأوزان الرعاية عند تطبيق اختبار تعويض بمقارنة إجمالي المكاسب والخسائر الإجمالية – أنها مجرد تقرير عن أم لا تتجاوز s جنيه استرليني لكسب s£ الخسارة. وتقدم مبررات مختلفة لهذه الممارسة. أولاً، على المستوى من حيث المبدأ، أن هناك لا فرنك سويسري المتفق عليها عموما لهم لاستخدام، وأنه سيكون من غير المناسب للاقتصاديين لأنفسهم تحديد فرنك سويسري. وثانيا، أنه، من الناحية عملية، الإيدز التفكير الواضح لفصل المسائل المتعلقة بالكفاءة من مسائل الإنصاف، مع مسألة الأحجام النسبية للمكاسب والخسائر يعامل بوصفه مسألة كفاءة، بينما مسألة حدوثها عبر الفقراء والغنية هي مسألة إنصاف. في طريقة العرض هذه، عند النظر في بعض السياسات التي تهدف إلى التأثير إعادة تخصيص وظيفة المحلل الاقتصادي التأكد من ما إذا كانت المكاسب التي تتجاوز الخسائر. إذا يفعلون ويمكن الإشادة بسياسة إعادة على أساس الكفاءة، ومن المعروف أن المستفيدين يمكن تعويض الخاسرين. أنها مسألة منفصلة، للحكومة، أن يقرر ما إذا كان التعويض ينبغي أن تحدث فعلا، وترتيب لكي

يحدث إذا كان يعتقد أنه مرغوب فيه. عادة ما تعتبر هذه المسائل في سياق اقتصاد السوق، وسنعود إليها في هذا السياق في نهاية الجزء ٢ من هذا الفصل.

تخصيص جزء ٢ في اقتصاد السوق

٥.٥ الكفاءة نظراً للظروف المثالية

قد تستخدم مجموعة متنوعة من الترتيبات المؤسسية تخصيص الموارد، مثل الديكتاتور–السفينة والتخطيط المركزي والأسواق الحرة. أي من هذه يمكن، من حيث المبدأ، لتحقيق توزيع الموارد بكفاءة. وهنا، نحن نهتم اهتماما خاصا في النتائج المترتبة على قرارات تخصيص الموارد السوق الحرة. وهذا لأسباب ذات الصلة، ثلاثة،. أولاً، من الضروري للدكتاتورية والتخطيط المركزي لتحقيق الكفاءة التخصيصية أن الديكتاتور أو مخطط المركزية تعرف جميع الإنتاج في الاقتصاد ودالات الأداة المساعدة. هذا غير قابل للتطبيق ومن الواضح، وهو واحد من الأسباب التي يحاول تشغيل الاقتصادات في هذه الطرق لم تكلل بالنجاح. جاذبية كبيرة للأسواق الحرة كوسيلة لتنظيم النشاط الاقتصادي أنها لا تحتاج إلى أن أي مؤسسة أو وكيل لها هذه المعرفة. وهذا هو السبب الثاني لتركيزنا على الأسواق – فنظم تجهيز المعلومات اللامركزية لقوة عظمى. والسبب الثالث أن اقتصاد الرفاه الحديثة التي هي الأساس للبيئية واقتصاديات الموارد يأخذ أن الأسواق هي الطريقة التي يتم تنظيم الاقتصادات أساسا. يتم دراسة القضايا البيئية والموارد، فعند ظهورها في اقتصاد حيث الأسواق هي المؤسسة الاجتماعية المهيمنة لتنظيم الإنتاج والاستهلاك. اقتصاد السوق هو الآن الوضع المهيمن لتنظيم الإنتاج والاستهلاك في المجتمعات البشرية.

وتشير نظرية اقتصاديات الرفاه إلى مجموعة من الظروف أن نظام الأسواق الحرة أن الحفاظ على توزيع الموارد بكفاءة. الترتيبات المؤسسية، كما أن نسميها، تشمل ما يلي:

١–أن الأسواق موجودة لجميع السلع والخدمات المنتجة والمستهلكة.

٢–جميع الأسواق قادرة تماما على المنافسة.

٣–جميع المتعاملين لديها معلومات كاملة.

٤-يتم تعيين حقوق الملكية القطاع الخاص تماما في جميع الموارد والسلع الأساسية.

٥-لا توجد عوامل خارجية موجودة.

٦-جميع السلع والخدمات بالسلع الخاصة. فهناك لا توجد سلع عامة.

٧-جميع الوظائف المنفعة والإنتاج تصرفت بشكل جيد. [٣]

وبالإضافة إلى هذه الترتيبات المؤسسية، من الضروري أن نفترض أن الأطراف الفاعلة في هذا نظام – الشركات والأفراد، وغالباً ما يشار إليها معا ك العوامل الاقتصادية أو وكلاء فقط – تتصرف بطرق معينة. فمن المفترض أن وكلاء نسعى دائماً للقيام بالأفضل لنفسها أنها يمكن في الظروف التي يجدون أنفسهم فيها في أن. ويفترض الشركات تحقيق أقصى قدر من الأرباح، والأفراد تحقيق أقصى قدر من الفائدة. طريقة مختصرة لهذا القول أن أقول أن جميع وكلاء ماكسيميسيرس.

وسيكون توزيع بكفاءة النتائج في اقتصاد سوق تماما يسكنها ماكسيميسيرس وحيث كانت جميع هذه الترتيبات المؤسسية في المكان. قبل شرح لماذا وكيف هذا، حتى بعض التعليقات الموجزة بالترتيب في هذه الشروط المطلوبة لنظام سوق لتكون قادرة على تحقيق الكفاءة التخصيصية. أولاً، لاحظ أن، كما سنرى في وقت لاحق من هذا الفصل حيث نناقش السلع العامة والآثار الخارجية، ترتيبات ٥ و ٦ حقاً تفاصيل ٤. ثانيا، ملاحظة أن من الضروري ٤ ١ – الأسواق يمكن أن تعمل إلا حيث توجد حقوق الملكية الخاصة ونظام العدالة لإنفاذ وحماية هذه الحقوق. ثالثا، أن آثار هامة من ٢ هو أن المشترين والبائعين بمثابة سعر محتجزي الرهائن، الاعتقاد بأن الأسعار التي يواجهونها لا يمكن أن يتأثر سلوكهم. فأفعال لا عامل، إيمانا منها بأن أي قوة في السوق. وأخيراً، لاحظ أن هذه هي مجموعة صارمة من الشروط، التي لا تصف بدقة أي اقتصاد السوق الفعلية. الاقتصاد أنها تصف نوع مثالي، لاستخدامها في تحليل الرفاه الاقتصادات الفعلية كمؤشر على أساسها لتقييم الأداء، والتي ستستخدم لوضع سياسات لتحسين الأداء، وفيما يتعلق بمعايير الكفاءة، من هذه الوفورات الفعلية.

ونحن الآن شرح لماذا سيكون تخصيص الموارد بشكل سوق توزيع بكفاءة في مثل هذه الظروف المثالية. لعلاج أكثر رسمية يرد في "التذييل ٥-٢".

النظر، أولاً، الأفراد واستهلاكهم للسلع المنتجة. أي شخص يسعى لتعظيم فائدة نظراً للدخل و، الثابتة وأسعار السلع الأساسية. الشكل ٥.٨، مألوفة من الاقتصاد الجزئي استهلالي، يشير إلى أي فرد في اقتصاد السلع الأساسية اثنين. خط Yماجستيرxxماكس من قيود الميزانية. Yماكس يتوفر مبلغ Y إذا كان ينفق كل الدخل على Y، Xماكس إذا استهلاك جميع الإيرادات ينفق على X. منحدر قيود الميزانية ويعطي نسبة السعر فـx/فـy. الأداة المساعدة ماكسيميسيشن يتطلب استهلاك X* وص* المقابلة نقطة ب على المنحنى اللامبالاة يو*U*. الاستهلاك في نقاط على Yماجستيرxxماكس إلى اليسار أو إلى اليمين من ب، مثل وج، يعني يجري على منحنى لامبالاة أقل من يو*U*. أنماط الاستهلاك المقابلة لنقطة إلى الشمال الشرقي من Yماجستيرxxماكس لا يمكن بلوغه بمعين من الدخل والأسعار. السمة الأساسية ب أن بند الميزانية عرضية إلى منحنى لامبالاة. وهذا يعني أن انحدار منحنى اللامبالاة يساوي نسبة السعر. انحدار منحنى اللامبالاة أم آر يو إس، فإن لدينا:

وفي الظروف المثالية قيد النظر، تواجه جميع الأفراد نفس الأسعار. لذا، لاقتصاد السوق اثنين–الفرد، والسلع الأساسية اثنين، لدينا (٥.٨) وتظهر مقارنة معادلة ٥.٨ مع المعادلة ٥.٣ استيفاء شرط كفاءة الاستهلاك في هذا النظام سوق مثالية. ومن الواضح أن الحجة هنا جينيراليسيس إلى سياقات عديدة–الشخص، وسلع أساسية متعددة.

تنظر الآن في الشركات. للبدء، بدلاً من افتراض أنهم تعظيم الأرباح، فإننا نفترض أن هي التقليل من تكاليف إنتاج مستوى معين من المخرجات. افتراض تكلفة تقليلها في أي شكل من الأشكال تتعارض مع افتراض الربح ماكسيميسيشن. على العكس من ذلك، يرد ضمناً على افتراض الربح–ماكسيميسيشن، ومن الواضح أن شركة لا يمكن أن يكون تعظيم أرباحها إذا أنها كانت تنتج أيا كان مستوى المخرجات التي تنطوي على أي شيء آخر غير بأدنى تكلفة ممكنة. ونحن إذا نحينا جانبا، في الوقت الراهن، مسألة تحديد مستوى الإنتاج، وتحقيق أقصى قدر من الربح وتركز بدلاً من ذلك على مسألة تكلفة تقليلها لمستوى معين من المخرجات السابقة. بحث هذه المسألة في الشكل ٥–٩، حيث X*X* هي إخراج إيسوكوانت المقابلة لبعض نظراً للمستوى العاشر*. الخطوط المستقيمة ك١ل١، ك٢ل٢، وك٣ل٣ خطوط إيسوكوست. لإعطاء أسعار المدخلات، فـك و فـل، يظهر خط إيسوكوست مجموعات مستويات الإدخال ك و ل التي يمكن شراؤها

لمجموع نفقات معين على المدخلات. ك٣ل٣ يمثل، على سبيل المثال، مستوى أعلى من الإنفاق على المدخلات، أكبر من التكلفة، ك٢ل٢. المنحدر من خط إيسوكوست هو النسبة أسعار المدخلات، فـك/فـل. نظراً لإنتاج س*، سوف تختار الشركة التقليل إلى أدنى حد من تكلفة الجمع بين مدخلات قدمتها في النقطة (ب). أي تركيبة أخرى، مثل أو ج، الكذب على طول X*X* سيعني ارتفاع التكاليف الإجمالية. المجموعات التي تمثلها النقاط الواقعة داخل ك٢ل٢ لن تسمح بإنتاج X*. السمة الأساسية ب أن خط إيسوكوست عرضية له نفس الميل إيسوكوانت. المنحدر من إيسوكوانت مرتس حتى يتم التقليل من تكلفة الخيارات من مستويات الإدخال يجب أن تتميز ب:

في الظروف المثالية قيد النظر، تواجه جميع الشركات، في جميع خطوط الإنتاج، ونفس فك و فـل، مما يعني أن

مرتسx = محطة مترو الإنفاقSy (٥.٩)

وهو نفس المعادلة ٥.٤، شرط الكفاءة التخصيصية – كفاءة إنتاج الشركات التقليل إلى أدنى حد من تكلفة تلبية هذا الشرط.

الشرط المتبقي الاحتياجات التي يتعين الوفاء بها للكفاءة التخصيصية في الوجود هو الشرط مزيج المنتج، معادلة ٥.٥، الذي ينطوي على كل من الأفراد والشركات. في شرح كيفية هذا الشرط في نظام سوق مثالية سوف نرى أيضا كيف يتم تحديد مستويات الإنتاج تحقيق أقصى قدر من الأرباح. بدلاً من نظرة مباشرة على خيار إخراج تحقيق أقصى قدر من الربح، ونتطلع في اختيار مستويات المدخلات التي تعطي أقصى ربح. حالما يتم اختيار مستويات الإدخال، يترتب على مستوى الناتج من وظيفة الإنتاج. النظر في مدخلات العمل لإنتاج X، مع المنتج الهامشية Xل. اختيار مستوى Xل لتحقيق أقصى قدر من الأرباح ينطوي على موازنة الربح من استخدام وحدة إضافية للعمل ضد تكلفة القيام بذلك. أن المكسب هنا هو فقط هامشية نتاج العمل مضروبة في سعر الإنتاج، أي فـXXل. التكلفة هو ثمن العمل، أي فـل. إذا كان فل أكبر من فـXXل، زيادة استخدام العمل سوف يقلل من الأرباح. إذا كان فـل هو أقل من فـXXل، زيادة استخدام العمل سيزيد من الأرباح. ومن الواضح أن الربح هو يكبر فيها فـل = فـXXل.

الحجة ذاتها تنطبق على مدخلات رأس المال، ويحمل في كل خطوط الإنتاج. ومن ثم، سوف تتميز ماكسيميسيشن الربح من

مما يعني ضمناً وتستخدم تحقيق المساواة الأيمن هنا، وترتيب، وهذا (٥.١٠ a)

و (٥.١٠ b) الآن، على الجانبين الأيمن هنا MRTل ومترو الإنفاقك، كما هي نسب المنتجات الهامشية في خطين للإنتاج ومن ثم إعطاء الشروط التي تغيير النواتج كما يتم إزاحة اليد العاملة ورأس المال بين الصناعات. نظراً لأن الجانبين الأيمن في معادلات ٥.١٠ a و٥.١٠ b هي نفسها يمكن أن نكتب (٥.١١) تبين أن معدل الهامشية للتحول هو نفسه لتحويل العمل فيما يتعلق بتحويل رأس المال. وأشار مرة أخرى إلى معادلة ٥.٨، يمكننا الآن كتابة (٥.١٢) تبين أن مستويات الإنتاج تعظيم الأرباح في اقتصاد السوق المثالي تلبية شرط الكفاءة التوزيعية، معادلة ٥.٥ مزيج المنتج.

وهذا يكمل المظاهرة سوف يكون راضيا على الشروط اللازمة لكفاءة التوزيع في نظام سوق مثالي. نختتم هذا القسم بالنظر بإيجاز سلوك تعظيم الربح من منظور سوف تكون مألوفة من دورة تمهيدية في الاقتصاد جزئي. هناك، يتعلم الطلاب أن بغية تحقيق أقصى قدر من الربح، ستوسع شركة وأسعار يأخذ الإخراج تصل إلى مستوى السعر الذي يساوي التكلفة الحدية. ويشير الشكل ٥.١٠. لإخراج مستويات أقل من س*، تجاوز سعر التكلفة الحدية حيث أن زيادة الإنتاج سيتم إضافة المزيد من إيصالات من التكاليف، لذلك زيادة الأرباح كالفرق بين الإيرادات والتكاليف. لإخراج مستويات أكبر من X* والتكلفة الحدية يتجاوز الأسعار وخفض الإنتاج سيزيد من الأرباح. وهذا لا يتعارض مع المناقشة الواردة أعلاه لاختيار مستويات المدخلات بغية تحقيق أقصى قدر من الأرباح. أنها مجرد طريقة مختلفة لتحكي عن نفسها. وبغية زيادة الإنتاج، يجب استخدام افتراض الكفاءة التقنية، وأكثر من إدخال واحد على الأقل. في التفكير في زيادة الإنتاج من عدمه تعتبر الشركة زيادة مدخلات رأس المال أو العمل، على النحو المبين أعلاه. في حالة العمل في إنتاج X، على سبيل المثال، شرط تعظيم الأرباح كان ينظر إليها على أنها فـل = فـxxل، التي يمكن أن تكون مكتوبة ك وهي تكلفة هامشية فقط يساوي السعر، لأن الجانب الأيسر هو سعر وحدة إضافية للعمل مقسوماً على كمية المخرجات التي تنتجها هذه الوحدة الإضافية. وبالتالي إذا كان معدل الأجور ٥ جنيه استرليني للساعة الواحدة، والعمل لمدة ساعة واحدة إضافية تنتج ١ طن من

الإنتاج، على الجانب الأيسر هنا هو ٥ جنيه استرليني للطن الواحد، حيث التكلفة الحدية لتوسيع الإنتاج بالطن الواحد هو ٥ جنيه استرليني. إذا كان السعر الطن الواحد أن تبيع لمن (less)greater من ٥£ فإنه سوف يدفع من حيث الأرباح لإخراج (decrease)increase بالطن الواحد بزيادة استخدام اليد العاملة. إذا كان يحمل المساواة وسعر الناتج هو ٥ جنيه استرليني، أن يكبر الربح. نفس الحجة التي يمر في حالة رأس المال، ويمكن أيضا كتابة شرط السعر يساوي التكلفة الحدية للربح ماكسيميسيشن

٥.٦ تحليل التوازن الجزئي لكفاءة السوق

وقد استخدمنا في دراسة مفاهيم الكفاءة والمثالية، اتباع نهج توازن عام. وهذا يبدو في جميع قطاعات الاقتصاد في أن واحد. حتى إذا نحن مهتمون فقط في جزء واحد من الاقتصاد – مثل إنتاج واستهلاك المشروبات كولا – يتطلب نهج التوازن العام أن ننظر في جميع القطاعات. في العثور على كمية كولا اللوكاتيفيلي فعالة، على سبيل المثال، الحل نحصل عليها من هذا النوع من الممارسة أن يعطينا كميات فعالة من جميع السلع، ليس مجرد كولا.

وهناك عدة خصائص جذابة للغاية للمضي في هذا الطريق. ولعل أهم هذه هو الصرامة النظرية فإنه يفرض. في تطوير النظرية الاقتصادية، فمن الأفضل استخدام تحليل التوازن العام عادة. كثير (على الرغم من كل شيء لا حال من الأحوال) هيئة ضخمة للنظرية التي تشكل الموارد والاقتصاد البيئي قد تحليل هذا نهج عام في تأسيسها.

ولكن هناك عقوبات لدفع ثمن هذه الصرامة. ويمكن القيام بتطبيق العمل بهذه الطريقة مكلفة وتستغرق وقتاً طويلاً. وفي بعض الحالات البيانات قيود تجعل من المستحيل. قد لا تكون العملية شاقة جداً كما يبدو، مع ذلك. ويمكن أن نحدد الفئات في مثل هذه طريقة أن هناك اثنين فقط من السلع في الاقتصاد: كولا ومركب جيدة هو كل شيء ما عدا كولا. وفي الواقع، يستخدم عادة هذا النوع من خدعة في التحليل الاقتصادي. ولكن حتى مع هذا النوع من التبسيط، اتباع نهج توازن

عام من المحتمل أن يكون صعباً ومكلفا، وقد تكون مستتبع المطالب من بعض المشاكل التي نسعى إلى حل تقريبي.

ونظرا لتكلفة وصعوبة استخدام هذا النهج للعديد من الأغراض العملية، استخدام العديد من التطبيقات إطارا مختلفاً أسهل بكثير لتفعيل. ويشمل هذا ننظر فقط الجزء من الاقتصاد ذات صلة مباشرة بالمشكلة قيد الدراسة. واسمحوا لنا العودة إلى المثال كولا، فيه مصلحتنا تكمن في محاولة لتقدير مقدار كفاءة كولا إنتاج. أن النهج الجزئي يدرس إنتاج واستهلاك الكولا، متجاهلاً بقية الاقتصاد. وهي تبدأ بتحديد المنافع والتكاليف للمجتمع من استخدام الموارد لجعل كولا. ثم، تحديد الفائدة الصافية الفائدة الإجمالية مطروحاً منها التكاليف الإجمالية، بمستوى كفاءة إنتاج من كولا سيكون واحد أن تتعاظم الفائدة الصافية.

واسمحوا س يكون مستوى كولا تنتج وتستهلك. ٥.١١(a) الرقم يوضح مجموع فوائد الكولا (المسمى ب) والتكاليف الإجمالية لكولا (المسمى ج) لمختلف المستويات الممكنة لإنتاج الكولا. السبب في أننا قد وصفت منحنيات ب(س) ج(X)، وليس فقط ب ج، لكي يكون واضحا أن الفوائد وتكاليف كل تعتمد على، وهما من وظائف، س. يتم قياس المنافع والتكاليف في الوحدات المال. الأشكال والمواضع النسبية للمنحنيات استخلصنا باء و جيم ، بطبيعة الحال، تمثيلات مبسطة فقط ما نتوقعه منهم لتبدو وكأنها. باحث في محاولة للإجابة على السؤال المطروح علينا أعلاه سيكون لتقدير الأشكال والمواقف من هذه الوظائف من تتوافر الأدلة أيا كانت، وأنها قد تختلف عن تلك التي رسمها في الرسم التخطيطي. بيد أن المنطق الذي يلي ليس مشروطاً بأشكال معينة والمواقف التي استخدمناها، التي يتم اختيارها أساسا لجعل المعرض مباشرة.

نظراً لأن ندعو نتيجة التي تتعاظم الفوائد الصافية كفاءة، هو واضح من الشكل ٥.١١(a) أن س* هو مستوى كفاءة الإنتاج كولا. الفوائد الصافية (المشار إليها بواسطة المسافة دي) كحد أقصى على هذا المستوى من الإنتاج. وهذا يرد أيضا في الشكل ٥.١١(b)، الذي يرسم الفوائد الصافية لمستويات مختلفة من X. ملاحظة النقاط التالية:

في كفاءة الإنتاج المستوى العاشر* الفائدة الكلية ومنحنيات التكلفة الإجمالية موازية لبعضها البعض (الشكل ٥.١١(a)).

الدالة صافياً الأفقي على مستوى كفاءة الإخراج (الشكل ٥.١١(b)).

المسافة دي، أو مكافئ حجم NB (X*)، حيث يتم ملاحظة: صافي الفوائد، يمكن أن تفسر في شروط الكفاءة. وهو مقياس، في وحدات من المال، من مكاسب الكفاءة التي يتحقق من إنتاج X* كولا بالمقارنة مع حالة التي كان بها أي كولا.

غالباً ما يتم التعبير عن هذه الأفكار بطريقة مختلفة، ولكن ما يعادل بالضبط،، باستخدام وظائف هامشية بدلاً من المجموع. كما الكثير من المؤلفات الاقتصاد البيئي يستخدم هذه الطريقة في عرض الأفكار (وإننا سنفعل ذلك أيضا في عدة أجزاء من هذا الكتاب)، دعونا نرى كيف يتم ذلك. ونحن نستخدم مولوديةx للدلالة على التكلفة الهامشية العاشر ، وميغا بايتx يدل على فائدة هامشية من X. في الشكل ٥.١١(c)، استخلصنا الوظائف الهامشية التي تقابل بوظائف الكلي في الشكل ٥.١١(a). نحن لفت المنحنيات ب(س) و جيم(س) في الشكل ٥.١١(a) حيث أن الوظائف الهامشية المناظرة على التوالي الخطوط، ممارسة التي غالباً ما اعتمد في العلاجات التوازن الجزئي لاقتصاد الرفاه. وهذا هو مريح، ويبسط المعرض للتحليل اللاحق. ولكن الاستنتاجات التي لا تعتمد على مهام هامشية بخطوط مستقيمة. النتائج إلى أن جاء عقد ما دام فوائد هامشية إيجابية وتراجع مع X والتكاليف الحدية إيجابية وتزايد مع X – كما في الشكل ٥.١١(c).

في الشكل ٥.١١(c) نظهر X*، الكولا إخراج المستوى التي تتعاظم الفائدة الصافية، كما يجري المستوى العاشر في المؤتمر الوزاري الذيx يساوي ميجا بايتx. هذا لماذا ذلك؟ النظر في بعض المستوى العاشر أدناه X*. وهذا سيشمل ميغابايتx أكبر من مولوديةx، من الذي يتبع زيادة X تزيد الاستفادة بأكثر من تكلفة. تنظر الآن في مستوى ما من س أكبر من X*، مع مولوديةx أكبر من ميغابايتx، من الذي يترتب على أن تخفيض X سيقلل التكلفة بأكثر من فائدة، وأي زيادة الفائدة الصافية. ومن الواضح أن النظر في مستويات أعلى أو أسفل Xمن X * بهذه الطريقة، أنها س* التي تتعاظم الفائدة الصافية.

يمكن أن نحصل على تدبير أقصى الفوائد الصافية من ٥.١١(c) الشكل الذي يتوافق مع المسافة دي في الشكل ٥.١١(a)؟ يتوفر مثل هذا تدبير؛ أنها منطقة المثلث حو ز. يعطي المنطقة تحت وظيفة هامشية على نطاق بعض قيمة التغير في الدالة المجموع لتحرك على هذا النطاق. حتى

المنطقة تحت ميغابايتx عبر النطاق X = ٠ إلى X = X* يعطينا مجموع فوائد X* كولا (أي ب*)، وهو يساوي المسافة الإعلانية في الشكل ٥.١١(a). وبالمثل فالمنطقة أسفل مولوديةx عبر النطاق X = ٠ إلى X = X* يعطينا التكلفة الإجمالية العاشر* (أي ج*)، وهو نفس المسافة عبد اللطيف في الشكل ٥.١١(a). بالطرح نجد أن منطقة gوh في الشكل ٥.١١(c) تساوي المسافة دي في ٥.١١(a) الشكل.

ننتقل الآن إلى إصدار التوازن الجزئي للمظاهرة أن نظام سوق مثالي تتعاظم الفائدة الصافية، ويؤمن الكفاءة التخصيصية. ونحن نفترض أن تطبق جميع الترتيبات المؤسسية الواردة في القسم السابق، وأن جميع وكلاء ماكسيميسيرس. ثم جميع أولئك الذين يرغبون في شرب الكولا سيتم الحصول عليه من السوق، ودفع أسعار السوق الجارية. منحنى الطلب في السوق، دx، كولا سوف تكون مطابقة للإخوان المسلمينx منحنى، كما أن يصف المستهلكين الرغبة في الدفع لوحدات إضافية من الخير – وهذا بالضبط ما نعنيه بمنحنى طلب. وتنتج كولا تحت افتراضاتنا، عدد كبير من الشركات أخذ الأسعار في سوق تنافسية. منحنى العرض في السوق، sx، مطابق لمنحنى MCx في الشكل ٥.١١(c) لأنه، نظراً لأن الشركات تنتج فيها السعر يساوي التكلفة الحدية، منحنى العرض هو مجرد منحنى التكلفة الحدية – كل نقطة على منحنى العرض هو نقطة حيث يساوي سعر التكلفة الحدية. sx ويبين تكلفة إنتاج علب كولا الإخراج على مختلف المستويات الإضافية (أو الهامشية).

أن الطلب في السوق، ويتم رسم منحنيات العرض في الشكل ٥.١١(d). عندما اتخذت كافة حركات متبادلة الأسعار، يكون سعر السوق التوازن للنوايا الحسنة فـx، متساوية في الهامش للتقييمات المستهلكين على حد سواء الذاتية لوحدات إضافية من الخير (معبراً عنها بقيمة نقدية)؛ وتكاليف إنتاج وحدة إضافية من الخير.

وبطريقة أخرى، تواجه جميع المستهلكين بسعر سوق المشتركة فـx، وبعضها سيتم ضبط استهلاكها حتى فائدتها هامشية (بوحدات النقود) يساوي هذا السعر. كل شركة تواجه هذا نفس سعر السوق الثابتة، ويضبط الإخراج الخاص به بحيث أن التكلفة الحدية للإنتاج يساوي هذا السعر. لذا يتعين علينا:

ف x = MCx = ميغابايت x (٥.١٣)

ويظهر المساواة في الهامش للتكاليف والفوائد أن كولا يتم إنتاجه في المبلغ الذي يتفق مع متطلبات الكفاءة التخصيصية. يجب أن نؤكد هنا أن من الممكن في بعض الأحيان إلى نسيان عند استخدام تحليل التوازن الجزئي. حقيقة أن المعادلة ٥.١٣ يحمل للكولا، أو أيا كان، السوق يعني أن كمية الكولا، أو أيا كان، تنتج وتستهلك يتسق مع الكفاءة التخصيصية إلا إذا كانت جميع الترتيبات المؤسسية المدرجة في بداية هذا المقطع في المكان. فمن الضروري، للمثال، ليس فقط أن تكون السوق كولا تنافسية تماما، ولكن أيضا أن تكون جميع أسواق تنافسية تماما. ومن الضروري، على سبيل المثال، أن جميع مدخلات ومخرجات الإنتاج المتداولة في هذه الأسواق. لا بشكل صحيح إذا لم تستوف هذه الشروط في أماكن أخرى في الاقتصاد، سوف تعكس منحنيات العرض والطلب في السوق كولا التكاليف والفوائد المرتبطة بمستويات مختلفة من إنتاج الكولا. سوف تتناول بعض المسائل الناشئة عن هذه الملاحظات في المقطع ٥.١١ تحت عنوان مشكلة ثاني أفضل.

وأخيراً هنا، يمكننا استخدام الرقم ٥.١١(d) إدخال مفاهيم فائض المستهلك و فائض المنتجين، التي تستخدم على نطاق واسع في اقتصاد الرفاه والتطبيقات البيئية وقضايا الموارد الطبيعية. المنطقة تحت منحنى الطلب بين صفر و X* وحدات الخير يبين مجموع المستهلكين الرغبة في الدفع، الرغبة، العاشر * علب كولا كل فترة. لرؤية هذا، تخيل وضع في أي علب كولا المزاد، وفي وقت واحد. السعر الذي عرضت الأولى يمكن أن تعطي الجلب بالتقاطع منحنى الطلب، ٠ز ´. كما تقدم علب المتعاقبة حتى السعر الذي جلب أنها تقع، كما هو موضح بمنحنى الطلب. وإذا أضفنا جميع الأسعار المدفوعة حتى نصل إلى X*، والاعتراف أن س* عدد كبير جداً من العلب، ونحن نرى أن مجموع الإيرادات التي أثارتها في المزاد عملية الذي توقف في العاشر * ستكون منطقة تحت منحنى الطلب على ٠X*، أي ٠زوس*. ولكن هذه ليست الطريقة التي تعمل بها السوق. بدلاً من كل يمكن أن يجري المزاد، يتم تعيين أسعار وجميع علب كولا طالب تباع بهذا السعر. ذلك الشخص الذي كان مستعدا لدفع ٠ز ليمكن أن يحصل فعلا فـx. وبالمثل، الشخص الذي كان مستعدا لدفع فقط أقل قليلاً من ٠ز يدفع فعلا فـx. وهلم جرا، وهلم جرا، حتى نصل إلى الفرد الرغبة التي فـx، والذي يدفع أيضا فعلا فـx. جميع الأفراد الذين الرغبة أكبر من فـx فعند بيع جميع العلب فـx، الحصول على فائض وهو الفائض من تلك الرغبة في الدفع على مدى فـx.

فائض المستهلك هو مجموع هذه الفوائض الفردية، والمنطقة الواقعة بين منحنى الطلب وخط السعر أكثر ٠X*، أي فxز´و´. وهناك طريقة أخرى لطرح هذا هو فائض المستهلكين هذا هو الفرق بين مجموع من الرغبة في الدفع ومجموع النفقات الفعلية، وهو الفرق بين المجال ٠ز´و´س* والمنطقة ٠فxو´س*، وهي منطقة المثلث فxز´و´.

فائض المنتجين في ٥.١١(d) الشكل هو مجال ´ حمثلثفxو´–المنطق لهذا مشابهة جداً لتلك لفائض المستهلكين. وكما لوحظ أعلاه، منحنى العرض، نظراً للظروف المثالية المفترضة هنا، مجرد منحنى التكلفة الحدية. تكاليف يمكن أول كولا ´ح٠، لكن تبيع في السوق لإنتاج فx، حتى لا يكون هناك فائض ´ حفx. تعطي الفائض في إنتاج كل يمكن زيادة المسافة العمودية من خط السعر لمنحنى العرض. مجموع كل هذه المسافات العمودية هو فائض مجموع المنتجين، ´ حالمجالفxو´–طريقة بديلة لوضع هذا أن مجموع الإيرادات هو منطقة ٠فxو´س*، في حين أن التكلفة الإجمالية هي ´و´ح٠س*، لذلك هو فائض أن منتجي الإيرادات مطروحاً منها التكاليف، أي ح´فxو´X*.

٥.٧ تخصيص الأسواق ليست بالضرورة العادل

وقد أظهرت المقاطع السابقة، شريطة استيفاء شروط معينة، سوف تنتج نظام الأسواق الحرة المخصصات التي تتسم بالكفاءة، بمعنى أن لا أحد يمكن إجراء أفضل حالاً إلا على حساب جعل واحدة على الأقل أسوأ شخص أخرى. لم تظهر أن نظام الأسواق الحرة سوف تنتج على تخصيص أمثل وفقا لأي وظيفة خاصة الرعاية الاجتماعية.

الحدس الأساسي – تحقيق الكفاءة – الإيجابية والسلبية – لا تحقيق العدالة اللازمة – هنا هو حقاً بسيطة نوعا ما. هو السمة الأساسية لأسواق التبادل الطوعي. أعتقد أن الشخصين الذين يستوفون، يحمل كل صندوق يحتوي على مجموعة متنوعة سلع. وتختلف مطلقات اثنين. هذين الشخصين وضع محتويات الصناديق، وعدم إجراء أي مقايضة مبادلة البنود حتى هناك كلا انظر المفيد كما. ثم، نظراً لمجرد هذين الشخصين وجمع السلع المعنية معا، تخصيص تلك المجموعة في نهاية مبادلة تتسم بالكفاءة، بمعنى أنه إذا كان شخص آخر جاء على طول وأجبرهم على إجراء مبادلة مزيد، فرد واحد يشعر أفضل حالاً لكن الأسوأ أخرى قبالة، حين قبل مقايضة القسري سواء شعرت

أفضل حالاً من فعلوا مع حزم الأولى بهم. تحقيق الكفاءة هي ببساطة استنفاد إمكانيات تبادل المنفعة. إذا كان المربع فرد واحد عدة مرات كبيرة بقدر الطرف الآخر، إذا كان فرد واحد من هبات أولية أكبر كثيرا، ومن الواضح أن لا نتوقع عملية طوعية التجارة تؤدي إلى المساواة في الأوقاف. لن التجارة الطوعية على أساس المصلحة الذاتية توحيد الثروة. علاوة على ذلك، من الواضح أيضا أن كالأوقاف الأولية لهذين الشخصين – أحجام الصناديق ومحتوياتها–تختلف، وإرادة ذلك المواقف التي تم التوصل إليها عندما بذلت جميع مقايضة طوعية.

أسس اقتصاد الرفاه الحديثة وتطبيقها على تحليل السياسات في اقتصادات السوق الرسمية هي النظريات الأساسية اثنين. اعتبر هذه النظريات أن جميع الوكلاء ماكسيميسيرس، وأن تعقد الظروف المؤسسية المثالية وذكرت في بداية هذا المقطع. الأولى تنص على أن توازن سوق تنافسية توزيع بكفاءة. أساسا، وهذا هو القول أن التوازن عندما يكون هناك تبادل طوعي لا أكثر، وأنه عندما يكون هناك لا مزيد من التبادلات الطوعية استنفدت جميع المكاسب من التجارة، حيث يجب أن تكون الحالة واحدة من الكفاءة –واحدة حيث لا أحد يمكن إجراء أفضل حالاً حفظ على حساب جعل شخص آخر أسوأ حالاً. مبرهنة الثانية تنص على أن بكل كفاءة تخصيص يتوافق مع وجود توازن سوق تنافسية على أساس توزيع معين للأوقاف الأولية. عبارة بديلة لهذه النظرية، من أهمية خاصة بالنسبة لتحليل السياسات، وأن أي كفاءة تخصيص يمكن أن تتحقق كتوازن سوق تنافسية نظراً لمجموعة مناسبة من مبلغ الضرائب المفروضة على نقل وإلى العوامل الفردية. نقطة نظرية الثانية هي أن كفاءة تخصيص أدركت بتوازن تنافسي مشروطة بتوزيع الهبات الأولية، وأنه إذا كانت تلك الأوقاف الأولية أن كفاءة تخصيص الناتجة عن ذلك تعتبر غير منصفة، تغيير لهم بمبلغ الضرائب والتحويلات سوف تنتج آخر كفاءة تخصيص. إذا كان توزيع الضرائب/التحويلات من الأفضلإلى أسوأ حالاً، سوف تكون كفاءة تخصيص جديد أكثر إنصافاً .

الأثر المترتب على هذه النظريات اثنين، الذي له تأثير هائل على الطريقة التي الاقتصاديون نهج تحليل السياسة العامة في اقتصاد تديره أساسا في الأسواق، أن هناك بعدين يمكن فصله بصورة أساسية إلى أن المشكلة الاقتصادية. هذه هي المشاكل من الكفاءة والإنصاف. وتتخذ النظريات يعني، في واقع الأمر، المجتمع يمكن، عن طريق الحكومة، اتخاذ وجهة نظر بشأن الإنصاف وتحقيق ما يريده هناك بنظام لإعادة توزيع الضرائب والمدفوعات، وثم تترك للأسواق لتحقيق الكفاءة

في تخصيص نظراً لتوزيع الهبات بعد الضرائب/النقل. وهذا يمكن أن توضع بطريقة أخرى جولة. وتتخذ النظريات يعني أن الحكومة يجب إلا تتدخل في الأسواق مباشرة تحقيق أية أهداف الإنصاف. لا، على سبيل المثال، فإنه ينبغي دعم سلعة الأرقام إلى حد كبير في استهلاك الفقراء. للقيام بذلك سيمنع نظام السوق وتحقيق توزيع بكفاءة. على أي حال، أنها لا لزوم لها. مصالح الفقراء إلى النظر فيها إعادة توزيع الضرائب والتحويلات.

تعقد هذه النظريات إلا في الظروف المثالية المفترضة في هذا الجزء من الفصل. سوف قد حدث بالفعل للقارئ أن هذه الظروف ليست راضية تماما في أي اقتصاد الفعلية – ونحن نعتبر بعض الانتهاكات وآثارها على السياسات في الجزء التالي من هذا الفصل. كما أنها تتطلب إعادة توزيع للحكومة في شكل مبلغ الضرائب والتحويلات. قبل المقطوع يعني الضرائب والتحويلات التي لا تؤثر مباشرة على الحوافز التي تواجه وكلاء – في حالة الضرائب، على سبيل المثال، المسؤولية يجب أن لا تعتمد على السلوك، حتى أن ضرائب الدخل ليست ضرائب مقطوعة. مبلغ الضرائب والتحويلات ليست، في الواقع، تستخدم على نطاق واسع من الحكومات كما أنها تعتبر عموما غير ممكنة سياسيا.

وعلى الرغم من أن الظروف التي تعقد النظريات اثنين ليست راضية تماما في الاقتصاد الفعلي، وأي الأغلبية الساحقة من الاقتصاديين نهج تحليل السياسات العملية على أساس أنه يمكن تناول مشاكل الكفاءة والإنصاف بشكل مستقل.

الجزء فشل السوق ٣، السياسة العامة والبيئة

في "الجزء الأول" من هذا الفصل، وضعنا على الشروط التي تميز توزيع بكفاءة. في الجزء ٢، أظهرنا أن، نظراً للظروف المثالي فيما يتعلق بالمؤسسات والسلوك، سيضع نظاما لأسواق توزيع بكفاءة. ولاحظنا أن الظروف المثالية حقاً مثالية، حيث أنها لا تصف أي الاقتصاد الفعلي. اقتصادات السوق الفعلية تحيد عن ظروف مثالية في مجموعة متنوعة من الطرق، والمخصصات التي ينتجونها ليست فعالة. استخدم الاقتصاديون اقتصاد الرفاه لتحديد إخفاقات السوق – حالات حيث تغادر الظروف الفعلية من المثل الأعلى – والتوصية بسياسات لتصحيح لهم حيث أن الاقتصادات الفعلية أداء أفضل فيما يتعلق بهدف الكفاءة. الكثير من البيئة واقتصاديات الموارد

اقتصاد الرفاه من هذا النوع. فهي معنية بتحديد وتصحيح فشل الأسواق بالنسبة إلى الخدمات التي توفرها البيئة للاقتصاد. في هذا الجزء من الفصل، نقدم بعض الأفكار الأساسية التي ينطوي عليها هنا. في "الجزء الثاني" من الكتاب، نقوم بتطبيق الأفكار الأساسية لمشكلة التلوث البيئي. الجزء الثالث يمتد الأفكار الأساسية لتغطية مشاكل تخصيص تزامنية، وثم يبحث، أساسا، في اقتصاد الرفاه خدمات المنافع العامة التي توفرها البيئة. ويتناول الجزء الرابع من الكتاب ثم، أساسا، مع اقتصاديات الموارد الطبيعية كمدخلات للإنتاج.

٥-٨ وجود أسواق للخدمات البيئية

بإيجاز، لقد رأينا أن للأسواق لإنتاج مخصصات فعالة، من الضروري أن:

١-أن الأسواق موجودة لجميع السلع والخدمات المنتجة والمستهلكة.

٢-جميع الأسواق قادرة تماما على المنافسة.

٣-جميع المتعاملين لديها معلومات كاملة.

٤-يتم تعيين حقوق الملكية القطاع الخاص تماما في جميع الموارد والسلع الأساسية.

٥-لا توجد عوامل خارجية موجودة.

٦-جميع السلع والخدمات بالسلع الخاصة. فهناك لا توجد سلع عامة.

٧-جميع الوظائف المنفعة والإنتاج تصرفت بشكل جيد.

٨-جميع وكلاء ماكسيميسيرس.

ومن الواضح هنا ١ أمر أساسي. إذا كان هناك السلع والخدمات التي لا توجد الأسواق، ثم نظام السوق لا يمكن أن تنتج توزيع بكفاءة، كما أن هذا المفهوم ينطبق على جميع السلع والخدمات التي تهم لأي عامل، سواء كأداة أو الإنتاج تعمل الحجج. علاوة على ذلك، من الضروري ٤ ١ – سوق في مورد أو السلع الأساسية يمكن أن توجد إلا حيث توجد حقوق الملكية الخاصة في هذا المورد أو السلع الأساسية.

يمكننا تعريف حق ملكية ك: مجموعة من الخصائص التي تنقل صلاحيات معينة لصاحب الحق.[٤] هذه الخصائص تتعلق شروط أبروبريابيليتي للعودة، القدرة على تقسيم أو نقل الحق، درجة التفرد الحق، والمدة، وإنفاذ حق. حيث حق الحصري لشخص واحد أو شركة، هو أن حق ملكية خاصة موجودة.

في الفصل الثاني قدمنا تصنيف الخدمات التي توفرها البيئة الطبيعية للنشاط الاقتصادي، واستخدام الشكل ٢.١. فلتنظر الآن بإيجاز في فئات مختلفة من الخدمات الموقر هناك فيما يتعلق بمسألة وجود حقوق الملكية الخاصة. وحيثما لا توجد هذه، لا يمكن تخصيص قوي السوق بكفاءة. إذا كان الهدف هو الكفاءة، مطلوب نوعا من التدخل في السياسة العامة. ملاحظاتنا هنا تهدف فقط إلى تقديم لمحة عامة، كدليل لما يتبع في بقية هذا الكتاب. تفاصيل أي حالة معينة يمكن أن تكون معقدة جداً .

فيما يتعلق بتوفير مدخلات الإنتاج والموارد الطبيعية، وقدمنا اثنين الفروق الرئيسية – بين التدفق والمخزون من الموارد، والأخير، بين مصادر الطاقة المتجددة وغير المتجددة. تجدر الإشارة إلى أن هناك عموما، لا حقوق الملكية الخاصة بتدفق الموارد على هذا النحو. الأفراد أو الشركات، على سبيل المثال، لم حقوق الملكية في التدفقات من الإشعاع الشمسي. يجوز، مع ذلك، لديهم حقوق الملكية في الأرض، ومن ثم في القدرة على التقاط الإشعاع الشمسي الساقط على تلك الأرض.[٥] الودائع للموارد الطبيعية غير المتجددة، عموما، تخضع لحقوق الملكية الخاصة. غالباً ما تتواجد هذه في نهاية المطاف مع الحكومة، ولكن تباع أو تؤجر به للأفراد و/أو الشركات. المشاكل الناجمة عن عدم وجود حقوق الملكية الخاصة غير المركزية لاقتصاديات الموارد غير المتجددة.

أنها، من ناحية أخرى، ميزة كبيرة في أدبيات اقتصاديات الموارد المتجددة. كثيرة، ولكن ليس كل شيء، من السكان الحيوية في استغلالها من قبل البشر كصياد –جمع الثمار، بدلاً من المزارعين، لا تخضع لحقوق الملكية الخاصة. مثال القياسية في القضية حيث أنها ليست مصايد الأسماك في المحيط. وعندما تغيب حقوق الملكية الخاصة، قد الحصول على نوعين من الحالة. وفي حالة فتح–الوصول إلى الموارد الاستغلال التي تسيطر عليها الأمم المتحدة. يتم استخدام مصطلح موارد الملكية المشتركة عند بعض الاتفاقيات القانونية أو العرفية، خلاف حقوق الملكية الخاصة، وتنظيم استغلال الموارد. نظام ملكية مشتركة بينما نظام الوصول المفتوح بالتأكيد لن تعزز الاستغلال الذي

يتوافق مع الكفاءة، قد تفعل ذلك نظراً للاتفاقيات ذات الصلة والتنظيم. الكثير من المؤلفات اقتصاديات مصايد الأسماك الحديثة، كما سيتضح في الفصل ١٧، يهتم بتصميم نظم للتنظيم الحكومي للملكية المشتركة التي من شأنها تعزيز السلوك تتفق مع الكفاءة من جانب وكلاء القطاع الخاص فعلا استغلال الثروة السمكية.

كانت الفئة الثانية من الخدمة البيئية التي تم تمييزها لوعاء للنفايات الناشئة عن النشاط الاقتصادي. عموما، بالنسبة للتاريخ ولكثير من النفايات، البيئة كبالوعة النفايات لم تكن خاضعة لحقوق الملكية الخاصة، وكانت، في الواقع، مورد الوصول المفتوح. مع زيادة الوعي بمشاكل التلوث الناشئة، تحركت الدول لتشريع بغية تحويل العديد من المصارف النفايات من موارد الوصول المفتوح إلى موارد الملكية المشتركة. جزء كبير من "الجزء الثاني" من الكتاب حول التحليل الاقتصادي ذات الصلة بمسائل السياسة العامة الناشئة. ما هو مستوى التلوث الذي يذهب بكفاءة؟ كيف ينبغي أن تنظم سلوك بالمسؤولين النفايات؟ سنقدم الأفكار الأساسية التي تشارك هنا في وقت لاحق في هذا الفصل، عند مناقشة العوامل الخارجية.

حالة خدمات المنافع العامة التي توفرها البيئة ليس مثل تدفق الموارد، في أن الخدمة نفسها عموما لن تخضع حقوق الملكية الخاصة، على الرغم من أن قد يكون وسيلة للوصول إلى ذلك. وهكذا، على سبيل المثال، لا أحد يمكن أن تمتلك منظر جميل، لكن الأرض التي من الضروري أن زيارة لكي ترى أنها قد تكون مملوكة ملكية خاصة. حقوق الملكية الخاصة في منطقة برية سيسمح المالك إلى أقول، تطويرها للزراعة أو استخدام الموارد الاستخراجية، وبالتالي تقليل تدفق خدمات المنافع العامة من ناحية، أو للحفاظ على الحياة البرية. بينما في المبدأ يمكن اتهام المالك للوصول إلى منطقة للحياة برية، في الممارسة وهذا غالباً ما غير مجدية. علاوة على ذلك، بعض خدمات المنافع العامة التي توفر المجال لا تتطلب الوصول، ولا يمكن اتهام لمالك. تدفق الإيرادات المتاحة في إطار الحفاظ على الخيار من المحتمل أن تقلل القيمة الحقيقية للمجتمع من هذا الخيار. وهذا ليس صحيحاً لخيار التنمية. وفي هذه الحالة، قرارا بين الخيارات استناداً إلى عائدات السوق سوف تكون متحيزة لصالح خيار التنمية، ومسألة المنطوق من حيث فشل السوق ما إذا كانت حقوق الملكية الخاصة القائمة بحاجة إلى أن يخفف، بغية تأمين التوازن السليم، وكفاءة، وبين الحفاظ على وتنمية. هذا النوع من المشكلة هو التعامل مع الجزء الثالث الكتاب.

الحياة–دعم الخدمات المقدمة من البيئة الطبيعية لا تخضع لحقوق الملكية الخاصة. النظر، كمثال، والغلاف الجوي العالمي، ودورة الكربون والنظام المناخي. تاريخيا، كان الغلاف الجوي العالمي مورد الوصول مجاناً . كما نوقشت بإيجاز في الفصل ٢، وأن يعاد النظر في عدة أماكن في بقية الكتاب (لا سيما الفصل ١٠)، زادت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون البشرية المنشأ تركيزات أن غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي. هو إجماع رأي الخبراء أن هذا قد أثر على الطريقة التي يعمل نظام المناخ العالمي، وأنه ما لم تتخذ إجراءات للحد من معدل نمو انبعاثات ثاني أكسيد الكربون البشرية المنشأ، إجراء المزيد من التغييرات، على توازن ضارة بمصالح البشرية، سوف تحدث. ونظرا لهذا، معظم الدول حاليا الأطراف إلى اتفاق دولي للعمل على الحد من معدل نمو من ثاني أكسيد الكربون وغازات الاحتباس الحراري الأخرى. ويناقش هذا الاتفاق في الفصل ١٠. يمكن اعتبار أنه خطوة أولى في عملية تحويل الغلاف الجوي العالمي من وصول الحر إلى مورد الملكية المشتركة.

٥.٩ المنافع العامة

واحدة من هذه الظروف، ٦ في القائمة أعلاه، المطلوبة لكي يكون صحيحاً أن نظام سوق نقية يمكن أن تدعم توزيع بكفاءة أن هناك يكون لا السلع العامة. بعض الخدمات التي توفرها البيئة الطبيعية للنشاط الاقتصادي بخصائص السلع العامة، ولا يمكن معالجتها بشكل صحيح بنظام سوق نقية للمنظمة الاقتصادية. ولذلك نحن بحاجة إلى توضيح ما هي المنافع العامة هي، المشاكل التي يطلقونها على الارتفاع إلى الأسواق، وما يمكن عمله بشأن هذه المشاكل.

٥.٤ الجدول خصائص السلع العامة والخاصة

	إبعادهم	عدم إبعادهم
ريفالروس	**حسن الخاصة نقية**	**موارد الوصول المفتوح**
	آيس كريم	مصائد الأسماك في المحيطات
		)خارج المياه الإقليمية(

عدم ريفالروس	**الموارد كونجيستيبلي**	**النقي الصالح العام**
	المنطقة البرية	الدفاع

٥.٩.١ ما هي المنافع العامة؟

وهذا تبين أن يكون سؤال الذي يوجد لا إجابة قصيرة بسيطة. قد حددت السلع العامة بطرق مختلفة حسب الاقتصاديين مختلفة. في وقت واحد كان يعتقد أن هناك فقط خاصة السلع والمنافع العامة. الآن أنه من المسلم به أن نقي السلع العامة خاصة وخالصة هي الحالات القطبي، وأن تصنيف كاملة يجب أن تشمل الحالات المتوسطة. وتبين أن التفكير في هذه الأمور يساعد على توضيح بعض المسائل الأخرى ذات الصلة بالموارد والاقتصاد البيئي.

وهناك نوعان من الخصائص للسلع والخدمات ذات الصلة بمسألة عامة وخاصة. هذه هي التنافس والإقصاء. ما نسميه التنافس في بعض الأحيان يشار في الأدبيات القسمة. يبين الجدول ٥.٤ أربعة إضعاف تصنيف السلع والخدمات أن هذه الخصائص اثنين تؤدي إلى، ويقدم مثالاً لكل نوع. التنافس يشير إلى ما إذا كان الاستهلاك واحد عامل على حساب الاستهلاك لشخص آخر. الإقصاء يشير إلى ما إذا كان يمكن منع الوكلاء من المستهلكة. نحن نستخدم مصطلح عامل هنا قد تكون السلع العامة الأشياء التي تستهلك الأفراد و/أو الأشياء التي تستخدم كمدخلات لإنتاج الشركات. في ما يلي هنا سنناقش عموما السلع العامة فيما يتعلق بالأمور التي موضع اهتمام للأفراد، وأنه ينبغي أن يوضع في الاعتبار الاعتبارات المماثلة التي يمكن أن تنشأ مع بعض المدخلات للإنتاج.

معرض السلع الخاصة نقية التنافس والإقصاء. هذه هي العادية السلع والخدمات، على سبيل المثال الآيس كريم. لمقدار معين من الآيس كريم المتاحة، يجب أن تكون أي زيادة في الاستهلاك بألف على حساب الاستهلاك بالآخرين، هو المنافس. يمكن استبعاد أي فرد من استهلاك الآيس كريم. ويأتي الآيس كريم في وحدات منفصلة، لكل منها أن استحقاق استهلاك يمكن تحديدها والمتداولة (أو الموهوبين). معرض السلع العامة نقية التنافس والإقصاء لا. المثال المعطى هو الخدمات لقوة الدفاع الوطني. أيا كان مستوى التي يتم توفيرها في هو نفسه بالنسبة لجميع المواطنين في البلاد.

لا توجد أية وحدات منفصلة، الاستحقاقات التي يمكن تداولها (أو الموهوبين). استهلاك أحد المواطنين ليست منافسة على حساب الآخرين، ويمكن استبعاد أي مواطن من الاستهلاك.

معرض الموارد الطبيعية الوصول المفتوح التنافس ولكن عدم الإقصاء. إعطاء مثال مصايد الأسماك في المحيطات التي تقع خارج المياه الإقليمية لأي دولة. وفي هذه الحالة، يمكن منع لا قارب صيد من استغلال مصائد الأسماك، نظراً لأنها لا تخضع لحقوق الملكية الخاصة، ولا توجد حكومة أن لديه القدرة على التعامل معها على أنها ملكية مشتركة وتنظيم استغلالها. ومع ذلك، استغلال ريفالروس بالتأكيد. زيادة في كمية الصيد بقارب صيد واحد يعني أن هناك أقل لقوارب أخرى أن تتخذ.

معرض الموارد كونجيستيبلي الإقصاء ولكن لم تصل إلى النقطة التي تحدد الازدحام في التنافس. المثال المعطى هو تقديم الخدمات للزائرين المقدمة من منطقة برية. إذا كان شخص واحد القيام بزيارات منطقة برية ويستهلك خدماتها – الترويح وتجارب الحياة البرية والعزلة، على سبيل المثال – التي لا منع الآخرين من استهلاك تلك الخدمات، وكذلك. هناك لا تنافس بين استهلاك مختلف الأفراد، شريطة أن المعدل الإجمالي للاستخدام لا يتجاوز مستوى عتبة الذي يحدث الازدحام بمعنى الزيارة أن فرد واحد يقلل من التمتع بآخر لهم. من حيث المبدأ، الإقصاء من الممكن إذا كانت المنطقة في الملكية الخاصة أو تخضع لإدارة الملكية المشتركة . في الممارسة العملية، بطبيعة الحال، فرض الإقصاء قد يكون صعباً، ولكن، في كثير من الأحيان، نظراً لنقاط محدودة للوصول إلى مركبات من عدم.

مسألة الإقصاء مسألة القانون والاتفاقية، فضلا عن الخصائص المادية. لقد لاحظنا فعلا أن بعض مصائد الأسماك في المحيطات التي كانت مفتوحة للجميع، كنتيجة لاتفاق دولي أن توسيع نطاق المياه الإقليمية للدول، أصبحت الملكية المشتركة. كما لاحظنا أعلاه أن عملية مماثلة قد تكون بداية فيما يتعلق بالغلاف الجوي العالمي، على الأقل فيما يتعلق بانبعاثات غازات الدفيئة في ذلك. وفي بعض البلدان الشواطئ لا يمكن أن تكون مملوكة ملكية خاصة، وفي بعض هذه الحالات بينما الشواطئ فعلا الوضع القانوني للملكية المشتركة أنها تستخدم عموما على أساس الوصول الحر. وهذا يمكن أن يؤدي إلى احتقان. في بلدان أخرى الملكية الخاصة هي القاعدة، وخاصة أصحاب تقييد الوصول. في بعض الحالات حيث يمكن القانون من الإقصاء، أما على أساس

الملكية الخاصة أو الملكية المشتركة، فإنه غير مجد لإنفاذه. ومع ذلك، إمكانية استبعاد دالة التكنولوجيا. الاختراع من الأسلاك الشائكة واستخدامها في أراضي الرعي لأمريكا الشمالية مثال تاريخية. ويمكن استخدام المراقبة بواسطة السواتل لرصد الاستخدام غير المصرح به للمناطق البرية، على الرغم من وضوح هذا سيكون مكلفاً، ويفترض في الوقت الحاضر أنه لا يعتبر أن الفائدة من القيام بذلك كافية لتبرير الوفاء بالتكاليف.

في باقي هذا القسم سننظر في المنافع العامة البحتة، التي سوف نشير إلى مجرد السلع العامة. وكما لوحظ، نحن سيعود إلى دراسة مفصلة لفتح–الوصول إلى الموارد، وموارد الملكية المشتركة، في عدة أماكن في وقت لاحق في الكتاب. ٥.٢ مربع ترى بعض الأمثلة من المنافع العامة. ٥.٣ مربع تبدو في حقوق الملكية فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي، والآثار الناشئة عن الحوافز المتعلقة بالحفظ والاستغلال الطبية.

٥.٩.٢ المنافع العامة والكفاءة الاقتصادية

لاقتصادنا مع هذين الشخصين وهما السلع الخاصة، نحن تبين أن المستوى الأعلى، مزيج المنتجات، شرط للكفاءة التخصيصية

(MRT (5.14 = أم آر يو إسب = أم آر يو إسA

وهو معادلة ٥.٨ مكتوبة بشكل مختلف قليلاً. كما هو مبين في الملحق ٥.٣، لاقتصاد شخصين حيث X عامة جيدة و Y خاص جيد، يكون الشرط الأعلى المقابلة:

(MRT (5.15 = أم آر يو إسب + أم آر يو إسA

وقد أظهرنا أن، نظراً لظروف معينة، سوف يكون راضيا وأول هذه في اقتصاد سوق. ويترتب على أن الشرط الذي معادلة ٥.١٥ لن ترضى في اقتصاد سوق. لا يمكن توفير اقتصاد سوق نقية عامة جيدة على المستوى المطلوب حسب معايير الكفاءة التخصيصية.

٥.٢ مربع من أمثلة السلع العامة

أمثلة الكتب المدرسية الكلاسيكية للسلع العامة هي المنارات ونظم الدفاع الوطني. هذه كلاهما تمتلك الخصائص غير إبعادهم وغير منافسة. إذا كنت أنا أو اختر لا لدفع ثمن خدمات الدفاع أو المنارة، ونحن لا يمكن استبعاد من الاستفادة من هذه الخدمة، حالما يتم توفيرها لأي شخص. وعلاوة على ذلك، لدينا استهلاك الخدمة لا يقلل من المبلغ المتاح للآخرين. الجسور أيضا مشاركة ملك ليجري غير منافسة (بشرط أن لا يتم استخدامها بعد نقطة الازدحام الذي يبدأ فيه الآثار)، وعلى الرغم من أنها ليست عادة عدم إبعادهم.

العديد من الموارد البيئية هي السلع العامة، كما يتبين من الأمثلة التالية. يجب عليك التحقق، في كل حالة، أن المعيار الرئيسي للتنافس غير مقتنعة. المنافع من التنوع البيولوجي، خدمات الموارد البرية، آليات تنظيم المناخ من الغلاف الجوي للأرض، وفي التخلص من النفايات وإعادة المعالجة خدمات المصارف البيئية تشكل جميع السلع العامة، قدمت الاستفادة منها غير مفرطة.

وفي الواقع، يمكن أن تفسر الكثير من السياسة العامة تجاه هذه الموارد البيئية من حيث الأنظمة أو استخدام الحوافز الرامية إلى منع اختراق هذه المستويات الحدية.

أيضا مشاركة بعض النظم المورد الطبيعي تجديد خصائص السلع العامة. وتشمل أمثلة نظم الموارد المائية وتكوين الغلاف الجوي للأرض. على الرغم من أن استهلاك شخص واحد في هذه الحالات تقليل كمية الموارد المتاحة للغير (بحيث يمكن أن يكون المورد النادرة من الناحية اقتصادية)، وهذا لن يكون ذات الصلة في الممارسة ما دامت معدلات استهلاك منخفضة بالنسبة إلى قدرة المنظومة على التجدد.

وأخيراً، نلاحظ أن العديد من التدابير الصحية العامة، بما في ذلك التطعيم والتحصين ضد الأمراض المعدية، ولها خصائص السلع العامة، بتقليل احتمال أي شخص (سواء أكان هو تلقيح أو تطعيم) الإصابة بالمرض. وبالمثل، التعليمية والبحثية النفقات هي، إلى حد ما، السلع العامة.

٥.٣ مربع حقوق الملكية، والتنوع البيولوجي

بين العديد من مصادر قيمة البشر المستمدة من التنوع البيولوجي هو الإسهام الذي يجعل لصناعة المستحضرات الصيدلانية. هذا هو درس في وحدة تخزين الذي يجمع بين مجموعة من الأوراق في موضوع حقوق الملكية والتنوع البيولوجي (سوانسون، ١٩٩٥a). في هذا المربع يمكننا تلخيص بعض القضايا المركزية المطروحة هناك.

سوانسون يبدأ بالإشارة إلى أن الخصائص البيولوجية للنباتات (وإلى حد أقل، الحيوانات) يمكن تصنيف في النماذج الأولية والثانوية. الخصائص الأساسية تعني بكفاءة مع أي كائن حي مباشرة يعتمد على بيئتها. على سبيل المثال، زرع النمو – وقابلية السكان لهذا النبات على مر الزمن – يعتمد على معدل التمثيل الضوئي، والتي يتم تحويل الطاقة الشمسية إلى المواد البيولوجية من المصنع نفسه. يتوقف نجاح أحد الأنواع على مثل هذه الخصائص الأساسية؛ في الواقع، يمكن وصف الإيكولوجية هيمنة البشر إلى حد كبير من حيث أن الزيادات الهائلة في الإنتاجية الأولية التي تتحقق من خلال الزراعة الحديثة.

ولكن مجموعة أخرى من الخصائص – الخصائص الثانوية – أيضا ذات أهمية كبيرة في استمرارية الكائن الحي داخل بيئته. للبقاء على قيد الحياة في مجمع إيكولوجية خاصة، يجب أن يكون كائن متوافق مع المكونات الحية الأخرى في بيئتها. نواتج الأيض الثانوية تطوير النباتات التي تكتسي أهمية حاسمة في هذا الصدد. تطوير بعض النباتات الجذابون (مثل الفواكه والعبير) التي تزيد من انتشار تلك المواد الإنجابية. الجوز، على سبيل المثال، يتم نقل وتآكلها الحيوانات الصغيرة، مما يشجع على انتشار الغابات البلوط. تطوير نباتات أخرى طاردات في شكل العبير (جذابة) أو السموم، والذي يعطي الدفاع ضد الكائنات المفترسة.

وسوف تتميز النظم الإيكولوجية متنوعة بمجموعة كبيرة ومتنوعة من الكائنات البيولوجية التي تولد العمليات التطورية مزيج غنى من نواتج الأيض الثانوية هذه. وسيكون العديد من هذه الغاية الخاصة بالسياق. فحتى داخل فئة واحدة ضيقة إلى حد ما من النباتات، يمكن أن يكون هناك مجموعة كبيرة ومتنوعة من هذه نواتج الأيض الثانوية تلك الوظيفة لإعطاء اللياقة البدنية النسبية في معين

الموقع. هذه الخصائص الثانوية مفيدة للنباتات والحيوانات ليس فقط في المساعدة على بقاء الحالي، بل أيضا من حيث الاستدامة الطويلة الأجل التطوري. أن وجود مجموعة متنوعة من نواتج الأيض الثانوية يوفر الموارد لمساعدة الكائنات البقاء على قيد الحياة الاختلالات البيئية.

ولكن هذه الخصائص الثانوية هي أيضا ذات قيمة هائلة للبشر، وكان لكثير من التاريخ المسجل. دعونا نلقي نظرة على بعض الأمثلة التي ناقشها سوانسون. وقد استخدمت الليمون لتجنب وضيع في البشر لمئات من السنين، دون أي معرفة كيف تجري هذا الأثر المفيد. ونحن نعلم الآن أن العنصر النشط فيتامين ج، واحدة من نواتج الأيض الثانوية من الحمضيات. وبالمثل، كان يستخدم لحاء شجرة الصفصاف لتخفيف الألم لعدة قرون قبل وقد حددت المادة الفعالة (حمض الصفصاف)؛ شكله الحالي هو الأسبرين المخدرات. في الآونة الأخيرة، وجد سويتكلوفير المصنع مما تسبب في نزيف داخلي حاد في الماشية. أظهرت التجارب أنه يخدم المضادة تخثر عبر مجموعة متنوعة من الحيوانات. أدت التطورات اللاحقة لاستخدامها في وارفارين (رئيسية القوارض السامة في العالم) وفي الأدوية لعلاج ضحايا السكتات الدماغية (للحد من تخثر الدم).

وحتى وقت قريب، كانت مشتقة تقريبا جميع الأدوية أكثر أو أقل مباشرة من المصادر الطبيعية. وحتى اليوم، في صناعة المستحضرات الصيدلانية الحديثة، ونسبة كبيرة من المخدرات في الاستخدام في جميع أنحاء العالم مستمدة من المصادر الطبيعية. الكثير من العمل ضمن المستحضرات الصيدلانية وتشعر الصناعة مع تحديد الاستخدامات الطبية من نواتج الأيض الثانوية داخل المصنع، والمجتمعات الحيوانية والجرثومية. الخطوة الأولى في هذه العملية هو وضع المواد الكيميائية من هذه الكائنات التي لها تأثيرات بيولوجية يمكن إثباته داخل البشر. يمكن ثم العثور على الاستخدامات المحتملة للمواد الكيميائية. ما يثير الاهتمام أنه حتى اليوم، أن المخدرات وضعت بهذه الطريقة (مثل تلك التي تستخدم بشكل عام التخدير) غالباً ما تستخدم دون فهم جيد لهذه الآلية.

هناك شيئان تقريبا معينة. أولاً، عدد كبير من المواد التي يجري، أو قد تستخدم في سياقات ثقافية محددة دون فائدتها وقد أصبحت معروفة عموما. ثانيا، لقد بدأنا فقط إلى نقطة الصفر على السطح مجموعة من الاستخدامات الممكنة التي تسمح بالمحيط الحيوي. ويشمل معرفتنا الجماعية سوى جزء صغير من ما هناك أن تعرف.

وكل هذا يشير إلى أن الحفاظ على التنوع البيولوجي قيمة هائلة. هذا وكان معترف بها في ريو عام ١٩٩٢ "اتفاقية التنوع البيولوجي"، والتي تنص على أنه يجب المحافظة على التنوع البيولوجي والتنوع الثقافي والمؤسسي التي تحترم. حتى الآن هي سوء تصميم الترتيبات المؤسسية التي لدينا في مكان لحفظ ذلك التنوع.

سوانسون يركز على الدور الذي تؤديه حقوق الملكية. أن جوهر المشكلة هو أن نظام حقوق الملكية التي تراكمت على مدى السنوات ال ١٠٠ الماضية تكافئ المبدعين المعلومات بطرق مختلفة جداً . تنظر شركة الأدوية التي تستخرج العينات البيولوجية من أجزاء مختلفة من العالم، وشاشات هذه الآثار المفيدة المحتملة. سيتم منح حقوق الملكية الفكرية للفرد أو المنظمة التي يمكن أن تثبت استخدام المعلومات في منتج أو عملية رواية الأولى. لا يوجد شيء خاطئ مع هذا، بطبيعة الحال. نظام لمكافأة الأشخاص الذين يقومون بإنشاء معلومات مفيدة عن طريق منحهم الحقوق الحصرية تسويق المنتجات التي تتضمن هذه المعلومات ذات قيمة هائلة. حقوق الملكية الفكرية، في شكل براءات الاختراع وما شابه ذلك، إعطاء القيمة السوقية للمعلومات، وإيجاد حوافز للبحث عن واستغلال مزيد من المعلومات.

ومع ذلك، سوانسون يشير إلى أن ليس جميع أشكال المعلومات هذه القيمة السوقية. على وجه الخصوص، وجود النظم الإيكولوجية المتنوعة بيولوجيا ينشئ مستودعا للمعلومات يمكن أن تكون مفيدة، ولكن وجود أي نظام لحقوق الملكية التي تكافئ أولئك الذين إنشاء أو الحفاظ على التنوع البيولوجي. يكتب (a١٩٩٥، ص ٦):

أنظمة حقوق الملكية المعترف بها دوليا يجب أن تكون مرنة بما يكفي للاعتراف ومكافأة مساهمات كل الناس، بغض النظر عن طبيعة مصدر تلك المساهمة لصناعة المستحضرات الصيدلانية. على وجه الخصوص، إذا كان مجتمع واحد يقوم بإنشاء معلومات مفيدة في صناعة المستحضرات الصيدلانية عن طريق الاستثمار في رأس المال الطبيعي (غير-تحويل الغابات إلخ) بينما آخر ينشئ مثل هذه المعلومات من خلال الاستثمار في رأس المال البشري (المستندة إلى مختبر البحوث والتدريب القائم على المدرسة) كل المثل يحق لمؤسسة أن تعترف تلك المساهمة.

ما هو مطلوب، لذلك، هو نظام حقوق ملكية التي تعيد قيمة التنوع البيولوجي في عملية صنع القرارات البشرية. وينبغي أن المعمم حقوق ما يسمى الملكية تشمل مصادر المعلومات الفكرية بل والطبيعية. وبعبارة أخرى، هو المعلومات المتعلقة بحقوق الملكية وليس فقط حقوق الملكية الفكرية التي ينبغي أن تكون محمية ومكافأة. أن مكافأة نظام مثالي أي استثمار يقوم على المعلومات، بما في ذلك تلك التي تنتج بطبيعة الحال.

ومن المفارقات أن نجاح النظم العلمية الحديثة للطب قد يسهم في فقدان معلومات يمكن أن تكون مفيدة. سوانسون يشير إلى حقيقة أن المعرفة التي يتم استخدامها مع نجاح ملموس لا سيما السياقات الثقافية غالباً ما يفشل معترف بها على نطاق واسع ومكافأة. الصعوبة له علاقة مع حقيقة أن هذه المعرفة لا مدون في الطرق التي تفي بالمعايير العلمية التقليدية. النشر في المجلات الأكاديمية والمهنية، وعلى سبيل المثال، يميل إلى تتطلب تحليلاً في استمارة موحدة لكل حلقة من حلقات السلسلة من المدخلات الكيميائية بهدف إنجاز. أشكال غير تقليدية أو بديلة للأدوية التي لا تناسب هذا النمط يكافحون من أجل البقاء على قيد الحياة، حتى عندما يكون لديهم قيمة يمكن إثباته، والتي يوجد فيها لا بديل الأرثوذكسية (مثلما حدث في علاج الاكزيما). قراءة المجموعة من الأوراق بالكامل سوف تظهر لك ما هي سوانسون ويوصي له المؤلف المشارك لتصحيح أوجه القصور هذه.

المصدر : سوانسون (١٩٩٥a، ب)

مثال عددي بسيط يمكن أن توفر الأساس المنطقي للشرط الذي معادلة ٥.١٥. افترض وجود تخصيص مثل هذا MRT = 1، اتحاد نهر مانو SA = ٥/١، واتحاد نهر مانو Sب + ٥/٢، حيث أن أم آر يو إسA + أم آر يو إسب < مترو الإنفاق. كون مترو الإنفاق ١ يعني أنه، في الهامش، والقطاع الخاص ويمكن تبادل السلع العامة في الإنتاج على أساس واحد مقابل واحد – التكلفة الهامشية لوحدة إضافية من X وحدة من Y، والعكس بالعكس. الحقيقة أن أم آر يو إسA هو الوسائل ٥/١ أن أ يمكن أن يعاني من فقدان للوحدة ١ ل X، ويكون لا يزال كذلك قبالة إذا أنها تلقت ٥/١ وحدة من Y على سبيل التعويض. وبالمثل، أن أم آر يو إسب هو ٢٥ يعني أن ب يمكن أن يعاني من فقدان للوحدة ١ ل X، ويكون لا يزال كذلك قبالة إذا حصل على ٥/٢ وحدة من Y على سبيل التعويض. تنظر الآن، انخفاضا في إنتاج س ١ وحدة. حيث X عامة جيدة،

وهذا يعني أن استهلاك X كل من A و B ستنخفض بنسبة ١ وحدة. نظراً لمترو الإنفاق ١، سوف تنتج الموارد المفرج عنها بهذا الانخفاض في إنتاج X وحدة إضافية من Y. أن تظل كذلك قبالة أصلاً، يتطلب أ ٥/١ وحدة من ص وب يتطلب ٥/٢ وحدة. مجموع التعويضات المطلوبة لكل منهما لتكون كذلك قبالة كما كانت في البداية ٥/١ + ٥/٢ = ٥/٣ وحدات من Y، بينما هناك المتاحة ١ وحدة من Y. لذا، واحد منهم على الأقل يمكن في الواقع أفضل حالاً من البداية، مع أي منهما يجري أسوأ حالاً . ثم سيكون هذا تطورا باريتو. ومن ثم فالحالة الأولى مع أم آر يو إسA + أم آر يو إسب < لم يكن MRT باريتو الأمثل، وتتسم بالكفاءة.

الآن النظر في تخصيص أولى حيث MRT = 1، أم آر يو إسA = ٥/٢ وأم آر يو إسب = ٥/٤ حتى أن أم آر يو إسA + أم آر يو إسب = مترو الإنفاق. النظر في زيادة قدرها ١ وحدة الإمداد بالصالح العام، حيث أن استهلاك X لكل A و B زيادة بمقدار وحدة واحدة. ونظرا لمترو الإنفاق = ١، الإمداد بشلالات Y من الوحدة ١. معين أم آر يو إسA = ٥/٢، يمكن أن تتخلى عن ٥/٢ وحدات من A Y وتظل كذلك قبالة كما في البداية، نظراً العاشرA بمقدار ١. معين أم آر يو إسب = ٥/٤، يمكن الاستغناء عن ٥/٤ وحدات من Y ب وتظل كذلك قبالة كما في البداية، نظراً العاشرب بمقدار ١. بذلك، مع زيادة المعروض من س ١ وحدة، يمكن تخفيض إمدادات ص ٥/٢ + ٥/٤ = ٥/٦ دون إجراء أما A أو Bأسوأ حالاً . ولكن، في إنتاج Y تكلفة وحدة إضافية من X مجرد ١، الذي هو أقل من ٥/٦. لذا، أما A أو B يمكن فعلا بذل أفضل حالاً باستخدام الفائض ص. أم آر يو إسA + أم آر يو إسب = MRT هناك هو إمكانية حدوث تحسن باريتو، حيث المخصصات الأولية لم تكن فعالة.

منذ كلا أم آر يو إسA + أم آر يو إسب < مترو الإنفاق وأم آر يو إسA + أم آر يو إسب < مترو الإنفاق هي الحالات التي تكون فيها باريتو التحسينات الممكنة، فإنه يتبع ذلك أم آر يو إسA + أم آر يو إسب = MRT سمات الحالات حيث أنها ليست، ذلك شرط ضروري لكفاءة التوزيع.

وفي حالة جيدة خاصة، يمكن أن تستهلك كل فرد كمية مختلفة. ويتطلب الكفاءة، بيد أن جميع الأفراد يجب، في الهامش، وقيمة ذلك على قدم المساواة. أنه يتطلب أيضا، انظر المعادلة ٥.١٤، أن التقييم المشترك، في الهامش، ومن جانب الأفراد يساوي التكلفة، في مار الجن، من الجيد. في

حالة عامة جيدة، وكل فرد يجب أن يكون، بحكم عدم التنافس، تستهلك نفس الكمية من الخير. لا تتطلب الكفاءة أن جميعها قيمة ذلك التساوي في الهامش. أنها تتطلب، انظر المعادلة ٥.١٥، أن يكون مجموع تلك التقييمات الحدية مساوية للتكلفة، في الهامش، والخير.

لا يمكن توفير أسواق السلع العامة في المبالغ التي تذهب مع الكفاءة التخصيصية. في الواقع، لا يمكن توفير أسواق السلع العامة على الإطلاق. وهذا ناشئ عن هذه السمة غير الإقصاء. سوق القطع يعمل على الأساس أن القطعة صانعي تبادل حقوق السيطرة الحصرية على حزم محددة من الحاجيات للحق في السيطرة الحصرية على حزم محددة لشيء آخر. عادة، التبادل يأخذ شكل تبادل الحاجيات للمال. يمكن لهذا العمل إلا إذا صانع القطعة يمكن رفض الوصول إلى الحاجيات على أولئك الذين لا يدفعون، كما الحال بالنسبة للسلع الخاصة. عند الوصول إلى الحاجيات ليس مشروطاً بالدفع، لا يمكن أن تعمل إحدى شركات خاصة كما أنه لا يمكن جني إيرادات من إنتاج القطعة. ونظرا لأن الارتباط المباشر بين الدفع والوصول هو كسر غير الإقصاء والسلع والخدمات التي لها هذه الخاصية يجب أن تكون المقدمة من بعض الكيانات التي يمكن الحصول على الإيرادات اللازمة لتغطية تكاليف الإنتاج من مصدر خلاف البيع هذه السلع والخدمات. هذا كيان هو الحكومة التي تتمتع بسلطة فرض الضرائب لزيادة الإيرادات. توريد السلع العامة هي (جزء س‌و) أعمال الحكومة. وجود السلع العامة هو أحد الأسباب لماذا نرى جميع الاقتصاديين بدور الحكومة في النشاط الاقتصادي.

الحكومة هي التي يجب أن تزود عامة جيدة، فإن السؤال الذي يطرح نفسه بطبيعة الحال لخبير اقتصادي: ما القاعدة ينبغي أن تتبع الحكومة بغية تزويدها بالمبالغ التي تتوافق مع الكفاءة؟ من حيث المبدأ، فيما يلي الإجابة على هذا السؤال من المعادلة ٥.١٥. في اقتصاد شخصين اثنين– السلع الأساسية ومستوى كفاءة الإمداد للصالح العام هو المستوى الذي يساوي مجموع مروس اثنين MRT والجيدة خاصة بين. الاقتصادات الفعلية على العديد من الأفراد والعديد من السلع الخاصة. النقطة الأولى هنا يعرض أي صعوبة، كما أنه من الواضح أننا ببساطة نحتاج إلى بسط الجمع على جميع مروس، إلا أن هناك العديد. فيما يتعلق بالثانية، أنها ببساطة مسألة مشيراً إلى أن مترو الإنفاق تكلفة هامشية من حيث استهلاك السلع الخاصة الضائعة، حتى تصبح القاعدة: تزويد الجمهور جيدة المستوى حيث مجموع كافة مروس تساوي التكلفة الحدية. الآن، فإنه يتبع من تعريفه

أم آر يو إس هو نفس هامشية من الرغبة في الدفع، موتب، حتى يمكن القول بهذه القاعدة ك: تزويد الجمهور جيدة المستوى حيث استعداد هامشية تجميعية للدفع تساوي التكلفة الحدية. تحديد مقدار سلعة عامة، تتسم بالكفاءة لشخصين للراحة، يتضح في الشكل ٥.١٢.

٥.٩.٣ تفضيل الوحي والمشكلة مجاناً رايدر

في حين بسيطة بما يكفي لقاعدة لتوريد سلعة عامة تتسم بالكفاءة على مستوى المبدأ، تطبيقه العملي يواجه صعوبة كبيرة. بغية تطبيق القاعدة، على الحكومة أن تعرف التفضيلات، من حيث هامشية من الرغبة في الدفع، لجميع الأفراد ذات الصلة. بطبيعة الحال لم يكشف عن تلك التفضيلات في الأسواق. علاوة على ذلك، إذا كانت الحكومة تحاول معرفة ما عليه بطريقة أخرى، ثم الأفراد قد (استناداً إلى الافتراضات المعيارية حول الدوافع والسلوك) حوافز لا تكشف بصدق التفضيلات الخاصة بهم. نظراً لأن جميع تستهلك كميات متساوية من عامة جيدة، وأن الاستبعاد من استهلاك سبب عدم الدفع من المستحيل، سيحاول الأفراد الحرة--ركوب فيما يتعلق بتوفير السلع العامة.

لإخراج الأفكار الأساسية هنا بطريقة بسيطة سننظر في مثال حيث أن المشكلة أن تقرر ما إذا كان أو لا توفير كمية منفصلة عامة جيدة، بدلاً من أن تقرر كم من سلعة عامة العرض. طبيعة المشكلة هو نفسه في كلتا الحالتين، ولكن من الأسهل للدولة وفهم في قضية نعم/لا من قضية كم؟. المسألة هي مسألة تركيب إضاءة الشوارع أو عدمه. وسوف ننظر أولاً في هذا عندما لا توجد حكومة. هناك اثنين من الأفراد A و b كلاهما هبات الخاصة بضائع قيمتها ١٠٠٠ جنيه استرليني. تركيب إضاءة الشوارع تكلفة ١٠٠ جنيه استرليني. أن كلا من الشخصين تفضيلات حيث أنها ستكون على استعداد لدفع ٦٠ جنيه استرليني لتركيب إضاءة الشوارع. التحليل الذي يلي لا يعتمد على الشخصين يجري على قدم المساواة إيقاف، ووجود تفضيلات نفسه، الذي يجعل مجرد القصة أسهل لأقول في البداية. تعديل القاعدة المشتقة لمستوى كفاءة الحكم عامة جيدة المستمدة أعلاه للوضع نعم/لا أن القرار ينبغي أن يكون نعم إذا كان مجموع الأفراد الرغبة في

الدفع مساوية أو أكبر من التكلفة واضحة. وفي هذه الحالة أكبر: جنيه استرليني ٦٠ + ٦٠ جنيه استرليني = ١٢٠ جنيه استرليني.

الآن، افترض أن A و B توافق على المضي قدما على النحو التالي. كل سيتم كتابة على قطعة من الورق بشكل مستقل أما شراء أو لا تشتري. إذا عندما يتم ضم قطعتين من الورق، على حد سواء وقال شراء، يشتري الشارع الإضاءة معا وتقاسم التكاليف بالتساوي. لاثنين من الردود لا تشتري، لا اشترى إضاءة الشوارع وتثبيتها. وفي حالة واحدة شراء وواحد لا تشتري، اشترى إضاءة الشوارع والأفراد الذين صوتوا شراء يدفع التكلفة الكاملة. يتم إظهار النتائج المحتملة الأربعة في خلايا الجدول ٥.٥ فيما يتعلق بتقييمات النقد من جانب كل فرد، من A إلى يسار الخط المائل، من ب إلى اليمين. [٦]

جدول ٥.٥ المشكلة الوحي الأفضلية

		ب	
		شراء	لا تشتري
A	شراء	1010/1010	960/1060
	لا تشتري	1060/960	1000/1000

في الخلية اليمنى السفلي، القرار عدم المضي قدما. لا تتحمل أي تكلفة فيما يتعلق بإضاءة الشوارع، ولا يحصل على أي فائدة، حيث كلاهما في حالتها الأولية مع ١٠٠٠ جنيه استرليني. افترض أن كل رد شراء. ثم مع إضاءة الشوارع مثبتة، كما هو مبين في الخلية العلوية اليمنى، الحالة على حد سواء يمكن التعبير عنها نقديا ك ١٠١٠ جنيه استرليني. كل دفعت ٥٠ جنيه استرليني، نصف إجمالي ١٠٠ جنيه استرليني لشيء تقدر قيمتها جنيه استرليني ٦٠، حتى تكتسب من ١٠ جنيه استرليني بالمقارنة مع الحالة إضاءة الشوارع لا. افترض أن كتب شراء وكتب ب لا تشتري. الإضاءة وغني ويدفع كامل التكلفة وب يدفع شيئا. أ يدفع ١٠٠ جنيه استرليني لشيء أنها قيم ٦٠ جنيهاً استرلينياً، ويذهب من ١٠٠٠ جنيه استرليني إلى ٩٦٠ جنيه استرليني. ب يدفع شيئا

شيئا القيم في ٦٠ جنيهاً استرلينياً، ويذهب من ١٠٠٠ جنيه استرليني إلى ١٠٦٠ جنيه استرليني. وهذا يظهر في الخلية العليا اليسرى. الخلية اليمنى السفلي قد إدخالات الخلية عكس، لأنه يدفع ب كامل التكلفة.

الآن، من الواضح على حد سواء أفضل حالاً إذا كان كلاهما كتابة شراء وإضاءة الشوارع واشترى. ولكن، سوف تكون أما أفضل حتى قبالة إذا كان، كما هو الحال في الخلية اليمنى السفلي اليسرى أو العلوية، أنهم يمكن أن مجاناً–ركوب. لكل تفكير الفرد حول ما يجب أن يكتب على قطعة الورق، يتم كتابة لا تشتري الاستراتيجية المهيمنة. تنظر ب الفردية ب إذا كان يذهب ل يبيع، يحصل على جنيه استرليني ١٠١٠ يبيع والى ١٠٦٠ جنيه استرليني ل لا تشتري. ب إذا كان يذهب ل لا تشتري، يحصل على جنيه استرليني ٩٦٠ يبيع والى ١٠٠٠ جنيه استرليني ل لا تشتري. لا أيا كان أ، ب أفضل حالاً الذهاب ل لا تشتري. ونفس الشيء صحيح بالنسبة لألف، كما يمكن أن يتم التحقق بسهولة. لذا، حين تركيب الإضاءة وتقاسم التكلفة على قدم المساواة تحسن باريتو، لن يتحقق فيها كل الأفراد من التصرف بشكل مستقل لخدمة مصالحها الذاتية. ما هو مطلوب هو نوع من التنسيق، بغية تحقيق تحسين باريتو الذي يسير قدما مع إضاءة الشوارع.

نظراً لما قلنا مسبقاً حول السلع العامة، يبدو الحكومة طريقة واضحة لتحقيق التنسيق المطلوب. فإنه يمكن، من حيث المبدأ، التأكد من ما إذا كان تركيب إضاءة الشوارع يتم تبريره على أساس الكفاءة، وإذا كان تثبيته وتغطية التكاليف بفرض ضرائب على كل فرد وفقا لرغبتهما في دفع. بيد في الممارسة العملية، نظراً للأفراد يبحثون عن الذات، مشكلة رايدر مجاناً كما يحضر هذا البرنامج. وتأتي المشكلة في محاولة للحصول على الأفراد للكشف عن ميولهم الحقيقية للجمهور جيدة.

لنفترض الآن أن حكومة موجود، وأنه يريد أن يتبع معايير الكفاءة. فهو يعرف أن تركيب إضاءة الشوارع سوف يكلف ١٠٠ جنيه استرليني، وأنه ينبغي تثبيته إذا كان مجموع من الرغبة في الدفع مساوية أو أكبر من ذلك. أنها لا تعرف التفضيلات، من حيث الاستعداد للدفع، لاثنين من الأفراد الذين، في هذا المثال البسيط، تشكل المواطنين. الشيء الواضح لأن تفعل أن يسألهم عن ذلك. وهو يفعل ذلك، تفيد بأنه سيتم الوفاء تكلفة التركيب بفرض ضريبة على كل فرد الذي يتناسب مع الرغبة في الدفع وأن رفع إجمالي الضريبة يساوي تكلفة تركيب. إذا كل فرد حقاً الرغبة في دفع ٦٠

جنيهاً استرلينياً، سوف يمضي قدما في إضاءة الشوارع وبعضها سوف تدفع ٥٠ جنيه استرليني في الضرائب. وهذا يمثل تحسنا باريتو – انظر الخلية العليا اليمنى في الجدول ٥.٥. المشكلة أن الحوافز التي تواجه كل فرد لا مثل ضمان الوحي تفضيل صادقة. نظراً لأن المسؤولية الضريبية ستكون متناسبة مع الرغبة المعلنة في الدفع، هناك حافز تقلل من بغية الحد من المسؤولية الضريبية إذا إضاءة الشوارع تمضي قدما، وأن الحصول على شيء من رحلة مجانية. في مثال لجدول ٥.٥، إذا ب الدول الاستعداد للدفع كجنية استرليني ٤٠ ألف يقول الحقيقة، إضاءة الشوارع ستمضي قدما – سوف تدفع رغبة الإجمالية المعلنة بدفع ١٠٠ جنيه استرليني--وب ٤٠% بدلاً من ٥٠%، من ١٠٠ جنيه استرليني. تقديرات الحكومة استعداد الكلية لدفع إذا أ يقلل أيضا استعدادها لدفع ٢٠ جنيه استرليني، سوف يعني أن عليه عدم المضي قدما في الإضاءة. قد تفشل محاولة للركوب مجاناً إذا كثير جعله.

مشكلة تأمين الوحي تفضيل صادقة فيما يتعلق بالإمداد بالسلع العامة كانت موضوعا للكثير من التحقيق من قبل الاقتصاديين. وتبين أن من الصعب جداً أن تصل مع النظم التي توفر الحوافز لرؤيا صادقة، وقابلة للتنفيذ. سيجد القارئ المهتمة إشارات إلى العمل في هذا المجال في المقطع "مزيد من القراءة" في نهاية الفصل. هنا، من أجل الإشارة إلى طبيعة الصعوبات، ببساطة نلاحظ فكرة واحدة تهدف إلى التغلب على الانتفاع المجاني الحوافز الناتجة عن النظام بمجرد مناقشة. كان هناك المشكلة أن المسؤولية الضريبية للفرد تتوقف على الاستعداد المعلن للدفع. ويمكن تجنب هذا بالحكومة تسأل عن الاستعداد للدفع على أساس أن كل فرد، إذا سارت عملية التثبيت، ستدفع مبلغ ثابت. لنفترض أن الحكومة مقسوماً على عدد الأفراد التكلفة، وذكر أنه المبلغ ٥٠ جنيهاً للفرد. لكل الأفراد، هو الرغبة الحقيقية في دفع ٦٠ جنيه استرليني. ولكل منهما حافزا الآن المبالغة في استعدادها للدفع. كل قيمة إضاءة الشوارع في أكثر من أنها سوف يكلفهم ذلك أنهم يريدون أن يروا أنها مثبتة. كلاهما يعرف أن هذا على الأرجح أعلى يقولون أن استعدادها للدفع، وأن لكن كثيرا ما يزيد على ٦٠ جنيه استرليني أنها تقرير فقط وسوف تدفع ٥٠ جنيه استرليني.

المبالغة في هذه الحالة الرغبة في الدفع وينتج القرار الصحيح. يجب تركيب إضاءة الشوارع على أساس الاستعداد الإجمالية الحقيقية للدفع، وسيتم تثبيتها على أساس المبلغ عنها من الرغبة في الدفع. إذا تم تثبيت الإضاءة، كل فرد أفضل قبالة، هناك تحسن باريتو. لنفترض، ومع ذلك، بأن

الرغبة في الدفع هو جنيه استرليني ٥٥ وفي ب ٤٠ جنيه استرليني. وفي هذه الحالة، استعداد الكلية لدفع جنيه استرليني ٩٥، أقل من تكلفة ١٠٠ جنيه استرليني، وإضاءة الشوارع وينبغي أن لا يكون مثبتاً . وفي هذه الحالة، على أن يكون مفهوما أن كل تدفع ضريبة قدرها ٥٠ جنيه استرليني إذا تم تثبيت الإضاءة A سيكون حافزا للمبالغة في استعدادها للدفع كما كان من قبل، ولكن ب سيكون حافزا نقلل من بلده. في الواقع، سيكون من المنطقي ب لتقرير الاستعداد للدفع كجنية استرليني ٠ – إذا الإضاءة يذهب الأمام أنه يدفع ٥٠ جنيه استرليني لشيء يستحق فقط ٤٠ جنيه استرليني له، حيث أنه سوف تريد أن تفعل أقصى وسعه لمنعه من المضي قدما. ما إذا كان المضي قدما أم لا يتوقف على كم أ يبالغ استعدادها للدفع. إذا كانت تقارير ألف جنيه استرليني ٢٠٠ أو أكثر من ذلك، وعلى الرغم من الإبلاغ عن جنيه استرليني ٠، ب سيتم تثبيت إضاءة الشوارع عندما لن يكون على أساس الكفاءة.

وأخيراً، يمكن استخدام هذا المثال البسيط لإظهار أنه حتى إذا كانت الحكومة تستطيع أن تؤمن الوحي صادقة من الأفضليات، الإمداد بالسلع العامة لا تزال مشكلة صعبة. لنفترض أن أ لحقيقي هو الرغبة في دفع جنيه استرليني ٦٠ وب ٤١ جنيه استرليني، وذلك على نحو ما هو أو الآخر أن الحكومة تعلم هذا دون الحاجة لطلب الأفراد. ما على الحكومة أن تقرر كيفية تغطية التكلفة. فإنه يمكن فرض ضريبة كل ما يتناسب مع الرغبة في الدفع، ولكن نظراً لأن A و B في البداية الأثرياء على قدم المساواة من حيث السلع الخاصة، هذا في الواقع من المستبعد كما أنها تعتبر غير عادلة كما. فرض ضرائب على كل منهما في حصص متساوية من التكلفة سيكون من المرجح أن ينظر إليها كشيء نزيهة للقيام. وفي هذه الحالة، تدفع ألف جنيه استرليني ٥٠ لفائدة قيمتها ٦٠ جنيه استرليني، وسيدفع ب ٥٠ جنيه استرليني لفائدة قيمتها ٤١ جنيه استرليني. من الناحية النقدية، كنتيجة لتثبيت الإضاءة، سيذهب أ من ١٠٠٠ جنيه استرليني إلى ١٠١٠ جنيه استرليني وسيذهب ب ١٠٠٠ جنيه استرليني إلى ٩٩١ جنيهاً استرلينياً. إذ هناك خاسر هذا ليس تحسين باريتو، على الرغم من تحسن باريتو محتملة--نحن في مجال الاختبار كالدر – هيكس – سسيتوفسكي. بالنظر على قدم المساواة من الأفراد الأثرياء، علينا تجنب المشكلة أن الكفاءة ليست بالضرورة مكاسب الرفاه. لنفترض أن الرابح بكثير أكثر ثراء من الخاسر باء السؤال المطروح هو ما إذا كانت المكاسب والخسائر ينبغي إيلاء وزن متساو في التوصل إلى قرار.

لحكومة لاتخاذ قرارات بشأن التوريد وتمويل السلع العامة وفقا للمعايير التي أوصت بها الاقتصاديون يتطلب أنه لدى الكثير من الصعوبة للحصول على المعلومات، ويمكن أن تنطوي على مسائل الإنصاف، فضلا عن مسائل الكفاءة.

٥.١٠ العوامل الخارجية

تأثير خارجي، أو خارجي، يقال أن تحدث عند قرارات الإنتاج أو الاستهلاك لعامل واحد أثرا على فائدة أو ربح من وكيل آخر بطريقة غير مقصودة، وعند لا تعويض/الدفع بمولد الأثر للطرف المتضرر. [٧] في تحليلنا حتى الآن في هذا الفصل، ونحن يستبعد وجود عوامل خارجية بالافتراضات التي تم إجراؤها حول دالات الأداة المساعدة والإنتاج. ولكن في الممارسة تؤثر سلوك الاستهلاك والإنتاج من جانب بعض وكلاء، المعوض/غير المسددة–للطرق، الأداة التي اكتسبتها الأخرى المستهلكين والناتج، والأرباح التي أدركت، من المنتجين الآخرين. في الواقع، تنطوي السلوك الاقتصادي، على الآثار الخارجية.

تعريف المعلن من تأثير خارجي لا ربما مضيئة جداً فيما يتعلق بالأمر بالضبط. وسوف تصبح الأمور أكثر وضوحاً ونحن نعمل من خلال التحليل. هي شيئين الرئيسية أن نضع في اعتبارنا أننا مهتمون بالآثار من عميل واحد إلى آخر وغير مقصودة، وحيث لا يوجد تعويض، فيما يتعلق بالأثر الضار، أو الدفع، وفيما يتعلق بتأثير مفيد. نبدأ تحليلنا للعوامل الخارجية بمناقشة النماذج التي يمكن أخذ العوامل الخارجية.

٥.١٠.١ تصنيف العوامل الخارجية

كوظائف الإنتاج. علما بأن هنا الشيء الوحيد الذي يؤثر على فائدة الفرد في بلدها مستويات الاستهلاك، وأن الشيء الوحيد الذي يؤثر على المخرجات للشركة هي المستويات المدخلات أنه يستخدم. فهناك أية تأثيرات خارجية.

ويمكن، أولاً، تصنيف الآثار الخارجية وفقا لأي نوع من النشاط الاقتصادي التي كانت تنشأ في وأي نوع من النشاط الاقتصادي أثر في. نظراً لنوعين من النشاط الاقتصادي والاستهلاك والإنتاج، وهذا يثير بتصنيف ستة إضعاف هو مبين في الجدول ٥، ٦. يبين العمود الأول ما إذا كان الوكيل

الأصلي هو المستهلك أو المنتج، والثاني عما إذا كان الوكيل المتضررة هو المستهلك أو المنتج، والثالث يوفر فائدة توضيحية أو دالة الإنتاج لوكيل المتأثرة. في الجدول ٥-٦، أننا نشعر بالقلق فقط مجموعة من الأشكال التي يمكن أن يتخذها الترابط غير مقصودة بين وكلاء. وسوف تتاح قريبا بعض الأمثلة.

قد يكون التأثير غير المقصود الذي ينطوي على تأثير خارجي ضارة أو مفيدة. ويوفر الجدول ٥.٧ أمثلة من كلا النوعين. إذا كان فرد تطعيم التي تحميهم، وهو عن عزمهم، لها أيضا التأثير غير مقصودة لتقليل احتمال الآخرين سيصاب بالمرض. الفردية يلعب الراديو صوت عال في الحديقة يلحق معاناة الآخرين، على الرغم من أن هذا ليس عن عزمهم. في هاتين الحالتين، ينشأ في استهلاك التأثير الخارجي ويؤثر على الأفراد. يشرع المنفعة الناشئة في الإنتاج، والتي تؤثر على الإنتاج، وهو الحال حيث النحل منتج عسل تلقح بستان فاكهة قريبة. التلوث، وفي الخلية اليمنى السفلي، هو العوامل الخارجية ضارة التي تنشأ عادة في الأنشطة الإنتاجية. يمكن أن تؤثر على المستهلكين، والمنتجين، أو كليهما.

البعد الآخر الذي يمكن تصنيف الآثار الخارجية من حيث ما إذا كانت لديهم، أو لم تكن، خصائص السلع العامة غير التناحر وعدم الإقصاء. بينما يمكن أن التأثيرات الخارجية خصائص السلع الخاصة، تلك التي الأكثر ملاءمة لتحليل السياسات يحمل غير التناحر وعدم الإقصاء. وهذا هو الحال خاصة مع التأثيرات الخارجية التي تشمل البيئة الطبيعية، التي تنطوي أساسا على مشاكل التلوث. لماذا هذا هو الحال سوف تصبح واضحة في التحليل الذي يلي هنا. جميع الأمثلة في الجدول ٥.٧ تنطوي غير التناحر وعدم الإقصاء.

٥.١٠.٢ العوامل الخارجية والكفاءة الاقتصادية

العوامل الخارجية مصدر لفشل السوق. نظراً لأن كافة الشروط المؤسسية الأخرى لنظام سوق نقية لتحقيق كفاءة تخصيص عقد، إذا كان هناك العوامل الخارجية مفيدة سوف تنتج السوق قليلة جداً لأنه فيما يتعلق بمتطلبات الكفاءة التخصيصية، بينما في حالة العوامل الخارجية ضارة السوق سوف تنتج أكثر من ذلك مما يتطلب الكفاءة. إذ يساورنا القلق إزاء تطبيق اقتصاد الرفاه للمشاكل البيئية، وأهمية العوامل الخارجية هناك فيما يتعلق بالتلوث البيئي الرئيسي، سنتطلع بالتفصيل فقط

على العوامل الخارجية الضارة هنا. ٥.٤ مربع تتعلق مثالاً هاما لمشكلة التلوث العوامل الخارجية الضارة. وسوف ندلل على أن السوق، وفي غياب سياسة تصحيحية، الإفراط ستزود التلوث من خلال النظر في ثلاثة أنواع من مشكلة التلوث – حالة المستهلك إلى المستهلك، قضية منتج إلى منتج، وحالة حيث الأثر غير مقصود من منتج للمستهلكين. هذه الحالات الثلاث تبرز كل من السمات الأساسية للتلوث كمشكلة فشل سوق. في النص سنستخدم رسومات تخطيطية وتحليل التوازن الجزئي لجعل النقاط الأساسية – القارئ قد تجد من المفيد استعراض لدينا معرض لهذا الأسلوب من التحليل في جزء سابق من هذا الفصل. في التذييل ٥.٣ نحن تغطي نفس الأرض استخدام تحليل التوازن العام.

٥.٤ مربع الغلاف الجوي الأوزون وفشل السوق

الآن تشير الدلائل إلى أن يشكل تهديدات خطيرة على صحة الإنسان وتراكم أوزون في المناطق الحضرية، ويؤدي أيضا إلى تلف المحاصيل الزراعية في المناطق المحيطة بها. [٨] مصدرا رئيسيا لأوزون الطريق انبعاثات عوادم المركبات. لأن الانبعاثات من المركبات آثاراً حقيقية على الرفاه من خلال وظائف الأداة المساعدة والإنتاج لدينا، هذه الانبعاثات يمكن تسميتها السلع (على الرغم من أنه قد يكون من الأفضل تسميتها ك الشرور كما آثار على فائدة سلبية). ومع ذلك، لا حقوق الملكية الخاصة الفردية في الهواء النظيف، وفي غياب التدخل الحكومي، واعتماد أي تهمة لهذه الانبعاثات. بأية تهم للانبعاثات الضارة، سوف لا تخصص الموارد كفاءة. توزيع كفاءة ينطوي على انخفاض في انبعاثات العادم، ينطوي على واحد أو أكثر من: انخفاض حجم حركة المرور، تغيير نوع الوقود المستخدم، محرك زيادة الكفاءة وتعزيز مراقبة العادم. كيف يمكن تحقيق هذه الأهداف يعتبر في هذا الفصل، وفي مزيد من التفصيل في الفصل ٧، ولكن ينبغي أن يكون واضحا في هذه المرحلة أن أسلوب واحد سيكون عن طريق فرض ضريبة على الانبعاثات التي تسبب تراكم الأوزون. فرض ضريبة على انبعاثات كفاءة فرض معدل ضريبة مساوية لقيمة الأضرار الهامشية التي يمكن أن تحدث على مستوى كفاءة من الانبعاثات.

في التوصل إلى هذا الاستنتاج، لا نعتبر صراحة البعد الزمني للتلوث. ولكن لاحظ إذا الأوزون يتراكم مع مرور الوقت، والضرر يعتمد على مخزون الأوزون بدلاً من التدفق للانبعاثات في أي فترة معينة، ثم أننا بحاجة إلى النظر في تراكم الملوثات على مر الزمن. كما يتبين من الفصل

١٦، حيث الانبعاثات تدفقات تؤدي إلى تراكم مخزونات الملوثات، قد يكون فعال لفرض نسبة ضريبة التي ترتفع مع مرور الوقت.

قبل الدخول في هذه القضايا بالتفصيل قليلاً، يمكننا أن نجعل نقطة بديهية عامة تشمل العوامل الخارجية المفيدة والضارة على حد سواء. والمشكلة الأساسية مع المؤثرات الخارجية يتبع مباشرة من تعريف فيما يتعلق أونينتيندينس وعدم الدفع/التعويض. هذه الميزات اثنين من مشكلة العوامل الخارجية ارتباطاً مباشرا. عدم التعمد يتبع من حقيقة أن تأثير المشاركة لا تحمل معها أي التعويض، في حالة تأثير مفيد، أو عقوبة، وفي حالة تأثير ضار. تنشأ الآثار الخارجية حيث وكيلاً للإجراءات التي تؤثر على عوامل أخرى لا تنطوي على أي ردود فعل – تمنح الفائدة التي لا يكافأ، أو يتم ذلك الضرر الذي لا يعاقب. نظراً لعدم وجود مكافأة/العقوبة، التي سوف تكون أشارت بالسداد النقدي، في نظام سوق عامل سوف لا تراعي أي تأثير المعنية. سيكون غير مقصودة و الخارجية لصنع القرار بها. حيث يكون لها تأثير مفيد، فإنه سوف لا ينبغي تشجيع بما فيه الكفاية، وسوف لا يكون هناك ما يكفي من ذلك. حيث يكون له تأثير ضار، فإنه سوف لا تثبط بما فيه الكفاية، وسوف يكون هناك الكثير من ذلك. المفتاح للتعامل مع فشل السوق أن المؤثرات الخارجية التي تؤدي إلى هو وضع الإحصائيات مفقودة، إنشاء نظام لمكافأة/معاقبة توليد تأثيرات مفيدة/الضارة، بحيث أنها لم تعد غير مقصود.

٥.١٠.٣ الاستهلاك – استهلاك العوامل الخارجية

افترض أن A و B يعيشون في شقق متجاورة (الشقق). (أ) هو لاعب ساكسفون، الذي يتمتع بممارسة الكثير. ب لا يحبون الموسيقى، ويمكن الاستماع ممارسة. تتولى مهام الأداة المساعدة

حيث M تمثل الثروة و ق A هي الساعات التي يلعب الساكسفون كل أسبوع، مع ∂A م/A U∂ < ٠، ∂يو ب/∂م ب > ٠، ∂يو SA∂/A > ٠ و ∂يو ب/A S∂ < ٠. في الشكل ٥.١٣ نظهر، ميغابايت، فائدة هامشية من اللعب إلى أ،، ووزارة التعليم والعلوم للتكلفة الهامشية الخارجية، هو التكلفة الهامشية للعب للمنفعة الحدية ب المبلغ الذي سيدفع A، إذا كان ضروريا، للعب أكثر قليلاً. على العكس من ذلك، هو ميغابايت مبلغ التعويض التي ستلزم لترك أ، فضلا عن إيقاف نظراً لانخفاض صغير في اللعب. التكلفة الهامشية الخارجية هو المبلغ الذي ب ستكون على

استعداد لدفع ثمن قليلاً أقل اللعب. وفي المقابل، MEC هو مبلغ التعويض التي ستلزم لترك ب، فضلا عن إيقاف نظراً لزيادة صغيرة في م (ساعات أ يلعب ساكسفون).

نظراً لأن أ ليس في الحقيقة قد دفع أي شيء للعب ساكسفون لها في شقتها، وقالت أنها ستزيد لها ساعات من اللعب حتى على مستوى م٠، حيث يتم ميغابايت مساوياً للصفر. على هذا الصعيد، أ لمجموع تمنح إعانة من اللعب على مجموع المجالات المثلثات أ، ب ومجموع د، وب يقاس المعاناة في شروط المال على مجموع المجالات باء، جيم ودال.

هذا ليس نتيجة فعالة، لأنه م٠، وزارة التعليم والعلوم > MB. نتائج فعالة م* حيث MEC = ميغابايت. في أي م إلى يسار م*، ميغابايت > وزارة التعليم والعلوم، حيث أن زيادة صغيرة في M، A سيكون مستعدا لدفع أكثر من شأنه تعويض هذه الزيادة ب. في أي م بحق م*، وزارة التعليم والعلوم > MB حيث أن لانخفاض صغير في م، ب ستكون مستعدة لدفع مبلغ أكبر لانخفاض صغير في م مما ستكون مطلوبة لتعويض هذا الانخفاض. عدم كفاية مستوى الساكسفون يلعبون في م٠ يأتي نظراً لوجود أية مبالغ فيما يتعلق بالاختلافات في م، لا السوق في م، حيث يكون تأثير على ب غير مقصود من جانب أ

على مستوى المبدأ، الحل لهذه المشكلة من عدم كفاءة واضحة إلى حد ما. والمشكلة أن أ لا تعوض ب سبب ب ليس لديه أي حق قانوني لمثل هذا التعويض، وليس لديه حق ملكية في بيئة محلية غير الملوث بموسيقى ساكسفون. لذا، الحل هو إنشاء هذا حق ملكية، لإعطاء ب الحق القانوني في بيئة محلية لا هو تلوث الضوضاء. ستدعم هذه الترتيبات القانونية المساومة التي ستؤدي إلى م* كمستوى م. الحجة القائلة بأن تنص على أنه م* ستكون النتائج تحت نظام قانوني حيث ب يمكن المطالبة بالتعويض من أ بالضبط يوازي الحجة القائلة بأن تنص على أنه م* هو نتائج فعالة. إلى يسار م*، مع ميغابايت > وزارة التعليم والعلوم، A سوف تكون على استعداد لدفع تعويض للمزيد لزيادة صغيرة في م مما يتطلب ب، لذلك سوف تدفع ولعب أكثر. أ لن تزيد م بعد م* للتعويض أنه من الضروري دفع ب سيكون أكبر من قيمة بالنسبة لألف الزيادة الصغيرة وبالتالي يتحقق.

٥.١٠.٣.١ مبرهنة "كوس"

فكرة أن، نظراً لمهمة مناسبة لحقوق الملكية، خاصة المساومة بين الأفراد يمكن تصحيح المشاكل العوامل الخارجية وتؤدي إلى نتائج تتسم بالكفاءة ويعزى عموما إلى الخبير الاقتصادي الحائز جائزة نوبل رونالد كوس، وغالباً ما يشار إلى النتيجة المذكورة أعلاه اسم مبرهنة كوس (الورقة المنوي هو كوس، ١٩٦٠). في الواقع، النتيجة المذكورة أعلاه فقط نصف مبرهنة كوس. النصف الآخر يقول أن التوصل إلى نتيجة فعالة يمكن أن يتحقق أيضا بمنح حق الملكية في مولد التأثير الخارجي. وفي هذه الحالة، سيكون المولد الحق القانوني في اللعب، على سبيل المثال، قدر الساكسفون كما تحب. النقطة أنه نظراً لأن الحق، ويمكن أن يكون في مصالح الضحية لتقديم الأموال إلى المولد لا أن تمارس حقها بالكامل. تماما كما يمنع عدم وجود حق ملكية واضحة على عاتق الضحية واحدة نوع من المساومة، لذا عدم وجود خاصية واضحة تخول الحق في المولد تمنع نوعا آخر من المساومة.

ثم، افترض أن في مثالنا لعب الساكسفون هو سن قانون قائلا أن جميع اللاعبين ساكسفون لها حق مطلق في ممارسة ما يصل إلى حدود على التحمل البدني. يمكن أن تلعب "قانونا" قدر ما تريد. ولكن، يمكن المتاجرة بها بحق قانوني. لذا، هناك الفرصة الآن A و B المفاوضة على عقد يحدد مقدار هذه الإرادة بالفعل تلعب. وسيكون هذا المبلغ م* في ٥.١٣ الشكل. بحق م*، وزارة التعليم والعلوم > ميغابايت، حتى ب للرغبة في الدفع لتخفيض طفيف أكبر من أن التعويض الذي يتطلب A للحد من تلك الصغيرة. بدءاً م٠ ونظرا للتخفيضات المتتالية الصغيرة، سوف تقدم ب أكثر مما يتطلب A حتى م* التوصل إلى حيث العرض الخاصة ب ستطابق تماما أن أقل ما تقبل. A و B لا سيكون قادراً على الاتفاق على مستوى من M إلى يسار م*، حيث يوجد الرغبة ب "في دفع أقل مما يتطلب A على سبيل التعويض.

لذا، ما مبرهنة كوس فعلا يقول هو أنه نظراً لهذا النوع من الحالة يشرع، بسبب حقوق الملكية الخاصة غير مكتملة، حل واحد يتضمن إنشاء حقوق الملكية للضحية أو المولد، وأن أما التعيين سيؤدي إلى نتيجة فعالة. أنها تحتاج إلى صراحة وعناية تجدر الإشارة هنا أن هناك اثنين من الأشياء التي هي ليست المطالب بالتعويض عنها. أولاً، أنه لا يقال أن النتيجة سوف تكون هي

نفسها في كلتا الحالتين. وثانيا، أنه لا يقال أنه في كلتا الحالتين لتعيين حقوق الملكية بالضرورة يعزز الإنصاف.

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى هنا، نلاحظ أن تفكر في الانتقال من م٠ م* في المثال موسيقى ساكسفون المترتبة على إنشاء حق الملكية والمساومة التي تلت ذلك لدينا:

() بالنسبة للقضية حيث يحصل ب الخاصية الحق – وهناك إجراء خفض M (M٠ – م*) ويدفع أ ب مبلغ مساو للمنطقة المثلث ب، قيمة المال ب معاناة في نتائج فعالة م*.

(ب) بالنسبة للقضية حيث يحصل بالخاصية الحق – وهناك إجراء خفض M (M٠ – م*) ويدفع ب A مبلغاً مساوياً للمنطقة المثلث د، قيمة المال الخسارة أ بالمقارنة مع حالة لا–حقوق الملكية.

ومن الواضح أن الذي طريقة يتم تعيين حق الملكية يؤثر على ثروة A أو (ب) أن منح حق ملكية جديدة أن يكون المحتملة النقد الثروة المرء زاد. في الحالة (أ) وب تجارب أقل ساعات الساكسفون وزيادة الثروة بحكم دفع من أ، حتى الثروة بأن وتنخفض مع سعادتها من اللعب. في الحالة (ب) الخبرات ب أقل ساعات الساكسفون وانخفاض في الثروة بحكم دفع إلى أ، الذي يحصل على أقل متعة من اللعب. كما استخلصنا ٥.١٣ الشكل، لا (أ) أو (ب) لا يؤثر على زيادة ثروة الأذواق الفرد المتلقي في. في الحالة (أ)، فلا يتأثر ب للرغبة في الدفع لمدة أقل من ساعة موسيقى أصبحت أكثر ثراء – لا يغير من الميل لخط وزارة التعليم والعلوم. في الحالة (ب)، في الاستعداد للدفع لساعات أكثر من الموسيقى لا يتأثر بأن تصبح أكثر ثراء – لا تغير الميل وموضع السطر ميغابايت. وفي حين قد تكون هذه الافتراضات المعقولة في هذا المثال، وضوح ليست عموما مناسبة. أنها فرضت هنا إنتاج بسيطة وواضحة تمثيل رسومي. إذا كان يزيد على افتراض أن الأذواق لا تتأثر الثروة هو إسقاط، ثم مع (أ) إحالة القضية ستحول وزارة التعليم والعلوم ومع القضية المهمة (ب) ستحول ميغابايت. في أي من الحالتين، ثم أن م* كما هو موضح في الشكل ٥.١٣ تكون نتائج المساومة، والنتائج ستكون مختلفة في الحالتين. كل النتائج سوف تكون فعالة، لأنه في كلتا الحالتين، سيكون لدينا ميغابايت = وزارة التعليم والعلوم، بل أنها سوف تنطوي على مستويات مختلفة من م.

لذا، النقطة الأولى هي أن مبرهنة كوس يفهم بشكل صحيح ويقول أنه يكون هناك نتيجة فعالة تحت أما تعيين حقوق الملكية، غير أن هناك سوف تكون نفس النتيجة فعالة تحت أما الإحالة. والنقطة الثانية تتعلق بالإنصاف، ببساطة أنه لا يوجد أي آثار أن أما التعيين سيكون أي آثار المرغوب فيه من حيث الإنصاف. وهذا يتبع مباشرة من خلال مناقشاتنا السابقة للعلاقة بين المثالية والكفاءة. في حالة مثالنا الساكسفون، قلنا شيئا عن الحالات المستهدفين حوالت الأولية لهذين الشخصين. ومن الواضح أن وجهات نظرنا التي يجب أن يتم تعيين طريقة حق الملكية، إلا أننا غير مهتم تماما في الإنصاف، ستتأثر بالمستهدفين حوالت لهذين الشخصين. نظراً لأن معايير الكفاءة لا تميز بين مهمتين الممكنة لحقوق الملكية، قد يبدو من الطبيعي أن الرأي القائل بأن ينبغي أن يكون التعيين على أساس اعتبارات الإنصاف. ولسوء الحظ، وهذا لا يؤدي إلى أية قواعد قابلة للتطبيق عموما. أنها ليست دائماً القضية أن يشرع يعانون هم نسبيا الفقراء ومولدات غنية نسبيا، أو العكس بالعكس. وحتى لو أننا نقصر الاهتمام بفئة معينة من الإزعاج، مثل الساكسفون اللعب في الشقق السكنية، لا يمكن افتراض أن مرضى تستحق، على أسس المساواة، الحق في الحصول الملكية – قد يكون بعض الفقراء بالنسبة لجيرانها وبعض الأغنياء.

نظراً لمنطق بسيط ومقنعة لحجج مبرهنة كوس، السؤال المطروح هو لماذا العوامل الخارجية التي تم تصحيحها في مشكلة. إذا كانت موجودة بحكم حقوق الملكية غير المحددة بوضوح، ويمكن حلها عن طريق إسناد حقوق الملكية محددة بوضوح، لماذا أن الهيئات التشريعية لم تتصرف للتعامل مع مشاكل العوامل الخارجية عن طريق تعيين حقوق الملكية؟ إجابة كاملة على هذا السؤال سيكون خارج نطاق هذا الكتاب، ولكن النقاط التالية جديرة بالملاحظة. أولاً، كما رأينا، الحال بالنسبة لحقوق الملكية والحلول تماما قضية كفاءة. المشرعون لا تعطي معايير الكفاءة الوزن التي تفعل الاقتصاديون – أنهم مهتمون بجميع أنواع معايير أخرى. وثانيا، مكلف حتى تعطي حقوق الملكية محددة بوضوح، والمساومة. زيادة التكاليف مع عدد المشاركين. بينما المعارض لنظرية كواس التعامل مع إعداد صغيرة من المولدات الكهربائية، والذين يعانون، عادة واحد لكل منها، مشاكل يشرع مسائل السياسة الخطيرة القلق عموما تنطوي على العديد من المولدات الكهربائية و/أو الذين يعانون من العديد من، وغالباً ما تكون صعبة ومكلفة لربط وكيل معين واحد المعاناة للعمل وكيل خاص آخر. وهذا يجعل المساومة باهظة الثمن، حتى إذا كانت حقوق الملكية الضرورية موجودة

في القانون. التكاليف للمساومة، أو أعم تكاليف المعاملات، قد تكون كبيرة جداً فيما يتعلق بإجراء مساومات غير مجدية. ثالثا، حتى لو نحينا جانبا يوجد مشكلة الإعداد الكبيرة، في كثير من الحالات من المصلحة يشرع بسمات عامة سيئة مما يحول دون المساومة كحل. [٩] سنناقش هذه النقطة الأخيرة في السياق العوامل الخارجية المنتجين والمستهلكين.

٥.١٠.٤ الإنتاج – إنتاج العوامل الخارجية

للحالات التي تكون فيها إعداد صغيرة، يمكن أن تعالج هذه القضية بدلاً من ذلك بسرعة. النظر في اثنين من الشركات مع وظائف الإنتاج

$$X = X(s، x_ك، x_ل)$$

$$Y = Y(s، y_ك، y_ل)$$

حيث تقف S لانبعاثات الملوثات الناشئة عن إنتاج Y، الانبعاثات التي تؤثر على الإخراج من العاشر لنظرا لمستويات المدخلات ك و ل هناك. على سبيل مثال، Y هو الورقة التي أنتجت في مصنع وتصريف النفايات السائلة S في نهر المنبع من غسيل التي تستخرج المياه من النهر لإنتاج الكتان نظيفة، س. ثم، فإن الافتراض هو أن $\partial S/\partial Y < ٠$، حيث تعطي لمستويات ك$y$ و لy انخفاض الانبعاثات S يعني انخفاض Y الإخراج، وأن $\partial S/\partial X > ٠$، حيث تعطي لمستويات ك$x$ و لx أعلى S يعني انخفاض X. [١٠]

وهذه الحالة يشرع قابلة للضبط نفس النوع من المعاملة كحالة المستهلك إلى المستهلك فقط النظر. يمكن أن يتم تعيين حقوق الملكية المتألم المصب أو مولد المنبع. المساومة ثم، في كلتا الحالتين، يؤدي نتائج تتسم بكفاءة. لرؤية هذا ببساطة يتطلب إعادة تفسير وصورة من المحور الأفقي في الشكل ٥.١٣ حيث يشير إلى S، مع ٠S استبدال ٠M و ق* استبدال م*. لدينا لتحقيق الأرباح في إنتاج X

حيث ∂حفx/∂S < ٠. أثر زيادة صغيرة في S على الأرباح في إنتاج X هو، في تيرمينو لوجي ٥.١٣ الشكل، التكلفة الحدية الخارجية، وزارة التعليم والعلوم. لدينا لتحقيق الأرباح في إنتاج Y

حيث ∂فy/∂S < ٠. أثر زيادة صغيرة في S على الأرباح في إنتاج Y الاستحقاق، في مصطلحات ٥.١٣ الشكل، هامشية، ميغابايت. بهذه رينتيربريتيشنز، التحليل السابق باستخدام الشكل ٥.١٣ ينطبق أيضا على القضية منتج إلى منتج – نظراً لعدم وجود خاصية محددة تحديداً جيدا حق S ستكون كبيرة جداً للكفاءة، بينما يمكن أن يؤدي إلى نتيجة فعالة من المساومة في استناداً إلى حق ملكية المعينة لأي منتج X أو منتج Y.

طريقة بديلة إينتيرناليسينج العوامل الخارجية سيكون لدى الشركات التي تتواطأ بغية تعظيم الأرباح المشتركة. ثبت أن هذا سيؤدي نتائج تتسم بكفاءة في التذييل ٥.٣. غير أن هذه المسألة بديهية تماما. العوامل الخارجية تنشأ بسبب المنتج Y لا يأخذ في الاعتبار آثار أفعالها على الإخراج لإعطاء مدخلات لمنتج X . إذا كان المنتج Y يختار مستوياته من كy،لy وتعطي S في ضوء العواقب لإخراج س ل كx و لx، ومن ثم على الأرباح الناشئة عن إنتاج X، ثم تلك العواقب لن تكون غير مقصودة. على العكس من ذلك، سوف تعمل شركتين كما لو كانوا شركة واحدة إنتاج هاتين السلعتين. ونحن نعلم أن شركة واحدة إنتاج سلعة واحدة سوف تتصرف كما هو مطلوب لتحقيق الكفاءة، وبالنظر إلى جميع الظروف المثالية. وكل ما يقال الآن أن هذه النتيجة يحمل أكثر إلى شركة إنتاج هاتين السلعتين. تطبيق الظروف المثالية للشركة التي تنتج X و Y ، كما لا يوجد أثر على أنشطتها بمستوى الذي يتم تعيين عن غير قصد بالآخرين.

بينما يمكن إدخال ماكسيميسيشن الربح مشترك خارجي كما هو مطلوب لتحقيق الكفاءة، يبدو أن هناك حالات قليلة، أن وجدت، مسجل الشركات التواطؤ، أو دمجها، بغية إدخال العوامل الخارجية تلوث. التواطؤ لتعظيم الأرباح المشتركة سيحدث فقط إذا كان كلا الشركات نعتقد أن حصتها من تحقيق الأرباح المشتركة ستكون أكبر من الأرباح التي تحققت بشكل منفصل. هناك، بشكل عام، لا يوجد سبب لافتراض أن الحالات حيث يوجد احتمال كلا شركات صنع أعلى الأرباح مع التواطؤ ستتزامن مع الظروف حيث يوجد العوامل الخارجية المعترف بها من تلوث فيما بين الشركات.

٥.١٠.٥ العوامل الخارجية الإنتاج – الاستهلاك

الميزة الرئيسية للقضية التي سينظر فيها الآن هو أن أثر تأثير خارجي على العميلين، بالنسبة لهم هو عدم منافسة وعدم إبعادهم في الاستهلاك. وكما الحال عموما في هذا الفصل، اثنان وسيلة مريحة للنظر في كثيرة – القضية هما يبرز كافة الميزات الأساسية للقضية العديد من تبسيط التدوين والتحليل. وضع هذه الميزة الرئيسية في سياق حالة الإنتاج إلى الاستهلاك بمحاذاة مع الطبيعة المتصورة لمشاكل التلوث التي ينظر إليها على أنها الأكثر ملاءمة لتحديد السياسات العامة. وتعتبر هذه عادة ما يجري في الحالات التي لا تؤثر فيها الانبعاثات الناشئة عن إنتاج سلبا على الأفراد بطرق غير تنافسي وعدم إبعادهم.

لذلك، فيما يتعلق باقتصادنا شخصين اثنين–السلع الأساسية، ونحن نفترض أن:

انبعاثات تنشأ في إنتاج Y وتؤثر سلبا على المرافق العامة من (أ) و (ب) التلوث الذي يواجهه أ وب غير منافسة وعدم إبعادهم. مثال ملموس، واضعة في اعتبارها أن تقف اثنين على الكثير، ستكون محطة كهرباء حرق وقود الأحفوري تقع في منطقة حضرية. عن انبعاثات تلوث أيرشيد الحضرية، وتقريب أولى، جميع الذين يعيشون داخل المنطقة المتضررة الخبرة على نفس المستوى من تلوث الغلاف الجوي.

نظراً لمناقشتنا السابقة للإمداد بالسلع العامة، يمكن فورا نستنتج هنا أن المساومة الخاصة استناداً إلى إحالة بعض حقوق الملكية لن تتعامل مع مشكلة العوامل الخارجية. والحل ماكسيميسيشن الربح المشترك ليست ذات صلة. في مثل هذا الوضع، وتصحيح فشل الأسواق يتطلب نوعا من التدخل المستمر في أعمال السوق من بعض الوكالات الحكومية. كما سننظر في بعض الطول وفي شيء من التفصيل في "الجزء الثاني" من الكتاب، وهناك مجموعة من الوسائل للتدخل أن الوكالة الحكومية، يطلق عليه وكالة حماية البيئة أو وكالة حماية البيئة، ويمكن أن تستخدم. هنا، نحن، انظروا إلى استخدام الضرائب من وكالة حماية البيئة، حيث تبرز السمات الأساسية للحالة يشرع فيها خصائص عامة سيئة. هي رسمت بتحليل توازن عام رسمي في التذييل ٥.٣. هنا سنستخدم تحليل التوازن الجزئي استناداً إلى ٥.١٤ الشكل.

ويدخل بعض المصطلحات الجديدة. بعد الاجتماع الوزاري لتقف على التكلفة الحدية الخاصة. التكاليف الخاصة بتكاليف المدخلات أن المنتج Y فعلا يأخذ في الاعتبار في تحديد مستوى إخراج تحقيق أقصى قدر من الأرباح، أي

ج = فـكك y +فلل y = ج (Y)

حتى أن PMC =ج/∂ ∂Y. قمنا بعرض الفكرة من وزارة التعليم والعلوم (التكلفة الهامشية الخارجية) في النظر في حالة المستهلك إلى المستهلك، كالمبلغ الذي المتألم ستكون على استعداد لدفع لتقليل المعاناة بكمية صغيرة. وفي هذه الحالة هناك اثنان من المصابين و MEC هو مجموع على استعداد لدفع كل واحد منهم، كما استهلاك للمعاناة غير تنافسي وعدم إبعادهم. علينا أن نحدد التكلفة الحدية الاجتماعية ك:

SMC = PMC + MEC

ويبين الشكل ٥.١٤ PMC زيادة مع Y بالطريقة المعتادة. يحتوي السطر SMC منحدر انحدارا من السطر بعد الاجتماع الوزاري، بحيث MEC يتزايد مع Y – كزيادة الإنتاج Y ، S زيادات الناتج.

لتحقيق أقصى قدر من الأرباح، سوف تنتج الشركة Y في Y٠، حيث بعد الاجتماع الوزاري مساوية لأسعار الإنتاج فـy. ليس هذا هو ناتج Y أن يذهب بكفاءة، كما هو الحال في موازنة التكاليف والفوائد في الهامش أنها تتجاهل التكاليف التي تتحملها "باء–الكفاءة" يتطلب موازنة في الهامش للفوائد والتكاليف التي تشمل التكاليف الخارجية التي يتحملها وب هو مستوى كفاءة الإنتاج Y ، هو Y* حيث يساوي SMC فـy. وفي غياب أي تصحيح فشل الأسواق التي هو التكاليف الخارجية المفروضة على A و B، ومستوى الناتج Y يحددها السوق سوف تكون مرتفعة للغاية للكفاءة، فضلا عن المستوى المقابل ل S.

لتصحيح هذا فشل السوق وكالة حماية البيئة الضريبية يمكن S بمعدل مناسب. نحن في ٥.١٤ الشكل، يظهر خط المسمى تنويها، الذي يرمز إلى التكلفة الحدية الخاصة بالضريبة في المكان. ويبين هذا الخط كيف تتصرف الشركة Y التكاليف الهامشية نظراً لأن وكالة حماية البيئة هو فرض ضرائب على S سعر مناسب. كما هو موضح في الشكل ٥.١٤، معدل الضريبة المناسبة

(SMC * – PMC * = MEC * (5.16 = t

فالضريبة يجب أن يكون مساوياً للتكلفة الهامشية الخارجية على مستويات الكفاءة من ذ و ق. في أبين–ديكس ٥.٣ نعرض ذلك بطريقة أخرى تفيد هذا:

t = ف□x أم آر يو إس أم آر يو إس غ (٥.١٧)

مقارنة المعادلات ٥.١٦ و ٥.١٧، نقول أن

وزارة التعليم والعلوم * = ف□x أم آر يو إس + أم آر يو إس غ (٥.١٨)

وهذا يجعل الكثير من معانيها. يذكر أن أم آر يو إس لتقف على نسبة هامشية من استبدال الأداة المساعدة. اشتراكات XS تشير إلى أنها أم آر يو إس للسلعة X والتلوث S التي تنطوي عليها هنا. يذكر أيضا أن يعطي أم آر يو إس مقدار الزيادة في، في هذه الحالة، العاشر الذي سيبقى فائدة ثابتة في مواجهة زيادة صغيرة في S. المعادلة ٥.١٨ يقول أن وزارة التعليم والعلوم * هو القيمة النقدية للاستهلاك الإضافي للسلع الأساسية X من A و B التي ستلزم لتعويضهم عن زيادة صغيرة في S، من مستوى كفاءة S. في هذا القول أننا يفضلون استخدام السلعة X كوسيلة التعويض. ونحن يمكن أن القدر قد اختار السلعة Y لهذا الغرض والمشتقة

تي = ف□y أم آر يو إس + أم آر يو إس غ (٥.١٩a)

ووزارة التعليم والعلوم * = □Py أم آر يو إس + أم آر يو إس غ (٥.١٩b)

الضرائب بمعدل MEC * مطلوب لتحقيق الكفاءة. علما بأن معدل الضريبة المطلوبة ليست وزارة التعليم والعلوم في Y٠، ليست وزارة التعليم والعلوم في الحالة التي لم يتم تصحيحها. ولكي تكون قادرة على فرض الضرائب على الانبعاثات المعدل المطلوب، ستحتاج وكالة حماية البيئة ليتمكن من تحديد Y*. ونظرا لأن ما يحدث في الواقع قبل تدخل وكالة حماية البيئة هو Y٠، تحديد Y* ويتطلب حساب MEC المقابلة * أن وكالة حماية البيئة تعرف كيف تختلف وزارة التعليم مع S، أي علم وظائف الأداة المساعدة من (أ) و (ب) بطبيعة الحال أن هذه المعلومات لم تكشف في الأسواق. وقد نوقشت مشاكل الوحي الأفضلية فيما يتعلق بالسلع العامة أعلاه. ومن الواضح أن

تحمل تلك المشاكل أكثر للشرور العامة مثل التلوث. وتناقش في آثار هذه السياسة عمليا فيما يتعلق بالسيطرة على التلوث بالضرائب في "الجزء الثاني" من الكتاب.

وأخيراً هنا ينبغي أن نلاحظ أن الطبيعة الأساسية للنتيجة المستمدة هنا للقضية حيث تثير نشاط إنتاج واحدة فقط في الانبعاثات من يحمل القلق على الحالة التي تنشأ فيها الانبعاثات في واحد أو أكثر من النشاط الإنتاجي. النظر في اقتصاد شخصين اثنين–السلع الأساسية حيث

٥.١١ مشكلة ثاني أفضل

في مناقشتنا لفشل السوق حتى الآن أننا قد يفترض عدم استيفاء مجرد واحدة من الظروف المثالية اللازمة للأسواق لتحقيق الكفاءة. مقارنة لدينا قائمة الترتيبات المؤسسية المطلوبة للأسواق لتحقيق الكفاءة مع خصائص الاقتصادات الفعلية تشير إلى أن هذا الأخير عادة ما تحيد السابقة في عدة طرق وليس فقط بطريقة واحدة. في مناقشة العوامل الخارجية الضارة التي تم إنشاؤها بواسطة الشركات، لدينا، على سبيل المثال، افترض أن الشركات المعنية ببيع إنتاجهم إلى أسواق تنافسية تماما، الأسعار من محتجزي الرهائن. في الواقع، جداً عدد قليل من الصناعات في اقتصاد حديث تتكون من الشركات التي تعمل كالسعر من محتجزي الرهائن.

نتيجة هامة في اقتصاد الرفاه هو نظرية ثاني أفضل. وهذا يوضح أن إذا كان هناك اثنين أو أكثر مصادر إخفاق السوق، تصحيح واحد منهم كما يتبين من التحليل لأنها كما لو كانت المصدر الوحيد لفشل السوق لن يحسن بالضرورة المسائل في شروط الكفاءة. قد جعل الأمور أكثر سوءا. والمطلوب هو تحليل يأخذ بعين الاعتبار مصادر متعددة من إخفاق السوق، وحقيقة أن ليس كل منهم يمكن تصحيحها، ويستمد، سياسة ثاني أفضل، مجموعة من التدخلات الحكومية أن تفعل أفضل ما يمكن القيام به نظراً لأن يمكن تصحيحها لا من جميع المصادر لفشل السوق.

لإظهار ما ينطوي عليه، ونرى في الشكل ٥.١٥ حالة القصوى للمشكلة المذكورة أعلاه، حيث الشركات المسببة للتلوث محتكر. كما ذكر أعلاه، فإننا نفترض أن التلوث الذي ينشأ في إنتاج Y. يواجه المحتكر تعظيم الربح دالة طلب نحو انخفاض منحدرة، دyدy، وتنتج على المستوى حيث

يساوي التكلفة الحدية الهامشية الإيرادات، السيدy. نظراً العوامل الخارجية التي لم يتم تصحيحها، المحتكر سيستخدم PMC هنا، وسيكون مستوى المخرجات المناظرة ٠Y. من وجهة نظر الكفاءة، هناك مشكلتان حول مستوى الناتج ٠Y. أنها منخفضة جداً لمحتكر وضع هامشي تكلفة الإيرادات يساوي هامشية بدلاً من السعر: Yج هو مستوى الإنتاج الذي يذهب مع PMC = فـy. أنها مرتفعة للغاية بسبب المحتكرين تجاهل التكاليف الخارجية التي تم إنشاؤها والعامل مع PMC بدلاً من SMC: Yt هو مستوى الإنتاج الذي يذهب مع SMC = السيدy. ما هي الكفاءة يتطلب هو SMC = فـy، مع إخراج المقابلة مستوى Y*.

لنفترض الآن أن هناك اتفاق للشراكة الاقتصادية مخولة لفرض ضريبة على انبعاثات الشركات وأن يفعل هذا حتى يصبح لهذا المنتج المحتكر ل Y، SMC التكلفة الهامشية التي تبني قراراتها. نتيجة لعمل وكالة حماية البيئة، سوف يذهب الناتج Y من ٠Y وصولاً إلى Yt، مع سعر زيادة Y من فـy٠ إلى فـyتي. فرض الضريبة يؤدي إلى مكاسب وخسائر. كما يقصد بها، ثمة ربح بقدر ما هو تقليل الضرر الناجم عن التلوث – القيمة النقدية لهذا الحد هو قدمها abcd منطقة في الشكل ٥.١٥. ومع ذلك، نتيجة للزيادة في الأسعار، هناك خسارة فائض المستهلكين، نظراً للمنطقة فـyتيهوفـy٠. لا يمكن أن يفترض عموما أن المكسب أكبر من الخسارة. النتائج تعتمد على المنحدرات ومواقف ما بعد الاجتماع الوزاري، SMC و دyدy، وفي أي حالة معينة يكون لدينا كل هذه المعلومات بغية معرفة ما إذا كان فرض الضريبة يشمل صافي ربح أو خسارة صافية وكالة حماية البيئة.

عند التعامل مع تلوث الشركات التي تواجه مهام الطلب نحو الانخفاض المنحدرة، بغية تأمين الكفاءة في تخصيص وكالة حماية البيئة يحتاج إلى هذين الصكين – واحدة إدخال العوامل الخارجية، وآخر لتصحيح نقص الإنتاج بسبب الشركات إعداد MC = MR بدلاً من P = MC. مع اثنين من هذه الصكوك، وكالة حماية البيئة يمكن أن تحفز الشركة تعمل في ص* حيث SMC = فـy. ومع ذلك، لا تعطي اتفاقات الشراكة الاقتصادية أنواع القوى التي تتطلب هذا. أنهم يمكن أن ضريبة الانبعاثات، ولكن لا يمكن تنظيم الاحتكار. يمكن أن تظهر أنه، نظراً للحصول على معلومات كاملة على وظائف التكلفة والطلب، وكيف تختلف عن الأضرار مع سلوك الشركة،

وكالة حماية البيئة يمكن معرفة نسبة ثاني أفضل ضريبة المفروضة على الانبعاثات. [١١] الثاني أفضل معدل الضريبة هو الذي يضمن أن المكاسب المتأتية من فرض سوف تتجاوز الخسائر. لم تتحرك الشركة إلى Y* في الشكل ٥.١٥، لكنه يضمن أن أكبر من ما يعادل المطابق لما يعادل abcd فإنه يدفع فـytالإنكليزية والفرنسيةفـy٠. مستوى معدل ضريبة ثاني أفضل يعتمد على الأضرار التي لحقت بالملوثات، وتكاليف للشركة، ومرونة الطلب على إنتاجها. مع العديد من الاحتكارات تلويثاً للتعامل مع، تبحث وكالة حماية البيئة في فرض معدلات ضريبية مختلفة على كل منها، حتى حيث تنتج جميع الانبعاثات نفسه، سبب المرونات مختلفة للطلب التي سوف تواجهها في أسواقها الإخراج. من الضروري ملاحظة أن تقاضي شركات مختلفة أسعار مختلفة لفرض ضريبة على انبعاثات من نفس الأشياء لا يحتمل أن يكون ممكناً سياسيا، حتى إذا كانت المعلومات المطلوبة لحساب معدلات مختلفة من وكالة حماية البيئة.

٥.١٢ معلومات ناقصة

نظراً لأن جميع الترتيبات المؤسسية الأخرى المثالية في مكان، وتحقيق نتائج تتسم بالكفاءة من خلال سلوك السوق غير المنظم يفترض أن جميع المتعاملين على علم تماما عن الآثار على أنفسهم لأي صفقة ممكنة. هذا وضوح شرط قوية، غير راضية دائماً في اقتصادات السوق الفعلية. الشرط يحمل أكثر إلى التحليل لتصحيح فشل السوق. النظر، لتوضيح هذه النقطة هنا، في قضية الاستهلاك إلى استهلاك التأثير الخارجي حيث مشاركة اثنين من الأفراد شقة ومن حيث مدخن لكن ليس ب. لنفترض أن ب عدم العثور على السجائر دخان غير سارة، وهي غير مدركين لمخاطر التدخين السلبي. ثم، على الرغم من أن الحكومة سنت لخاصية حقوق في الجو العائلي غير الملوث بدخان السجائر، ب لن تسعى إلى الحد من أ التدخين. ونظرا للجهل في ب، له صلة بأن من الممكن المساومة. سوف يكون مستوى الدخان الذي يتحمله ب أعلى من أنه إذا ب لم تكن جاهل. نظراً لأن ب لا، عندما قانونا أنه يمكن المساومة أسفل أ لمستوى من التدخين، ونحن يمكن أن تصف الوضع كواحدة من شرطي الكفاءة. ولكن هذا ليس حقاً مفيدة جداً. بدلاً من ذلك، تعترف الجهل ب ونرى أن يكون مصدر خارجي غير المصححة. طبيعة السياسات التصحيحية في حالة معلومات ناقصة من الواضح – توفير المعلومات. في كثير من الحالات، المعلومات المعنية سيكون لها خصائص عامة جيدة، وهناك دور للحكومة في توفير معلومات دقيقة.

في بعض الحالات لا يمكن الحكومة الوفاء بهذا الدور لأنها لا تملك معلومات دقيقة ولا لبس فيها. خاصة حيث أنها المستقبل عواقب الإجراءات الحالية على مسألة – كما هو الحال مثلاً في حالة الاحترار العالمي--قد يكون من المستحيل ببساطة لأي شخص الحصول على معلومات كاملة ودقيقة. أننا جميعا، كما يقولون، نعيش في عالم غير مؤكد. ويصبح معلومات ناقصة عن العواقب المستقبلية للإجراءات الحالية أهمية خاصة في الظروف حيث أن تلك الإجراءات لها عواقب لا رجعة فيها. يبدو أن حالة العديد من الاشتراكات–تسلسل القرارات المتعلقة باستخدام الموارد البيئية لا رجعة فيه. الاحترار العالمي قد يكون من أمثلة. مرة أخرى، يمكن القول بأنه بمجرد وضع، لا يمكن إرجاع منطقة برية طبيعية إلى حالتها الطبيعية. أن نتناول بعض القضايا الناشئة عن مثل هذه الاعتبارات في الجزأين الثالث والرابع من الكتاب.

٥.١٣ فشل الحكومة

وقد أظهرنا أن تدخل الحكومة وتتيح إمكانية تحقيق مكاسب في الكفاءة، بإزالة أو تخفيف حالات فشل السوق. أولاً، العديد من الموارد البيئية لا تخضع لحقوق الملكية واضحة المعالم ومحددة بوضوح. كما رأينا، قد الحصول على مكاسب الكفاءة إذا كان يمكن إنشاء الحكومة والحفاظ على الترتيبات المؤسسية الملائمة لإنشاء ودعم حقوق الملكية كأساس للتفاوض. ومع ذلك، شهدنا أيضا أن نطاق هذا النوع من الإجراءات الحكومية لتصحيح فشل الأسواق يقتصر على الحالات التي تكون فيها غير التنافس والإقصاء غير غائبة. تنطوي على كثير من المشاكل البيئية غير التناحر وعدم الإقصاء. في مثل هذه الحالات، والتدخلات الحكومية المحتملة لتصحيح فشل الأسواق تصنف غالباً إلى مجموعتين. أدوات القيادة والسيطرة ما يسمى تتخذ شكل قواعد ولوائح تحظر أو الحد منه أو التي تحتاج إلى أشكال معينة من السلوك. الصكوك المالية – نظم الضرائب، والإعانات، والتراخيص القابلة للتداول – تهدف إلى خلق أنماط مناسبة من الحوافز على سلوك القطاع الخاص. لقد نظرنا في الضرائب بإيجاز في هذا الفصل، وسوف نستكشف جميع هذه الصكوك بعمق في الفصل ٧. كما ذكر أعلاه مباشرة، شكل آخر يمكن أن تدخل الحكومة لتصحيح فشل الأسواق هو توفير المعلومات، أو تمويل الأنشطة البحثية التي يمكن أن تزيد من مخزون المعرفة. الحجج التي كنا قد استخدمت حتى الآن في هذا الفصل جميع أشار إلى إمكانية زيادة الكفاءة الناشئة عن تدخل القطاع العام في الاقتصاد. ولكن التدخل الحكومي الفعلي لا دائماً

أو بالضرورة تحقيق هذه المكاسب، وقد تترتب عليه خسائر. أنه سيكون من الخطأ أن نستنتج من تحليل فشل السوق أن جميع من تدخل الحكومة في أداء اقتصاد السوق المرغوب فيه أو فعالة.

أولاً، إزالة أحد أسباب فشل السوق ليس بالضرورة تؤدي إلى زيادة كفاءة في تخصيص الموارد إذا كانت لا تزال هناك مصادر أخرى لفشل السوق. لقد ناقشنا هذا أعلاه، باستخدام حالة محتكر الملوثة كمثال. اعتبار ثاني أن الاتفاقية بين حكومة قد حمل نفسه عدم الكفاءة الاقتصادية. سوء تصميم أنظمة الضرائب والإعانات، للسابقين–وافرة، قد يشوه تخصيص الموارد بطرق غير مقصودة. أي من هذه التشوهات بحاجة إلى مقابل مكاسب الكفاءة المرجوة عندما يجري تقييم قيمة التدخل.

وفي بعض الحالات، قد تفشل صكوك السياسات المختارة ببساطة لتحقيق النتائج المرجوة. وهذا ما يحدث في حالة الصكوك التي تتخذ شكل الضوابط الكمية أو التنظيم المباشر. واحد الأمثلة على ذلك هو المحاولة من جانب الحكومة اليونانية للحد من استخدام السيارات، ومن ثم الازدحام والتلوث، وفي أثينا. لوائح تحظر دخول المدينة بالسيارات مع أحرف خاصة في تلك اللوحات في أيام معينة أدت إلى تشجيع شراء سيارات إضافية من الأسر الراغبة في الحفاظ على حرية التنقل في المدينة. وبالمثل، استخدام عناصر تحكم الكمية في مصائد الأسماك السياسة (مثل تحديد الأحجام الدنيا لعيون الشباك للشباك، الحد الأقصى لعدد أيام الصيد المسموح بها، يلزم يوما في ميناء للسفن، وهلم جرا)، تهدف إلى معالجة مشكلة الوصول الحر للاستغلال المفرط، قد حققت النجاح ضئيلة جداً. استجابت الصيادين للنظام بإجراء تعديلات سلوكية للتقليل من أثرها. النجاح المحدود لعناصر التحكم الكمي في صيد الأسماك هو استكشاف مطولاً في الفصل ١٧.

أنها ليست القضية أن التدخلات الحكومية الفعلية هي دائماً بدافع اعتبارات الكفاءة، أو الإنصاف، وحتى. وقد قيل أن عمليات الحكومة طريقة فعلا يمكن أفضل فهم يعمل في الديمقراطيات بتطبيق العملية السياسية افتراض السلوك المصلحة الذاتية أن الاقتصاديين تستخدم في تحليل السوق. يتم التمييز بين أربع فئات من الوكيل السياسي: الناخبين وانتخاب أعضاء المجلس التشريعي، والعمال في البيروقراطية، وجماعات الضغط. ومن المفترض الناخبين إلى التصويت لصالح مرشحين وهم يعتقدون سوف تخدم مصالحهم الخاصة. ويفترض المشرعين لتعظيم فرص إعادة انتخابه. البيروقراطيين يفترض أن تسعى إلى تكبير حجم بر–إيوكراسي، لذلك تحسين الآفاق الوظيفية

الخاصة بهم. مجموعات الضغط دفع المصالح الخاصة مع السياسيين والبيروقراطيين. هو الحجة، ونظرا لهذه الدوافع والظروف، النتائج لن تكون مجموعة من سن السياسات التي تعزز كفاءة أو الإنصاف.

السياسيين يفتقرون إلى معلومات دقيقة حول أفضليات الناخبين. الناخبين تفتقر إلى معلومات موثوقة حول نوايا الساسة. فمن السهل نسبيا لجماعات الضغط الحصول على الرسالة عبر إلى السياسيين بالتحديد لأنها تركز على الشواغل الخاصة الناشئة عن الآراء بشدة من عدد صغير نسبيا من الأفراد أو الشركات. وصول جماعات الضغط السياسيين مباشرة، وعن طريق البيروقراطية. البيروقراطيين، نظراً لمصلحتهم الذاتية، تضخيم للسياسيين أن الرسائل المرسلة من جماعات الضغط التي تظهر الدعوة بر-إيوكراسي أكبر. أنها أيضا التحكم في تدفق المعلومات التقنية للسياسيين. النتيجة لكل هذا، قيل، تشكيل حكومة مفرطة كبيرة به، إلى حد كبير، الأمور التي تبقى، على الأقل بعض، جماعات الضغط سعيدة، بدلاً من الأشياء التي تعكس تفضيلات غالبية الناخبين.

ملخص

في هذا الفصل، ولدينا المعرفة وشرح المصطلحات الكفاءة والمثالية كما أنها تستخدم في اقتصاد الرفاه. كما أثبتنا أن اقتصاد سوق مثالي يعمل تماما سيؤدي نتائج تتسم بكفاءة، ولكن ليس بالضرورة أحد مثلى.

ومع ذلك، من الواضح أن الاقتصادات في الممارسة العملية لا تستوفي شروط الاقتصاد التنافسي المثالية التي وصفناها أعلاه. الأسواق غير مكتملة--هناك الكثير من الأمور التي تتعلق بالعوامل الاقتصادية التي لا يتم تداولها في الأسواق. حيثما وجدت، وكثيراً ما لا تكون الأسواق تنافسية تماما. وتعمل العديد من المنتجين والمستهلكين بالمعلومات التي ليست مثالية. يجب أن توجد الحكومة وزيادة الإيرادات للإمداد بالسلع العامة. وغالباً ما يولد سلوك الاستهلاك والإنتاج دون تعويض الآثار الخارجية على الآخرين. هذه فشل سيؤدي إلى عدم كفاءة تخصيص الموارد.

والعديد من الخدمات التي توفرها البيئة تنطوي على نوع من إخفاق السوق، ومن ثم مستويات الحكم في نظام سوق لن تكون تلك المقابلة للكفاءة التخصيصية. الكثير من الموارد والاقتصاد البيئي

حول استنباط طرق للتدخل في السوق بغية تعزيز الكفاءة في استخدام الخدمات البيئية. في الجزء القادم من الكتاب ننظر في مشكلة التلوث، بناء على مناقشتنا الأولية لهذه المشكلة في هذا الفصل تحت عنوان العوامل الخارجية.

شروط الكفاءة

الكفاءة التخصيصية موجود عند من المستحيل لجعل فرد واحد أفضل دون إجراء بعض الأفراد الأخرىأسوأ حالاً . ونحن نعتبر اقتصاد مع اثنين من الأفراد كل سلعتين المستهلكة، التي يتم فيها إنتاج كل سلعة بصناعة تضم شركتين، كل منها يستخدم اثنين من المدخلات – رأس المال والعمالة.